Voices for
Displaced Syrians

هـــل سوريا آمِنَة للعَودة؟

منظــور العائدين

تشْرين الثَّاني 2021

Voices for Displaced Syrians

مركز السياسات وبحوث العمليات
Operations & Policy Center

تحت رعاية منتدى أصوات لأجل المُهجّرين السوريّين (VDSF)، قام مركز السياسات وبحوث العمليات (OPC) بإنجاز هذا التقرير.

حول منتدى أصوات لأجل المُهجّرين السوريّين:

يجمع منتدى أصوات لأجل المُهجّرين السوريّين (VDSF) ما يزيد عن الأربعين مِن مُنظمات المجتمع المدني السورية العاملة في سوريا والبلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا والعراق. تأسَّس المنتدى في عام 2019، بهدف المناصرة لتحقيق حلولٍ دائمة لحماية وتحسين نوعيَّة حياة النازحين السوريّين داخل سوريا وكذلك اللاجئين في الخارج. إضافة إلى ذلك، يُعَدُّ منتدى أصوات لأجل المُهجّرين السوريّين منصةً للتعاون والتشاور والتنسيق بشأن القضايا المتعلقة بالنزوح واللاجئين.

حول مركز السياسات وبحوث العمليات:

مركز السياسات وبحوث العمليات (OPC) مؤسسةُ أبحاثٍ مستقلة ومُزوِّد خدمات، تأسَّس في غازي عنتاب في تركيا، عام 2014. يقوم المركز بإنتاج أبحاثٍ أصيلة ويُقدِّم خدماتٍ استشارية لدعم صُنع السياسات وبرامج التنمية ومشاريع الاستجابة الإنسانية. يجمع المركز، الذي يقوده ويملكه سوريون، بين المعرفة المحلِّية والخبرة التكنولوجية والعِلمية، مع الاستفادة من إحصائيِّين ومُصمِّمي جرافيك في المركز لتَقديم منتجاتٍ نهائية أصيلة وسهلة الفهم. بين عامي 2014 و 2018، كان المركز مُزوِّد خدماتٍ حصريا لمركز الشرق للدراسات (ORC) في دبي. لاحقًا، اتَّجه مركز السياسات وبحوث العمليات إلى تنمية العلاقات مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية العامِلة في سوريا ومع الشَّتات السوري.

شُكر وتـقـدير

قام آشلي جوردان وسامي عقيل بكتابة هذا التقرير البحثيّ تحت إشراف كرم شعّار من مركز السياسات وبحوث العمليات. قام كنان دياب، من منتدى أصوات لأجل المُهجّرين السوريِّين، بتـنسيق جهود مختلف المُساهمين. قام بتوفير التوجيه والتـغذية الراجعة:

دانييل ديمرز - منصّة الحلول الدائمة (DSP)
كـآن أكدوغان ـ مؤسّسة نكـسس أكشن
لانا ستايد - منصّة الحلول الدائمة (DSP)
محمود أسود - محامون وأطباء لحقوق الإنسان (LDHR)
مريم شمدين - منظمة القبعات البيضاء للتنمية المستدامة
ميسون العلبي - منظمة أورانج
محمد قضيب البان - جمعية عطاء للإغاثة الإنسانية
محمد الحمادي - منصّة الحلول الدائمة (DSP)
نسرين الريش ـ مؤسّسة جنى وطن
سعد بارود - مؤسّسة نكسس أكشن
يمان طحان - المركز السوري للإعلام وحرية التعبير (SCM)

نود أن نشكرَ أيضًا الباحثين المَيدانيِّين الذين عملوا في جميع مناطق السيطرة في سوريا على جَمع البيانات الأوليّة في ظِلّ الظروف الأمنية والمَعيشية المُعقَّدة.

وأخيرًا وليس آخِرًا، نشكر مُحلّلي البيانات الذين أداروا عمليةَ جمع البيانات وأجروا التحليلَ الإحصائي. كما نشكر الخبراءَ الذين وافقوا على إجراء مقابلاتٍ معهم لهذا البحث: فضل عبد الغني (الشبكة السورية لحقوق الإنسان)، وماري فوريستير (منظمة العفو الدولية)، وهايكو ويمين (مجموعة الأزمات)، ومحمد كتوب (خبير في المجتمع المدني)، وخامسًا، خبير فضَّل عدمَ الكشفِ عن هويـته.

الترجمة للعربية: **نورا حناوي**
التدقيق اللغوي: **صلاح جيلاني**

تَصميم التـقرير: **هاشم حج بكري**
تصميم الغلاف: **كنان دياب**

محتوى التقرير:

التعريفات 4

الملخص التنفيذي 5

المقدمة 11

المنهجية 12

نظرة عامة على السّياق 16

نتائج البحث 31

الخاتمة 60

التـعـريـفات

النازحـون داخـلـيًّا (IDP) - وفقًا لقائمة مُصطلحات المنظمة الدولية للهجرة (IOM) حول الهجرة، "النازح داخليًّا هو الشخص الذي أُجبِر على الفرار أو مغادرة منزله أو مكان إقامته المعتاد، لا سيّما باعـتـبار نـزوحه نتيجةً أو تـجـنُّـبًا للنِّـزاع المسلح، أو حالات العنف المُستشري، أو انـتهاكات حقوق الإنسان، أو الكوارث الطبيعية، أو الكوارث من صُنع الإنسان، وكذلك الذين لم يَعـبروا أيَّ حدودِ دولةٍ مُعـترف بها دوليًّا".[1] ولِغَرض هذا التقرير، النازح هو أيُّ شخصٍ يعيش في حالة نُـزوحٍ داخليٍّ، وفقًا للتعريف أعلاه، لأيّ فـترةٍ زمنية.

العائـد - وفقًا لقائمة مصطلحات المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، فإنَّ العائدَ هو شخصٌ شارك "في فعلِ أو عمليةِ العودة أو تـمَّـتْ إعادته إلى نُـقطة مغادرته. يُمكن أن يكون هذا داخل الحدود الإقليمية لبلدٍ ما، كما في حالة عودة النازحين والمقاتلين الذين تغيرت أماكن تواجدهم؛ أو بين بلدِ المقصد أو العبور أو بلد المنشأ، كما في حالة العُمال المهاجرين أو اللاجئين أو طالبي اللجوء".[2] وفقًا لـتعريف الاتحاد الأوروبي، فإنه يشمل أيضًا "عمليات العودة الطوعية أو القسرية، سواء تمت المساعدة على حصولها أم لم تتم" لمدةٍ تزيد عن ثلاثة أشهر.[3] بالإضافة إلى ذلك، ولأغراض هذا التقرير، يقـتصر العائدون الداخليون على أولئك الذين عادوا من منطقة سيطرة عسكرية مختلفة داخل سوريا.

- **العودة الطوعية** - وفقًا لقائمة مصطلحات المنظمة الدولية للهجرة، فإنَّ العودةَ الطوعية هي "العودة التي تتم بمساعدة أو دون مساعدة طرف ثالث إلى بلد المنشأ أو العبور إلى بلدٍ آخر بناءً على القرار الطوعي للعائد".[4] ولأغراض هذا التقرير، تشمل أيضًا العودة الطوعية من منطقةٍ أخرى تحت السيطرة داخل سوريا (كما في حالة العائدين داخليًّا).

- **الإعادة القسرية** - وفقًا لقائمة مصطلحات الهجرة الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، فإنَّ الإعادةَ القسرية هي "إعادة فردٍ، رغمًا عنه، إلى بلد المنشأ، أو العبور أو إلى بلدٍ ثالث يوافق على استقبال الشخص، ويتم نقله بشكلٍ عام على أساس عملٍ أو قرارٍ إداري أو قضائي". ولأغراض هذا التقرير، فإنه يشمل أيضًا عمليات الإعادة القسرية من منطقة سيطرةٍ أخرى داخل سوريا (كما في حالة العائدين داخليًّا).

ولما يـخـصُّ هذا التقرير، فإنَّ العائدين هم، إما أشخاص عادوا من بلدٍ مُضيفٍ أو كانوا نازحين داخليًّا عادوا من خلال عبور أحد خطوط السيطرة. لن يتم تـقـيـيم النازحين العائدين من نفس منطـقـةِ السيطرة. كما يجب أن يكون العائدون قد عادوا خلال السنوات الخمس الماضية.

المُقيـمون - أيُّ شخصٍ استمرَّ في العيش في مكان إقامته قبل الحرب طوال فترة النزاع السوري. "المقيمون" لأغراض دراستنا هم أولئك الذين لم يُهاجروا أبدًا، أو الذين أصبحوا نازحين داخليًّا. قد يشمل فتراتِ نُـزوحٍ قصير الأمد (شهر واحد على سبيل المثال)، ولكن لا يوجد نـزوح مُطوَّل و/أو نـزوح حديث. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المقيمين غير النازحين داخليًّا التعريف بأنفسهم على هذا النحو قبل المشاركة في جمع البيانات.

1- قانون الهجرة الدولي: مَسرد حول الهجرة، رقم 34 PDF، المنـظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة، 2019. https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf

2- المصدر السابق.

3- "قاموس المصطلحات: "العائد"، الهجرة وشؤون الهجرة (المفوضية الأوروبية)، تم الدخول في 11 أيلول 2021. https://ec.europa.eu/home-affairs/pages/glossary/returnee_en

4- قانون الهجرة الدولي: مَسرد حول الهجرة، رقم 34، المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة.

5- المـصدر السابـق.

المُلخص التنفيذي

تسبَّب الصراعُ في سوريا في أزمةٍ إنسانية مُدمِّرة، استمرَّت عقدًا من الزمن مع تداعياتها في جميع أنحاء العالم. وقد وُصِفتْ بأنها واحدةٌ من أكثر الحروب وحشيةً في التاريخ الحديث، مع انتشار استخدام التعذيب والاختفاء القسري والأسلحة الكيماوية والبراميل المتفجرة وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة. ومع ذلك، وعلى الرغم من عدم وجود حلٍّ سياسي قابلٍ للتطبيق ودائم للنِّزاع، فقد بدأ الخطابُ الإنساني في التركيز على مسألة العودة. كما بدأتْ بعض الدول المضيفة في تبنِّي الرواية القائلة بأنَّ سوريا آمِنة، مما أدى إلى سياساتٍ من شأنها إلغاء وضع اللجوء وضمانات الحماية للنازحين السوريِّين.

يُركِّز هذا التقريرُ على أصوات وتجارب وآراء السوريِّين، لتحديد ما إذا كانت الظروف في سوريا مناسبةً لتسهيل عودة اللاجئين والنازحين داخليًّا. من خلال توفير بحثٍ أوليٍّ وتحليل البيانات حول السلامة والأمن والظروف الاقتصادية في كلٍّ من مناطق السيطرة الأربعة في سوريا الخاضعة للجهات التالية: [الحكومة السورية (GoS)، الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (AANES)، الحكومة السورية المؤقتة (SIG)، وحكومة الإنقاذ السورية (SSG)]. هذه البيانات بدورها ستُزوِّد المنظمات غير الحكومية وصانعي السياسات والقرارات بالمعلومات السِّياقية المطلوبة لاتِّخاذ قراراتٍ مُستنيرة حول مسألة العودة.

استخدمَ البحثُ نهجًا مختلطًا، واعتمدَ على البيانات الأولية، التي تضمَّنتْ 700 دراسةٍ استقصائية مع السُّكان المقيمين والنازحين والعائدين، تُكمِّلها 26 مقابلةً مجتمعية وخمس مقابلاتٍ مع خبراء لملء الفجوات المتبقية في البيانات. كما يتضمن البحث استِعراضًا مُتعمقًا للأدبيات.

وجدَ البحثُ أنه من بين جميع العائدين الذين شملهم الاستبيان، أفاد 41٪ على الأقل بأنهم لم يعودوا طوعيًّا، وكان ذلك إما بسبب إجبارهم على العودة إلى سوريا أو بسبب ضغوطِ السلطات في المنطقة المُضيفة لهم. تم دفع العائدين للعودة بسبب مجموعةٍ متنوعة من العوامل، بما في ذلك سوء أوضاعهم المعيشية وعدم استقرار الأمن في المناطق المضيفة، وعدم القدرة على مواصلة الدراسة.

كما أفاد العائدون بالتعرض للعنف على مدى الاثني عشرَ شهرًا الماضية، مع وجود تفاوتٍ واضحٍ في تواتر ذلك بحسب منطقة السيطرة. على مستوى سوريا بأكملها، أفاد 11٪ من العائدين أنهم تعرضوا أو تعرض أحدُ أفراد أسرتهم للعنف الجسدي أو الأذى الجسدي في مكان إقامتهم، و7٪ فضَّلوا عدمَ الإجابة، وربما يُشير ذلك إلى خوفهم من التحدث بصراحةٍ عن هذه القضية. وقد ظهرتْ تقارير عن تعرض العائدين للضرب على أيدي الجماعات المسلحة لأسبابٍ غير معروفة، والخلافات الشخصية، والاعتقال التعسُّفي من قِبَلِ قوات النظام، والاعتقالات أثناء حظر التجول بسبب كورونا. لم يتم الإبلاغ عن الاعتقال والاحتجاز التعسفِيَّين في مناطق الحكومة السورية فقط، إذ وجد الاستبيان الذي أجريناه أن 17٪ من العائدين في جميع المناطق أفادوا أنهم أو أحد أحبائهم قد خضعوا لتلك الممارسات في العام الماضي.

فيما يتعلق **بمشاعر الأمان** (النفسية ـ الاجتماعية)، أفاد غالبيةُ العائدين في مناطق الحكومة السورية (57٪) بأنهم يشعرون بعدم الأمان أو أنهم يَمشون بأمانٍ إلى حدٍّ ما في أحيائهم أثناء النهار؛ كان هذا الرقم أقلَّ في مناطق الحكومة السورية المؤقتة (37٪) ومناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا (20٪). بشكلٍ عام، أفاد العائدون من داخل سوريا بأنهم يشعرون بأمانٍ أقل _سواء في الوطن أو في محيطهم_ مقارنة بالعائدين من الخارج.

فيما يتعلق **بالسلامة المادِّية**، فإنَّ ما يقرب من ربع العائدين في مناطق الحكومة السورية الذين يمتلكون مساكنَ أو أراضٍ أو ممتلكات في المنطقة لم يتمكَّنوا من استعادتها، مع تفضيل العديد من العائدين عدم تقديم تفاصيل. وقد أفاد معظمهم بأنَّ منازلَهم قد دُمِّرتْ أو أصبحتْ غير صالحة للسكن، كما أفادت أقليةٌ كبيرة أنَّ الجماعات المسلحة قد استولتْ على ممتلكاتهم.

كما تم توثيق تدهور الظروف المعيشية والخدمات الأساسية بشكلٍ ملحوظ في جميع أنحاء سوريا. في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، قال 69٪ من السكان المقيمين إنهم لم يَحصلوا على الكهرباء أو التدفئة بشكلٍ مناسب ومنتظم خلال العام الماضي (4٪ فقط قالوا إنهم حصلوا على ذلك)، بينما قال 54٪ إنهم لا يَحصلون بشكلٍ مُنتظم وكافٍ على مياه الشرب الآمنة، و29٪ قالوا بأنْ ليس لديهم وصول مُنتظم إلى الخدمات الصحية (بما في ذلك الصيدليات)، و13٪ ليس لديهم وصول منتظم إلى التعليم. تم تسليطُ الضوء على ظروفٍ مُماثلة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة ومناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، مع التركيز على ضعف القوة الشرائية لعُملتها، والإيجار المرتفع، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص الوظائف، والنقص المتكرر للغذاء ونقص الكهرباء والمياه ونقص الأدوية وارتفاع أسعارها وضعف خدمات التعليم.

أما فيما يتعلق **بـالسلامة القانونـية**، فقد انـتشرتِ الصراعاتُ في جميع مناطق السيطرة. من حيث التوثيق، قال ما يقرب من ثُلث العائدين إنهم أو أحد أفراد أسرتهم واجهوا بعضَ الصعوبات على الأقل في الحصول على الوثائق الرسمية للأطفال المَولودين خارج سوريا، أو الأزواج الأجانب، أو غيرهم. كان هذا الرقم أعلى بكثيرٍ بالنسبة للعائدين في المناطق الخاضعة لسَيطرة الحكومة السورية، وخاصةً أولئك الذين عادوا من داخل سوريا. حيث واجـهوا صعوبات مُحددة في الحصول على جوازات السفر، وتسجيل الأطفال المولودين خارج سوريا، وتسجيل الزواج. إضافةً إلى ذلك، فقد تبين أنَّ العدالةَ وقنواتِ إنفاذ القانون كانت غير كافية إلى حدٍّ كبير، حيث أكَّد عددٌ قليل من العائدين (14٪ فقط) وجودَ قنواتٍ لمساعدتهم على معالجة الانـتهاكات التي تحدث في مجتمعاتهم، وذكرَ ربع العائدين أنَّ هذه القنواتِ مُتاحةٌ إلى حدٍّ ما فقط. أما إذا نـظرنا حسب منطقة السيطرة، فإنَّ هذه القنواتِ كانت شبهَ معدومة في مناطق الحكومة السورية. أما بالنسبة لمناطق الحكومة السورية المؤقـتة، بلغت النسبة 20٪، و21٪ في مناطق الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

على مستوى سوريا بأكملها، انقسمتْ **مشاعرُ الندم بشأن العودة**، حيث شعرَ أكثر من نصف العائدين بالرضا بشأن قرارهم بالعودة، بينما أعربَ النصفُ الآخر عن ندمه تمامًا، أو أعرب عن شكوكٍ معينة. وبينما قال معظم النازحين داخليًّا إن لديهم رغبة في العودة إلى مواطنهم الأصلية قبل النزاع، قالت نسبةٌ أقل بكثير أن لديهم خطة للقيام بذلك. بالإضافة إلى ذلك، تُشير النتائج إلى أنَّ الخططَ بالنسبة لمعظم الناس مرنةٌ نوعًا ما، حيث لا يعرف ثلاثةٌ من كلِّ أربعة حتى الآن متى سيحاولون العودة. وفي الوقت نفسه، بينما يرغب معظم النازحين داخليًّا في العودة إلى ديارهم، فإنَّ العكسَ هو الصحيح بالنسبة للمقيمين في مناطق الحكومة السورية، الذين أعربوا _على الرغم من بقائهم في مكانهم الأصلي_ عن رغبتهم في تركها. في الواقع، أعرب 58٪ من المقيمين الذين شملهم الاستبيان في مناطق الحكومة السورية عن رغبتهم في مغادرة منازلهم، وأفاد 75٪ منهم بوجود خطةٍ للقيام بذلك. وقال ما يقرب من ثلث هؤلاء إنهم يُخطّطون للمغادرة في غضون الأشهر الستة المقبلة، وقالوا جميعًا إنهم يُفـضِّلون الذهاب إلى بلدٍ مختلف بدلًا من الذهاب إلى جزءٍ آخر من سوريا. وهذا يُسلِّط الضوءَ على مدى تـدهور الأوضاع في سوريا وأنها غير قادرة على دعم الاحتياجات الأساسية ليس فقط للنازحين والعائدين، ولكن أيضًا للسكان المقيمين.

حدودُ (عتبات) الحماية الـ 22 التي وضعَـتها الأمم المتحدة تُستخدَم حاليًا كمؤشراتٍ رئيسية لـتَبرير الانـتـقال إلى عمليات العودة المُيسرة على نطاقٍ واسع. وجد هذا التقريرُ أنَّ 16 من هذه الحدود تُعـتبر حاليًا "غير مُستوفاة". يمكن اعـتبار أربعة حدودٍ أخرى "مُستوفاة جزئـيًّا"، في حين أنَّ الحـدَّين المتبقـيَين غيرُ واضحين لاتخاذ قرارٍ مُستنير بشأن حالتهم، وبالتالي يـتطلَّبان مزيدًا من البحث.

بالمُخـتصر، لم يتم استخدام أيٍّ من الحدود الـ22 بشكلٍ كافٍ. بناءً على هذا الاستنتاج، فإنَّ الظروفَ حاليًا غير مناسبة بما يكفي للسماح بالعودة الميسرة للاجئين السوريِّين.

توصيات مُتعلقة بالسّياسات

التوصيات العامّة:

- المُساءلة والعدالة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على رغبة السوريّين وقدرتهم على العودة الطوعية. لذلك، من المرجح أن تحدثَ العودةُ الطوعية فقط من خلال تسويةٍ سياسية حقيقية تتضمَّن آلياتٍ للعدالة والمساءلة.

- هناك حاجةٌ مُلحة لآليات المراقبة التي تُستمَد من الأبحاث المتصلة بأصحاب المصلحة المتعددين، لتكون قادرةً على مراقبة الظروف والتجارب حول عودة السوريّين بأمان. الآلياتُ الحالية غير قادرةٍ على استيعاب قضايا السلامة التي يُواجهها النازحون السوريون، سواء داخل سوريا أو في البلدان المُضيفة، مما يُساهم في عمليات العودة القسرية. تتمثّل إحدى نقاط الضعف الرئيسية في جهود المراقبة الحالية، في فشلها في إشراك النازحين السوريّين، وبالتالي عدم تمثيلهم. لذلك، من الضروري وضع آلياتٍ مناسبة بالتشاور مع النازحين السوريّين ومنظمات المجتمع المدني السورية. يجب على المانحين العمل من أجل هذه الآليات، وعلى الأمم المتحدة أن تتبناها، وعلى المنظمات غير الحكومية أن تُنفِّذها.

- يجب على المانحين الضغطُ من أجل آلياتِ مراقبة مشتركة، في حين يجب على المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تقودَ الجهود لبناء آلياتِ مراقبةٍ مع الجهات المعنية، مثل المنظمات غير الحكومية، الذين سيُنفذونها من خلال تقديم تقارير منتظمة عن أوضاع كلٍّ من النازحين داخليًّا في سوريا واللاجئين في المجتمعات المضيفة. ستكون هذه الأداةُ قويةً في الدعوة إلى العودة الكريمة والطّوعية والمستنيرة والآمنة. ويجب أن يشملَ ذلك الإبلاغ عن الوضع الأمني في سوريا، والانتهاكات، واحتياجات المرأة وحقوقها، وتجارب العائدين وسلامتهم، والوصول إلى الخدمات والمسائل القانونية. كما يجب أن تُبلِّغ الآلياتُ عن أيّ عوائقَ تَحرم السوريّين من الوصول إلى حقوقهم وخدماتهم الأساسية، بالإضافة إلى أيّ تمييزٍ على أساس ارتباطهم السياسي، أو الديني، أو جنسهم، أو القبيلة/العشيرة، أو مسقط الرأس/المنطقة الأصلية، أو أي عاملٍ آخر. في البلدان المضيفة، ينبغي أيضًا إنشاءُ آلياتِ رصدٍ تُركِّز على الانتهاكات ضد اللاجئين، مع تكريس اهتمامٍ خاصٍّ لمواجهة السياسات التي تُشجِّع خطابَ وجرائم الكراهية.

- يجب على المفوضية، مع الوكالات الأخرى ذات الصلة، تصميمُ ودعم البرامج التي تُحارِب خطابَ الكراهية وجرائمها، والتأثير على الحكومات المضيفة والوكالات الإعلامية للسيطرة على هذا الخطاب بطريقةٍ صارمة ومنهجية.

للدول المُضيفة

- إنَّ تَبِعات العودة المُبكرة خطيرةٌ للغاية. على جميع الدول المضيفة التأكيد على مبدأ عدم الإعادة القسرية وإنهاء استخدام القوة والإكراه والحوافز لإعادة السوريّين إلى سوريا قبل أن تُصبح آمنة، لا سيما في غياب تدابير الحماية القضائية. يجب أن يكونَ تجنب الإعادة القسرية أساسَ جميع سياسات الجهات المعنية، ولا ينبغي أن تُصنَّف أيُّ منطقةٍ على أنها "آمنة" فقط لعدم وجود عملياتٍ عسكرية فيها فقط. يتعرض السوريون لأنواعٍ عديدة من المخاطر والانتهاكات، كما تم تناولها في هذا التقرير، بسبب مسؤولياتهم السياسية، ومجالاتهم الأصلية، والدين، والجنس، والعديد من العوامل الأخرى.

- ضمانُ وصول الصحفيّين ومجموعات المراقبة إلى مراكز الاحتجاز والمعابر الحدودية من أجل مراقبة حالات الترحيل والعودة الطوعية.

- لا تزال سوريا غير آمنةٍ لكُلٍّ من النازحين وغير النازحين، ويرغب و/أو يُخطّط جزءٌ كبير من السكان المقيمين في سوريا للمغادرة في المستقبل القريب. لذلك، يجب على المجتمع الدولي توسيع برامجِ إعادة توطين اللاجئين وكذلك المسارات التكميلية، لا سيّما في البلدان التي أعادت توطينَ أعدادٍ منخفضة من السوريّين على مدى السنوات الماضية.

- العملُ على تحسين الظروف المعيشية للسوريّين داخل البلدان المضيفة، مما سيُساعد في ضمان أن تكون قراراتهم بالعودة طوعية حقًّا. يجب أن تُركِّز هذه التحسيناتُ على زيادة حقوق النازحين السوريّين، بغضّ النظر عن وضعهم القانوني كلاجئين، أو طالبي لجوء، أو حاملي وضع الحماية المؤقتة، أو الأشخاص عديمي الجنسية.. إلخ. ويشمل هذا على سبيل المثال تحسين السياسات المتعلقة بالحقّ في العمل، وسياسات لَمّ شمل الأسرة، والتأشيرات. أما بالنسبة لأفراد الأسرة بالأخص، فثمة ما يتعلق بالمواطنة، والحق في التعليم، وحرية التنقل الداخلي، والحصول على الدعم القانوني، والوثائق الرسمية، والحصول على سكنٍ آمن.

- بالنسبة لتَحديات سُبل العيش على وجه التحديد، يجب تطوير "حِزم التعافي" التي تتكوَّن من الدعم المالي وسُبل العيش والدعم القانوني للاجئين وأولئك الذين يواجهون نُزوحًا مطولًا في البلدان المضيفة. يجب أن تكونَ هذه الحزمُ مصممةً لتُناسِب الوضع الخاص للاجئين، مثل الحصول على الدعم المالي، والقدرة على الدخل/الكسب، وخيارات الاستقلال الاقتصادي، ورأس المال الاجتماعي، وغيرها من القضايا ذات الصلة.

- ضمان حق السوريّين في الاستعانة بمُحامٍ في حالات الإساءة والتمييز والتحرش والعنف الجسدي أو التهديد والإعادة القسرية، وما إلى ذلك.

- العمل على تبنّي سياساتٍ طويلة الأمد مَبنية على منظورٍ واقعي، بأنَّ الظروفَ في سوريا ليست آمنةً للعودة، ومن غير المُرجَّح أن تُصبِحَ آمنةً في المستقبل القريب. ستَعمل مثل هذه السياسات من أجل الاندماج على المدى الطويل، من خلال الاعتناء بمسائلَ مثل المواطنة والحق في العمل.

- يجب على الدول المضيفة _سواء في المنطقة أو في الاتحاد الأوروبي_ أن تَفتح سُبل السياسة، والتأشيرات للَمّ شمل الأسرة، من خلال السماح لأفراد الأسرة في سوريا بالانضمام إلى أقاربهم في البلدان المضيفة. سيُساعد ذلك على ضمان عدم إعادة السوريّين قسرًا إلى سوريا قبل الأوان، باعتبارها الوسيلة الوحيدة للَمّ شملهم بأحبائهم.

إلى الأمَم المتحدة

- ضمان بقاء "استراتيجية الحماية والحلول الشاملة: عتبات الحماية ومعاييرها لعودة اللاجئين إلى سوريا"، باعتبارها الوثيقة الأساسية لقياس حدود الحماية والمعايير الخاصَّة بالعودة لسوريا، وآليات المراقبة التوجيهية.

- هناك حاجةٌ إلى مزيدٍ من البحث من أجل فهمٍ أفضل لسبب كون هذا الجزء الصغير من عمليات العودة التي تُيسّرها الأممُ المتحدة والمُحدَّدة في هذا التقرير ـ طَوعية. بعد هذه النتيجة، وخلال مرحلةِ ما قبل المغادرة وتقديم المشورة، يجب على الأمم المتحدة العمل على تحسين الآليات داخل سوريا وفي البلدان المضيفة لضمان أن تكونَ عملياتُ العودة طوعيةً بالفعل.

- يُوصَى بإجراء المزيد من الأبحاث المنتظمة لتَتبُّع تغيرات السوريّين في تصورهم حول العودة، وتجاربهم معها، واحتياجات المجتمعات في مناطق السيطرة المختلفة، والوضع الأمني، والانتهاكات، وظروف المعيشة، ونوايا الهجرة.

- الاستمرار في الدعم والعمل للحصول على معلوماتٍ مَوثوقة وتقديم المشورة لجميع النازحين (واللاجئين كذلك) فيما يتعلق بحقوقهم والعمليات الإدارية والقانونية والظروف في مناطق العودة. وهذا يشمل أيَّ آثارٍ تتعلق بالسلامة قد تؤثر على اتخاذ القرارات المستنيرة والطوعية للعودة.

- فيما يتعلق بالتوثيق، يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والدول المانحة الضغطُ على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع للعمل نحو اتِّفاقٍ يضمن لجميع السوريّين، بمَن فيهم الأطفال المولودين خارج البلاد، الوصول إلى وثائق الهوية الرسمية دون قيود. وبدون اتخاذ إجراءاتٍ فورية في هذا المجال، فإن ذلك يُعرِّض جيلًا كاملًا من السوريّين لخطرِ أن يُصبحوا عديمي الجنسية.

- الوصول المَحدود إلى الوثائق الرسمية يُعتبر مشكلةً بشكلٍ خاص عندما يتعلق الأمر بالمرأة، وهذا يشمل تسجيلَ الزيجات في البلدان المضيفة والمناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة السورية، وخاصةً بالنسبة للنساء المتزوجات من غير السوريّين والزوجات الثانيات. تؤثر هذه القضيةُ على تسجيل المواليد والطلاق والوفيات. وبالنسبة للأطفال فهي تُساهم في تسرُّبهم من المدرسة، والزواج المبكر، والعمالة.

- يجب على الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية والدول المانحة أيضًا الضغط على الحكومة السورية وجميع أطراف النزاع لتَوفير وثائق كافية يمكن للجميع الوصول إليها، محليًّا أو غير ذلك، بطريقةٍ لا تُعرقل وصول أيّ سوريٍّ إلى المساعدات الإنسانية، وآليات العدالة المحلية، والرعاية الصحية، والتعليم، وحرية التنقل، والحقوق القانونية والإسكان والأرض والمِلكية.

إلى المجتمع المدني السوري والمنظمات المحلية السورية

- الاستمرار في الدفاع عن اللاجئين والسوريّين في المهجر، لا سِيَّما على أساس أنَّ الظروفَ في سوريا غير مناسبة حاليًا للعودة على نطاقٍ واسع ولا حتى العودة المُيسَّرة.

- يجب أن تعملَ منظمات المجتمع المدني السورية مع المنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المَعنية، لبناء استراتيجية مناصرة مشتركة وطويلة الأجل وقائمة على الأدلة ـ من أجل حقوق النازحين السوريّين.

- يجب أن تعملَ منظمات المجتمع المدني السورية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، لتصميم برامجَ تَدعم اللاجئين قانونيا (على سبيل المثال من خلال التمثيل القانوني، وفهم حقوقهم.. وما إلى ذلك)، وخاصةً أولئك الذين يتعرضون للترحيل، أو غيرها من القضايا المتعلقة بوجودهم القانوني في البلد المضيف.

- سواء داخل سوريا أو في البلدان المضيفة، التأكد من أنَّ العمل البرامجي يتخذُ نهجًا قائمًا على الحقوق، وقادرًا على إعلام السوريّين بالظروف داخل سوريا، حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتٍ مستنيرة.

- داخل سوريا، العمل على تنفيذ البرامج التي تعمل على التماسك الاجتماعي والحماية وإعادة الإدماج، لا سِيَّما في المناطق التي بها أعدادٌ كبيرة من العائدين والتي تكثر فيها حالاتُ التمييز والمضايقة وانتهاكات السلامة.

- يجب على منظمات المجتمع المدني الحفاظُ على الجسور مع النازحين السوريّين وإنشاء آلياتٍ للتشاور معهم، وعرض مطالبهم في رسائل لجميع الجهات المعنية، وتحديثها من فترةٍ إلى أخرى حتى يتمكنوا من اتّخاذ قرارات العودة بطريقة مُستنيرة. يجب أن يتم ذلك بطريقةٍ تُراعي الفوارق الجندرية ومراعاة المساواة في إشراك جميع الأجناس.

للمانحين

- يجب أن يتعاونَ المانحون ويُخصّصوا الأموالَ التي ستدعم إنشاء آلياتِ المراقبة المذكورة سابقًا. على أن تكون نواتجُ هذه الآليات بمثابة المورد الرئيسي لصُنع السياسات المُستنيرة والقائمة على الأدلة.

- تفعيل آليات الدعم والصناديق المفتوحة للبرامج في عددٍ من المجالات الرئيسية، بما في ذلك:

  - زيادة وعي اللاجئين والنازحين داخليًّا بحقوقهم، وبالأوضاع في سوريا، حتى يتمكنوا من اتخاذ قراراتٍ مُستنيرة.

  - مكافحة خطاب الكراهية وجرائمها في الدول المضيفة، وتشجيع وسائل الإعلام والمجتمعات المدنية في الدول المضيفة على تبنّي هذه القضية.

  - الإسكان والحلول الدائمة للنازحين السوريّين واللاجئين والعائلات، وخاصةً أولئك الذين يعيشون في مخيماتٍ رسمية أو غير رسمية في شمال سوريا والبلدان المضيفة.

  - إيجاد حلولٍ للوضع القانوني للاجئين السوريّين والوثائق الرسمية/المدنية، لضمان الحصول على حقوقهم واحتياجاتهم.

  - دعم المنظمات غير الحكومية التي تُقدّم المساعدة القانونية والاستشارات للاجئين بما يتماشى مع المبادئ الإنسانية، وخاصةً أولئك الذين يَخضعون للعودة القسرية.

  - عملية إعادة توطين اللاجئين الجارية والموسعة ودعم المسارات التكميلية.

- ضمان أنَّ التمويل المقدم لحكومات البلدان المضيفة سيُمكِّن من خلق فرص العمل، وفرص كسب العيش، وتصاريح الإقامة للاجئين، لا سيَّما للنساء. يجب أن يتم بناء ذلك على الاعتراف بأنَّ الحلول الدائمة لا يتم التوصلُ إليها بين عشيةٍ وضحاها، ولكنها تتطلَّب عملياتٍ تدريجية والْتزامات طويلة الأجل تتجاوز الدورات النموذجية للبرامج الإنسانية.

- يمكن تحسين المشاورات الخاصة بالمؤتمرات السَّنوية في بروكسل، لإعلاء الأصوات السورية في المسائل السياسية (على سبيل المثال دعم مستقبل سوريا) من خلال المشاركة المستمرة مع اللاجئين والنازحين السوريِّين، إما عبر منظمات المجتمع المدني أو قنواتٍ أخرى.

1. المـقـدمة

نـتجَ عن الصِّراع في سوريا واحدةٌ من أسوأ الأزمات الإنسانية في القرن الحادي والعشرين، تاركًا صدمةً واسعةَ النِّطاق والدمار في أعقابه. اعتـبارًا من عام 2021، أكثر من 12 مليون شخص، أيْ ما يَـقرب من نصفِ سُكان سوريا قبل الحرب ـ أُجبروا على مغادرة منازلهم. اعتبارًا من عام 2020، تُـقدِّر مفوضيةُ الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بأن 6.7 مليون[6] سوريٍّ أصبحوا نازحين داخـليًّا. نتجَ عن الصراع حوالي 6.68 مليون[7] لاجئ تقريبًا، 5.6 مليون منهم في الدول المجاورة ومصر[8]؛ بينما لجأ أكثر من مليون[9] سوري إلى أوروبا.

وبينما تراجعتِ الهجماتُ العدوانية التي اتخذت شَكلَ مواجهاتٍ عسكرية تقليدية وواسعة النطاق في السنوات الأخيرة، لا يزال الوضعُ الأمني هشًّا للغاية. ومما زاد الطين بلة، أنَّ استمرارَ التدهور الاقـتصادي، إلى جانب انتشار كورونا في جميع أنحاء البلاد، قد فرض مجموعةً جديدة من التحديات على الحياة اليومية للسُّكان المدنـيِّين الذين ما زالوا يُحاولون مواجهةَ الدمار والصدمات الواسعة النطاق التي عانوا منها في العشر سنوات الماضية.

على الرغم من عدم وجود حلٍّ سياسي دائم وقابلٍ للتطبيق في الأفق لإنهاء النزاع، فقد بدأ الخطابُ الإنساني في التركيز على مسألة العودة. في الآونة الأخيرة، بدأتْ بعضُ الدول المضيفة في الترويج للرواية القائلة بأنَّ سوريا (أو أجزاء منها) أصبحتْ آمنةً. وعلى هذا النحو، بدأتْ في تنفيذ سياساتٍ من شأنها أن تؤدي إلى إلغاء وضع اللجوء للسوريِّين بناءً على هذه الذريعة. ورغـم وفرة الأدلّة الأولية التي تُوضِّح أنَّ الظروفَ المواتـية لعودةٍ آمنة وكريمة لا تزال غير متوفرة، إلا أنَّ سرديّة أن "سوريا آمنة" لا تزال تكتسبُ زَخـمًا.

يُقدِّم هذا التقرير بحثًا أوليًّا وتحليلًا للبيانات، مع التركيز بشكلٍ أساسي على السلامة والأمن والظروف الاقتصادية داخل سوريا. من خلال القيام بذلك، يُساعد البحث المنظماتِ غير الحكومية وصُناع القرار والسياسات على حدٍّ سواء في تحديد سياقِ فَـهمهم للوضع الحالي على الأرض، وتزويدهم بمجموعاتِ الأدوات اللازمة لاتـخاذ قراراتٍ مُستـنيرة ودقيقة حول قضية عودة اللاجئين السوريِّين والنازحين داخـليًّا، وتقييم ما إذا كانت الظروفُ آمنةً لعودتهم.

بصَرف النظر عن سؤال البحث الرئيسي _هل الظروف آمنة للعودة_ يتـناول هذا التقريرُ الأسئلةَ الفرعية التالية، والتي تلعب دورًا محوريًّا في تحديد سياق مسألة العودة لسوريا:

- هل تم تلبية حدود الحماية للاجئين السوريِّين العائدين إلى سوريا، والتي تم تحديدُها ووضعها بناءً على السياق السوري من قِبَلِ المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في مناطق السيطرة المختلفة في البلاد؟
- ما هي الانـتهاكات والتهديدات والقيود التي يُواجـهها العائدون إلى سوريا؟
- بالنسبة للسوريِّين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية، ما هي الانتهاكات والتهديدات والقيود المفروضة على الظروف المعيشية الآمنة والكريمة؟ وما هي نوايا هؤلاء الأفراد فيما يتعلق باللجوء أو النزوح أو الهجرة خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة؟
- بالنسبة للنازحين السوريِّين، ما هو العامل (أو العوامل) الرئيسي الذي يَعـتبره النازحُ السوري ضروريًّا قبل أيّ اعتبارٍ للعودة؟ وما مدى تأثر هذا الاعتبار بعوامل الدفع والجذب؟

تمّ تقسيمُ الجزء المتبقي من هذا التقرير إلى خمسة أقسام رئيسية، لكلٍّ منها أقسام فرعية خاصة بها. بينما استأثر القـسم الأول بـمقدمة الدراسة، يُناقش القسم الثاني المنهـجيةَ ويُـقدِّم تفاصيلَ حول بيانات المسح، وخَـلفيات المجتمع، ومقابلات الخبراء، وإجراءات مراقـبة الجودة، والقيود المفروضة على البيانات التي تم جمعها من سوريا. فيما يُـقدِّم القسمُ الثالث نظرةً عامة إحصائية وقانونية فيما يتعلق بوضع العائدين والنازحين واللاجئين في الدول المجاورة والاتحاد الأوروبي وداخل سوريا. أما القسم الرابع فـيُـقدِّم نتائج الدراسة، مع التركيز على الانـتهاكات والتهديدات التي يُواجـهها العائدون من ناحية السلامة الجسدية والنفسية والاجتماعية والمادية والقانونية، فضلًا عن نواياهم ونَـدمِـهم المحتمل عند العودة. ويقـيِّم القسمُ الخامس مـدى تلبية حدود الحماية التي حددتها الأمم المتحدة. وأخيرًا، يُلخِّص القسم السادس الاستـنـتاجات.

6- "مُـحرك البحث عن بيانات اللاجئين"، وكالة الأمم المتحدة للاجئين، تم الدخول في 22 أكتوبر / تشرين الأول 2021. https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=nvHzZ0

7- المصدر السابق. https://www.unhcr.org/refugee-statistics/download/?url=nvHzZ0

8- وتشمل هذه البلاد تركيا ولبنان والعراق والأردن ومصر.

9- "طالبو اللجوء، واللجوء لأول مرة حسب الجنسية والعمر والجنس - بيانات مجمعة سنوية (مدورة)"، يـوروسـتات، آخر تحديث في 29 حزيران 2021، تم الدخول في 14 تشرين الأول 2021. https://bit.ly/3FLlDgh

2. المنهجية

اعتمد التقريرُ نهجًا مختلطًا. أولًا، تم إجراء مراجعةٍ شاملة للمصادر الثانوية لتَلخيص الوضع الراهن، وتحديد الثغرات في الأدبيات، وتصميم المنهجية التجريبية. غطَّتِ المراجعةُ المكتبيّة تدفقاتِ السوريِّين داخل وخارج سوريا والدول المضيفة، ووضع إقامتهم بمرور الوقت، والوضع القانوني الحالي للسوريِّين في الخارج، والانتهاكات ضد العائدين داخل سوريا وخارجها، بالإضافة إلى إجراءات العودة.

بعد المراجعة المكتبية، تم تصميمُ أدوات البحث لجَمع البيانات من المصادر الأولية. استُمِدَّتْ هذه الأدواتُ من منهجيةٍ مبنيةٍ على عملٍ سابق، لا سيَّما من الأمم المتحدة [بما في ذلك الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود، وإطار العمل التحليلي السوري لمنصة الحلول الدائمة].[10] لتَقييم ما إذا كانت حدودُ الحماية بالنسبة للعائدين فعَّالة، تم الاعتماد على "استراتيجية المفوضية الشاملة للحماية والحلول: حدود الحماية وعودة اللاجئين إلى سوريا"[11] كإطار عمل. تم جمع بياناتٍ أولية إضافية لتَغطية الفجوات الأخرى في سياق التقرير، بما في ذلك تجربة العودة ونوايا الهجرة والعودة.

تضمَّنتْ أدواتُ البحث الخاصَّة بالبيانات الأولية 700 دراسةٍ استقصائية مع السكان والنازحين والعائدين. تم استكمالُ الاستبيانات بـ 26 مقابلةً مجتمعية وخمسَ مقابلات مع خبراء، لمَلء الفجوات المتبقية في البيانات التي تم جمعها من الاستبيانات.

أُجرِيَتِ الاستبياناتُ والمقابلات المجتمعية في المناطق التي تُسيطر عليها جميعُ الكيانات الحاكمة الرئيسية الأربعة في سوريا: الحكومة السورية، والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، والحكومة السورية المؤقتة، وحكومة الإنقاذ السورية (منطقة "هيئة تحرير الشام"). أما الخبراءُ الذين تمَّتْ مقابلتهم، فيقيم جميعهم خارج سوريا.

1.2 بيانات الاستبيان

تم إجراء جمع بيانات الاستبيان لهذا التقرير بالذات خلال الفترة من 16 إلى 24 أيلول 2021، مباشرةً من خلال فِرَقِ مركز السياسات وبحوث العمليات المَيدانية في ستِّ مدنٍ مختلفة. تم اختيار المدن المُستهدَفة لتَغطية جميع مناطق السيطرة الأربعة المختلفة في جميع أنحاء سوريا، ولضمان عينةٍ واسعة ومتنوعة من السُّكان والعائدين ومجتمعات النازحين داخليًّا من حيث خلفياتهم الثقافية والعرقية وتجاربهم طوال النزاع. هذه المدن الست هي:

- دمشق وجرمانا، في المنطقة التي تُسيطر عليها الحكومة السورية: عَينة تتضمَّن 300 مستجيبٍ، مُقسَّمة بالتساوي بين المقيمين (من لم يغادروا خلال سنوات الحرب) والنازحين والعائدين.
- إدلب، في المنطقة التي تُسيطر عليها حكومة الإنقاذ في شمال غرب سوريا: عَينة تتضمَّن 100 مستجيبٍ، مُقسَّمة بالتساوي بين نازحين وعائدين.
- إعزاز، في المنطقة التي تُسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة في شمال غرب سوريا: عَينة تتضمَّن 100 مستجيبٍ، مُقسمة بالتساوي بين نازحين وعائدين.
- الرقة والقامشلي، في المنطقة الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا: عَينة تتضمَّن 200 مستجيبٍ، مُقسَّمة بالتساوي بين نازحين وعائدين.

10- "الإطار التحليلي السوري"، PDF، منصة الحلول الدائمة - سوريا، بدون تاريخ. https://dsp-syria.org/sites/default/files/2021-02/SYRIA%20ANALYTICAL%20FRAMEWORK_0.pdf

11- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "استراتيجية الحماية والحلول الشاملة: عتبات الحماية ومعاييرها لعودة اللاجئين إلى سوريا".

جدول 1: تـفاصيلُ عن عينات المَسح (المستجيبين)

المنهـجية	الموقع/المكان	حجم العينـة	العينة
تم تصميم ثلاث نسخٍ من الاستبيانات للنازحين والعائدين والمقيمين من المستجيبين	مدينة دمشق	150 = 50X3	نازحون وعائدون ومقيمون
	جرمانا	150 = 50X3	نازحون وعائدون ومقيمون
	مدينة إدلب	100 = 50X2	نازحون وعائدون
	إعزاز	100 = 50X2	نازحون وعائدون
	الرقة	100 = 50X2	نازحون وعائدون
	القامشلي	100 = 50X2	نازحون وعائدون

تم تقسيمُ عيّنة العائدين في كلِّ مجتمعٍ بالتساوي بين العائدين من الخارج (25) والعائدين من مناطق السيطرة الأخرى (25). وبالتالي، فإنَّ تقسيمَ العينة المكونة من 700 مستجيبٍ هو 100 مقيم، و150 عائـدًا من الخارج، و150 عائـدًا من مناطق سيطرة أخرى، و300 نازح.

شكل 1: توزيع المُـشاركين في الاستبيان (متوفر هنا)

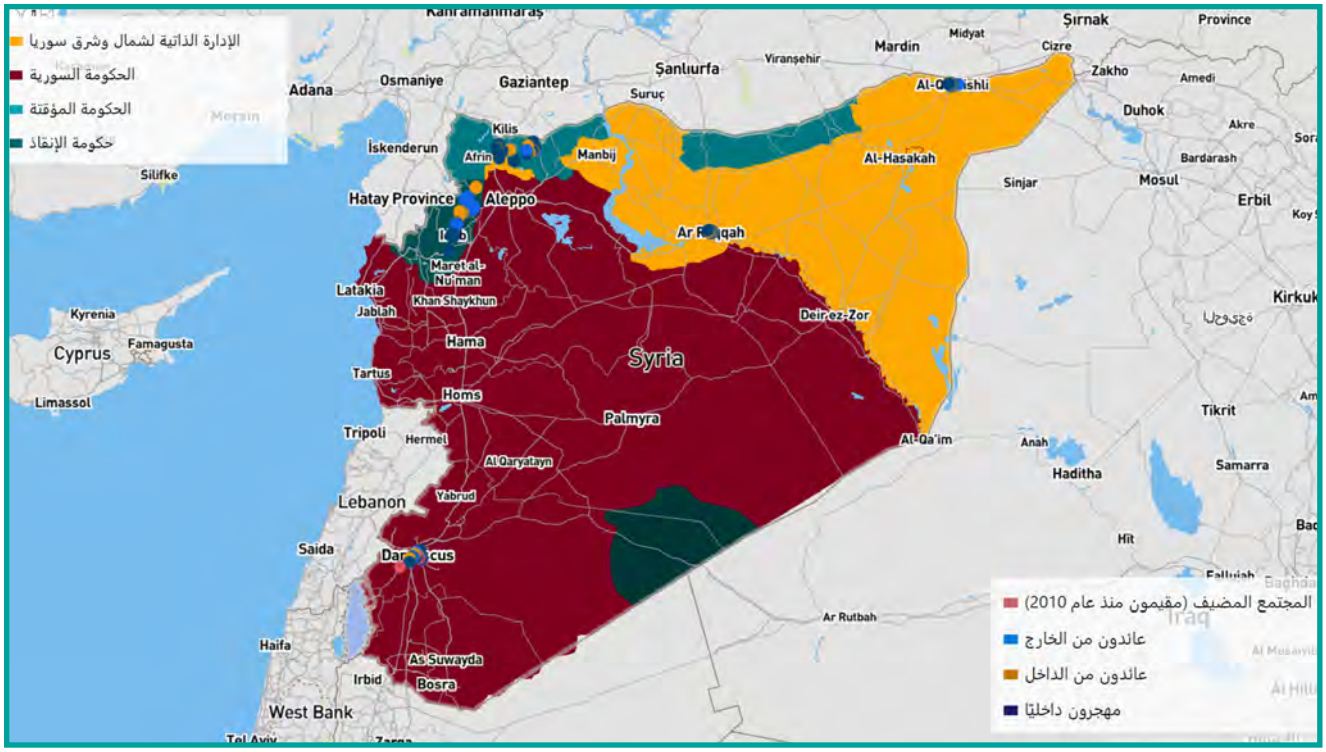

بينما كانت جميعُ العينات الفرعية متوازنةً من حيث الجنس، فإنَّ توازن الفئاتِ العمرية اقـتصر على السكان المُقيمين والنازحين داخليًّا فقط. فكما هو مُبيَّن في الجدول أدناه، تَميل أعمارُ العائدين إلى أن تكونَ أعلى من بقية السكان. لهذا السبب، لم يتم استهدافُ أي هيكلٍ عمري للعينات الفرعية للعائدين، حيث لا تتوفَّـر إحصاءاتٌ عن توزيعهم العمري على الصعيد الوطني.

جدول 2: الهيكل العُمري للمستجيبين

الفـئة العُمرية	العُمر المستـهدف للمقيمين والنازحين داخليًّا	الهيـكل العُمري الفِـعلي			
		السُّكان (المجتمع المضيف)	النازح داخليًّا	العائد (من داخل سوريا)	العائد (من خارج سوريا)
29 - 18	%38	%37	%36	%38	%26
39 - 30	%22	%27	%29	%30	%28
49 - 40	%16	%15	%17	%20	%28
59 - 50	%12	%12	%14	%10	%14
+ 60	%11	%9	%4	%2	%4

2.2 المُقابلات المُجتمعيّة

قدَّمتِ الاستبياناتُ بشكلٍ رئيسي معلوماتٍ حول المستجيبين. وفي الوقت نفسه، تم تصميمُ المقابلات المجتمعية لملء الفجوات وتقديم رؤيةٍ مُتعمقة للأماكن المستهدفة والتحديات التي تواجه المقيمين والنازحين والعائدين بداخلها. استهدفتِ المقابلاتُ الـ 26 أصحابَ المصلحة والأشخاص المُطلعين على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المختلفة لهذه المجتمعات. كانت معظمُ الأسئلة في المقابلات مفتوحة، مما ترك المجال أمام المستجيبين لتَغطية أيّ جوانبَ مفقودة من الاستبيانات.

جدول 3: توزيع المقابلات المجتمعية

الموقع	عدد المقابلات		
	النازحين	العائدين	المقيمين
مدينة دمشق	2	2	1
جرمانا	2	2	1
إدلب	2	2	
إعزاز	2	2	
الرقة	2	2	
القامشلي	2	2	

3.2 مراقبة جودة البيانات المُجمَّعة من سوريا

تم اختيارُ فريقٍ من 28 باحثًا ميدانيًّا، 14 من الذكور و14 من الإناث، لإجراء المسوحات، فيما أجرى 10 باحثين مَيدانيّين المقابلات المجتمعية (شارك أربعةٌ منهم أيضًا في جَمع بيانات المسح). يتمتَّع جميعُ الباحثين المَيدانيّين بخبرةٍ سابقة في العمل على مشاريعَ ذاتِ طبيعةٍ مُماثلة. في بداية المشروع، عقد مُؤلفو التقرير ورشةَ عملٍ عامة للفريق الميداني، لتَقديم معلوماتٍ أساسية عن المشروع والشركاء وأهداف البحث وخطة العمل والإطار الزمني والأدوات المستخدمة أثناء عملية البحث وتحليل المخاطر وخطط الطوارئ وتَقييم المخاطر والتخفيف من حدتها (الموافقة المستنيرة، والمشاركة الطوعية، وعدم إلحاق الضرر، والسرية).

بعد تَصميم الأدوات، تم إجراء جلسة تدريبية مكثفة للفريق الميداني، لتَعريفهم بالأدوات والجمهور المستهدف والإطار الزمني، وإرشادهم لفهم الخصوصية والأمان لأنفسهم وللجمهور المستهدف، ووضع الاعتبارات الأخلاقية الخاصة بجمع البيانات. بمجرد تحديد الجمهور المستهدف، تم تدريب الباحثين المَيدانيّين لخلق مستوى معقول من الثقة مع المستجيبين، مما سمح بتبادلٍ أكثرَ صدقًا وانفتاحًا للمعلومات.

كذلك تم اتخاذُ تدابير لضمان جودة البيانات التالية:

- بَقِيَ عنوان بروتوكول الإنترنت IP لكلّ باحثٍ ميداني ثابتًا طوال فترة المشروع.
- تتبُّع المواقع الجغرافية للباحثين المَيدانيّين.[12]
- تَقييم مدة كلّ مسحٍ للتأكد من إعطاء وقتٍ كافٍ لكل مستجيب. تراوحَ متوسطُ مدة المسوحات بين 20-25 دقيقة.
- تمت متابعةُ عملية جمع البيانات بشكلٍ يومي، لضمان توازن العينة من حيث التغطية الجغرافية والجنس والفئات العمرية.

12- لم نتمكَّن من تتبع مواقع جميع الباحثين الميدانيّين في مناطق سيطرة النظام لأسبابٍ أمنية. انظر الخريطة 1.

4.2 مَحدودية البيانات التي يتم جَمعُها من سوريا

- كما هو الحال مع الغالبية العظمى من المشاريع البحثية التي أُجرِيَتْ داخل سوريا، هناك بعض القيود والتحيزات التي تؤثر على عملية جمع البيانات:

• كان العديدُ من المستجيبين قلقين بشأن تقديم إجاباتٍ مُفصَّلة، وخاصةً أولئك الذين يُقيمون في مناطق الحكومة السورية، حيث الخوف من انتقام الحكومة عادةً ما يجعل الناس مُتحفِّظين بشأن مشاركةِ حتى أقل المعلومات ضررًا. تم أخذُ هذه المشكلة في الاعتبار أثناء مرحلة تصميم الأداة، حيث حاولَ فريقُ البحث تجنبَ الأسئلة الحساسة المتعلقة بالأمان، وتم صياغة الأسئلة بطريقةٍ تُقلِّل من الانزعاج الذي قد يشعر به بعض المستجيبين بشأن توفير معلوماتٍ معينة.

- من المهم ملاحظة أنَّ الاستبيانات والمقابلات التي أُجرِيَتْ مع العائدين إلى سوريا، من المُرجَّح أن تُظهِرَ مستوى من المخاطر المرتبطة بالعودة أقل من متوسط ما يُحتمل أن يُواجهه العائد واقعيًّا، بسبب التحيّز في اختيار العينة. من المرجح أنَّ العائدين الذين عادوا طوعًا فعلوا ذلك لأنهم أدركوا أنَّ مستوى الخطر منخفض، مما دفعهم للعودة في المقام الأول. لذلك، ينبغي فهمُ النتائج الواردة في هذا التقرير، فيما يتعلق بالمخاطر التي يُواجِهها العائدون، على أنها الحد الأدنى من مستوى المخاطر المرتبطة بالعودة.

- نظرًا للاختلافات الشديدة في مستويات الأمن والمعيشة في سوريا، كان من الممكن أن تُوفِّر عينةٌ أكبر ـ قدرًا أعلى من اليقين حول النتائج. ومع ذلك، فإنَّ الوقتَ والقيود الأمنية تُبرِّر اختيارَ عينةٍ مَحدودة.

5.2 مُقابلات الخبراء

تم التخطيطُ لمقابلات الخبراء وتصميمُها للتخفيف من القيود المذكورة أعلاه، لسَدِّ الفجوات المَعرفية المتبقية، وتوفير سياقٍ أوسع لقضية العودة. فبينما قدمت المقابلاتُ المجتمعية فهمًا عميقًا للمجتمعات المستهدفة، ساعدتْ مقابلاتُ الخبراء في تقديم نظرةٍ عامة أكثر شمولًا للسّياق السياسي والإنساني العالمي والإقليمي. أُجرِيَتْ مقابلاتُ الخبراء باستخدام استبيانٍ شبهِ مُنظَّم، وتم تسجيلها في جميع الحالات.

جدول 4: قائمة الخبراء التي تمَّتْ مقابلتهم

الخبير/ة	المنظمة
هايكو ويمين	مجموعة الأزمات الدولية
محمد كتوب	خبير مجتمع مدني
فضل عبد الغني	مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان
ماري فورستير	منظمة العفو الدولية
خبير مجهول	//

3. نَـظرةٌ عامةٌ على السِّياق

1.3 نـظرةٌ عامةٌ إحـصائية

أدى الصراعُ في سوريا إلى واحدةٍ من أكبر أزمات النزوح المُطوَّلة في العقود الأخيرة، عـبر نزوح نصفِ عدد السُّكان في سوريا قبل الحرب، داخل وخارج البلاد. اعتبارًا من أيلول 2021، قامت المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتَسجيل 5,649,644 لاجئًا من سوريا في الدول المجاورة كـتركيا (65.8٪)، لبنان (15٪)، الأردن (11.8٪)، العراق (4.4٪)، مصر (2.4٪)، وغيرها (باقي شمال إفريقيا، 0.6٪)[13]. بينما يعيش 6,702,000 آخرين كنازحين داخل سوريا.[14] تستضيف أوروبا حاليًا أكثر من مليون لاجئ وطالب لجوء، تعيش الغالبيةُ العظمى منهم في منطقـتين فقط _ألمانيا (57٪) والسويد (11٪)_ في حين أنَّ النمسا وفرنسا وهولندا واليونان هي موطن بين 2-5٪.[15]

داخل سوريا، تباينَ عددُ العائدين من سنةٍ إلى أخرى، مع اتجاهاتٍ هُبوطية مستمرة منذ عام 2018. وفقًا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (UNOCHA)، عاد 1,414,572 نازحًا تلقائيًّا في عام 2018؛ يليه 494,135 في عام 2019، و448,019 في عام 2020.[16] بالإضافة إلى ذلك، بين كانون الثاني وحزيران 2021، عاد 853,381 نازحًا، وهو رقم أقل بكثيرٍ مما سُـجِّـلَ خلال نفس الفترة الزمنية من السنوات الثلاث السابقة. المناطق التي استضافتْ أكبر عددٍ من العائدين في عام2020 شملتْ حلب (128,088) وإدلب (234,950).

ومع ذلك، فقد تم تسجيل العديد من عمليات العودة من قِبَلِ النازحين الجُدد (لا سيَّما في عام 2019، الذي شهد أكبر حدثِ نزوحٍ فردي خلال النزاع بأكمله).
رصدت الأممُ المتحدة أيضًا زيادةً في عمليات عودة اللاجئين المنظمة ذاتيًّا إلى سوريا من الخارج، من عامٍ إلى آخر، من 50,901 في عام 2017، إلى 56,047 في عام 2018 ، إلى 94,971 في عام 2019.[17] ومع ذلك، انخفضتْ أرقامُ العائدين بشكلٍ كبير في عام 2020 ، إلى38,563 .[18]

أسبابُ العودة متنوعةٌ ومعقدة، حيث يتعيَّن على النازحين السوريِّين البحث في عددٍ كبير من المتغيرات التي تُساهم في اتخاذ قرارهم، بما يشمل الظروف السيئة والمتدهورة في المجتمع المضيف، والتحسينات المُتَصوّرة في السلامة أو الفرص الاقتصادية في موطنهم الأصلي، والرغبة في لَمِّ شمل الأسرة، والحاجة إلى حماية الممتلكات، وما إلى ذلك. يشعر الكثيرون بأنهم مُحاصَرون بين دولٍ مضيفة لا تريدهم وبين سوريا التي لا يمكنهم العودة إليها.[19] على الرغم من الرغبة في العودة إلى ديارهم، فإنَّ الكثيرين غير مستعدين للقيام بذلك في ظلِّ عدم وجود انتقالٍ سياسي يمكن أن يضمنَ سلامتهم وأمنهم والوصول إلى العدالة. في هذه الحالات، الفرص الاقتصادية والسكن المناسب غالبًا ما تكون مصدرَ قلقٍ ثانوي.[20]

13- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "بوابة البيانات التشغيلية"، الاستجابة الإقليمية للوضع في سوريا: حلول دائمة، آخر تحديث في 7 تشرين الأول 2021، تم الدخول في 11 أيلول 2021.
https://data2.unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions

14- خدمات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تـتبع النازحين"، الاستجابة الإنسانية، آخر تحديث في آب 2020، تم الدخول 11 أيلول 2021. https://www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking

15- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "أزمة اللاجئين السوريين - عالميًّا، في أوروبا وفي قبرص"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في قبرص، 18 آذار 2021، تم الدخول في 11 أيلول 2021.
https://www.unhcr.org/cy/2021/03/18/syria-refugee-crisis-globally-in-europe-and-in-cyprus-meet-some-syrian-refugees-in-cyprus/

16- دويغو أكوز ، "الجمهورية العربية السورية: بيانات حركات النازحين والعودة التلقائية للنازحين، تبادل البيانات الإنسانية (OCHA)، آخر تحديث في 23 آب 2021، تم الدخول في 11 أيلول 2021.
https://data.humdata.org/dataset/syrian-arab-republic-idp-movements-and-idp-spontaneous-return-movements-data

17- الحلول الإقليمية الدائمة، "الإطار التشغيلي الإقليمي لعودة اللاجئين إلى سوريا"، PDF، بوابة البيانات التشغيلية للمفوضية (ODP)، 29 أيلول 2019، تم الدخول في 11 أيلول 2021.
https://data2.unhcr.org/en/documents/details / 71524

18- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "تقرير نهاية العام 2020: الجمهورية العربية السورية، التركيز العالمي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2020).
https://reporting.unhcr.org/node/2530?year=2020#year

19- مها يحيى وجان قصير وخليل الحريري، "أصوات غير مسموعة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى ديارهم"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 نيسان 2018. https://carnegie-mec.org/2018/04/18/ar-pub-76065

20- المصدر السابق.

في الواقع، وجد استبيان الأمم المتحدة للنوايا الإقليمية بانتظامٍ أنَّ معظمَ اللاجئين السوريّين، حوالي 70٪، يرغبون في العودة إلى ديارهم، لكنَّ قلّةً قليلة منهم يُخطّطون للقيام بذلك في المستقبل القريب.[21] علاوة على ذلك، وجدتْ دراسةٌ استقصائية أجرَتها منظمةُ اليوم التالي، والتي تتألف من 1600 مستجيبٍ أمضوا عامًا أو أكثر في ألمانيا أو فرنسا أو هولندا أو السويد، أن 56،6٪ من المستجيبين لن يعودوا إلى أوطانهم إلا إذا تم تحقيق عمليةٍ سياسية دائمة وحقيقية.[22] تُظهِر هذه الاستبياناتُ نفسُها أنَّ تحسنَ الوضع الأمني هو السببُ الرئيسي الذي يُحفِّز السوريّين على العودة. وبالمثل، فإنَّ تدهورَ الأمن هو أيضًا مصدرُ قلقهم الرئيسي بشأن هذا القرار، مما يشير إلى استمرار درجة عدم اليقين والثغرات في المعلومات حول السلامة والحماية على أرض الواقع. تُوضِّح هذه المواقف أنَّ العودةَ الجماعية والطوعية تتوقف على عمليات السلام الدولية التي يجب أن تضم أصوات المُهجّرين السوريين، وتُعالج الأسباب الجذرية التي أجبرتهم على الفرار من ديارهم.[23]

2.3 نـظرةٌ عامة قانونـية

يتم تنظيم عودة اللاجئين من الخارج بشكلٍ أساسي من خلال مبدأ عدم الإعادة القسرية ـ وهو حجر الزاوية لاتفاقية اللاجئين لعام 1951 الواردة في المادة 33، والتي تَضمنُ عدم إمكانية طرد اللاجئين من بلدٍ مضيف أو إعادتهم إلى دولةٍ ما، إذا كان هو أو هي "مُهدَّد بسبب العِرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لمجموعةٍ اجتماعية معينة أو رأي سياسي".[24]

في سياق العائدين السوريّين، من المهم ملاحظة أنَّ الدولَ المجاورة التي تستضيف اللاجئين السوريّين إما ليست مُوقِّعةً على اتفاقية اللاجئين أو أنها وضعتْ قيودًا على نطاقها في هذه الحالة. في حين أنَّ الأردن ولبنان ليسا من الدول المُوقِّعة، وبالتالي ليسا مُلزَمين بمبدأ عدم الإعادة القسرية، فإنَّ تركيا (على الرغم من أنها من الدول المُوقِّعة على الاتفاقية وبروتوكول 1967) تحتفظُ بحدودٍ جغرافية للتصديق عليها، حيث لا يوجد سوى بند الفارّين من "الأحداث التي وقعتْ في أوروبا" يمكن منحهم وضع اللاجئ؛ أما أولئك الفارّين من الأحداث التي وقعتْ في أماكنَ أخرى _بما في ذلك سوريا_ لا يتم مَنحهم وضع اللاجئ. لهذا السبب، يحصل النازحون السوريون في تركيا على وضع الحماية المؤقتة فقط، مقابل الحماية الكاملة للاجئين من أوروبا. لكنْ بغَضِّ النظر عن القيود الجغرافية، لا يزال يتعين على تركيا الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، وهو مُلزم بالكامل في جميع الحالات.

بالإضافة إلى مبدأ عدم الإعادة القسرية، يَحِقُّ للاجئين أيضًا العودة بأمانٍ وكرامة إلى بلدهم الأصلي، بناءً على قرارهم الطوعي والحُر والمستنير. تم توضيح ذلك في المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[25] تماشيًا مع هذه الأدوات، أصدرتْ مفوضيةُ الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين استراتيجيةً شاملة للحماية والحلول: "حدود الحماية وعودة اللاجئين إلى سوريا" في شباط 2018، والتي حدَّدتْ فيها 22 بنـدَ حمايةٍ ومعايير لعودة اللاجئين، بالإضافة إلى مرحلتين إضافيتين يُغطّيها الإطار التشغيلي.

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يتم تعريف المرحلة الأولى من عودة اللاجئين السوريّين على النحو التالي:

> "في المرحلة الحالية، حيث لا تتوفَّر الظروفُ اللازمة للعودة الآمنة والكريمة، تحدثُ بعض عمليات العودة المنظمة ذاتيًّا. خلال هذه المرحلة، لا يجب تشجيع العودة. تقتصر مشاركة المفوضية عند العودة خلال هذه المرحلة على التخطيط، والرصد، والمَشورة، والدعوة، والتحليل المستمر للعقبات والظروف اللازمة للعودة، وتحديد الإجراءات اللازمة لمعالجتها. تتم مساعدة العائدين المُنَظّمين ذاتيًّا من خلال البرامج الإنسانية الجارية."[26]

21- "المسح الإقليمي السادس حول تصورات ونوايا اللاجئين السوريين بشأن العودة إلى سوريا" PDF، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار 2021، تم الدخول 18 تشرين الأول 2021.

22- "بين الاندماج والعودة: واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا"، PDF، اليوم التالي، 29 كانون الثاني (يناير) 2021، تمت الزيارة في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2021.

https://tda-sy.org/wp-content/uploads/2021/01/Between-Integration-and-Return-29-01-2021.pdf

23- يحيى وآخرون، "أصوات غير مسموعة: ما يحتاجه اللاجئون السوريون للعودة إلى ديارهم".

24- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاتفاقية والبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين، 1951"، PDF، UNHCR، كانون الأول 2020. https://www.unhcr.org/en-us/3b66c2aa10

25- الحلول الإقليمية الدائمة، "إطار العمليات الإقليمية بشأن عودة اللاجئين إلى سوريا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019.

https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/MENA%20regional%20survey.pdf

26- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "استراتيجية الحماية والحلول الشاملة: عتبات الحماية ومعايير عودة اللاجئين إلى سوريا".

تعني العودةُ الحُرّة والطوعيّة أنَّ العودة إلى بلد أحدهم أو منطقته الأصلية "لا ينبغي إكرَاهُهَا من خلال العودة القسريّة، أو بشكلٍ غير مباشر من خلال تغيير السياسات التي تُقيّد حقوق اللاجئين، أو عن طريق الحَدّ من المساعدة للاجئين في بلد اللجوء، ممَّا يؤثّر على قدرتهم في اتخاذ قراراتٍ حُرة".[27]

مع أخذ ذلك في الاعتبار، أصدرت المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعةً من المتطلبات التي يجب تلبيتها داخل سوريا، من أجل البدء في المرحلة الثانية التي تتمثَّل بـ(العودة الطوعية على نطاقٍ واسع). على أنَّ هذه المتطلبات لم تُعالج الأوضاع في دول اللجوء أو طلب اللجوء.

بناءً على الإطار التشغيلي الإقليمي لعام 2019 لعودة اللاجئين إلى سوريا،[28] تشمل مُتطلبات المرحلة الثانية ما يلي:

- وجود إطارٍ (أطُر) قانونيٍّ يضمن حقوق العائدين، والوصول دون عوائق إلى مناطق العودة.
- أن يَثبت دليلٌ واضح على تلبية حدود الحماية، بما في ذلك تحسينٌ جوهري ومُستدام يمسُّ الأوضاع في مناطق العودة.
- يطلب اللاجئون دعمًا نشطًا من المفوضية للعودة، بأعدادٍ كبيرة، مع قدرة المفوضية على تقديم المشورة وتأكيد الطابع الطَّوعي للعودة، من خلال الوصول إلى مناطق العودة والمراقبة.

على الرغم من جهود الحكومة السورية الأخيرة لتَشجيع العودة، تؤكد المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنَّ "الظروف الحالية في سوريا ليست مُواتية للعودة الطوعية بأمانٍ وكرامة"،[29] وبالتالي تبقى عمليةُ العودة في المرحلة الأولى. رغم ذلك، فمع زياداتٍ متواضعة في عدد العائدين في الآونة الأخيرة خلال السنوات الماضية، قام المجتمعُ المشترك بين الوكالات "بتَكثيف جهود التأهب" لضمان استعداد الوكالات لدعم العودة على نطاقٍ واسع إذا تغيَّرت الظروف.[30]

3.3 السياسات والمُمارسات في البلدان المُضيفة

شهدت الأشهرُ الأخيرة عودة الجدل حول مدى ملائمة الانتقال إلى المرحلة الثانية. يُغذّي هذا الاعتبارُ التغييرات السياسية المصحوبة بالإكراه والضغط من قِبَلِ السلطات والأحزاب السياسية في الدول المضيفة.
يتزايد سأمُ الدول المجاورة من الوجود السوريّ في بلدانها، خاصةً في ظلّ تنامي ظاهرة كراهية الأجانب.[31] إضافةً إلى التحديات السياسية والاقتصادية، والافتقار إلى حلولٍ دائمة مع قيام الأسد بترسيخ سُلطته. في غضون ذلك، يستغل القادةُ السياسيون في أوروبا المخاوفَ العامة بشأن اللاجئين من أجل المنفعة السياسية،[32] من خلال مناشدة المشاعر المُعادية للمهاجرين لدى شعوبهم والضغط على البلدان المجاورة لتحمُّلِ مسؤوليات اللاجئين. غالبًا ما يأتي هذا مقابل تنازلاتٍ سياسية وتوفير مساعدات، كما رأينا في الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا[33] و"ميثاق الأردن" في عام 2019.[34]

يُقدّم هذا القسمُ نظرةً عامة على السياسات والممارسات في البلدان المضيفة الرئيسية، بما في ذلك تركيا ولبنان وألمانيا والدنمارك والسويد. تم اختيار هذه البلدان لأنها تستضيف نسبةً كبيرة من اللاجئين السوريّين، ولأن سياساتها وممارساتها تجاه السوريّين لها تأثيرات مُضاعفة في مجال السياسة الأوسع عندما يتعلق الأمر بالعودة. دُوَلٌ مثل الأردن والعراق والولايات المتحدة وهولندا وفرنسا، ستكون أيضًا أمثلةً على البلدان الرئيسية، ولكن آثرنا الاكتفاءَ بما ذكرنا، بما يَستوعبه هذا التَّقرير.

27- الحلول الإقليمية الدائمة، "الإطار التشغيلي الإقليمي بشأن عودة اللاجئين إلى سوريا، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، 2019.

28- المصدر السابق.

29- "استراتيجية الحماية الشاملة والحلول"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018.

30- "الإطار التشغيلي الإقليمي لعودة اللاجئين إلى سوريا"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، آذار (مارس) 2019.

31- دانيال ديريا بيلوت، "تركيا: المشاعر المُعادية للأجانب تتفاقم في أعمال شغب أنقرة"، دويتشه فيله، 14 آب 2021. https://www.dw.com/ar/turkey-anti-foreigner-sentiment-boils-over-in-ankara-riots/a-58861412

32- بيركاي مانديراسي، "تقاسم الأعباء: إعادة النظر في صفقة الهجرة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا"، مجموعة الأزمات الدولية، 13 آذار 2020، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.
https://www.crisisgroup.org/europe-central-asia/western-europemediterranean/turkey/sharing-burden-revisiting-eu-turkey-migration-deal

33- كيليه تيري، "صفقة الاتحاد الأوروبي وتركيا، بعد خمس سنوات: مُخطط مهتر ومثير للجدل، ولكنه دائم"، معهد سياسة الهجرة، 8 نيسان 2021، تم الدخول 12 تشرين الأول 2021.
https://www.migrationpolicy.org/article/eu-turkey-deal-five-years-on

34- سيندي هوانغ وكيت غوف، "ميثاق الأردن: بعد ثلاث سنوات، أين نقف؟" موقع ReliefWeb، 11 آذار 2019، تم الدخول 12 تشرين الأول 2021.
https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-three-years-where-do-we-stand

في تركيا، يعيش الغالبيةُ العظمى من اللاجئين السوريّين في وضع الحماية المؤقـتة، بدلًا من وضع اللاجئ. وهذا ما يَمنحهم حمايةً محدودة مع الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولكن ليس الحقوق القانونية الكاملة. كما أنَّ التـنقلَ مقيدٌ أيضًا، حيث يتطلب من حاملي الحماية المؤقتة من السوريّين ـ الإقامة في المدينة التي سجَّـلوا فيها لأول مرة؛ لذا فإنَّ أولئك الذين غادروا محافظاتٍ أصغر بالقرب من الحدود السورية، للذهاب إلى مناطقَ أكبر بها فرص اقتصادية أكبر، يضطرون إلى العيش في مأزقٍ قانوني دون الحصول على مزايا نظام الحماية المؤقـتة. بالإضافة إلى ذلك، يُعرِّضهم ذلك إلى خطر الترحيل. في عام 2019، أعلن محافظُ إسطنبول أنَّ المواطنين السوريّين المُسجَّـلين أصلًا في ولايات مختلفة، سيضطرون إلى العودة إلى تلك التي تم تسجيلهم فيها. كما تبنت السلطاتُ التركية برنامج "توقـف وفتّش"، حيث تحتجز أيَّ شخصٍ لا يحمل رقم هوية تركية (كيملك). وفقًا لمنظمة العفو الدولية، تم ترحيلُ بعض هؤلاء المعتقلين إلى ما يُسمَّى بمناطق "المنطقة الآمـنة" في شمال سوريا، وإلى المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام في الشمال الغربي.[35]

تُروِّج أنقرة لـ "المنطقة الآمنة" باعتبارها الحلَّ الأمثل لأزمة اللاجئين السوريّين. قال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، في مؤتمر 14 أيلول[36] حول التعاون التركي-الأمـمي الذي عُقِدَ في أنطاليا، إنَّ الحكومةَ التركية تعمل بالتنسيق مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتأمين العودة الآمنة للسوريّين إلى ديارهم. ومن وسائل تسهيل هذه العودة، التوسع في بناء الوحدات السكنية كبديلٍ للخيام أو الكرفانات داخل الأراضي السورية، وتحسين ظروف الحياة في المخيمات القائمة في "المنطقة الآمنة" المُحاذية للحدود التركية، والتي تُسيطر عليها القوات التركية وفصائل مختلفة، مثل الجيش الوطني السوري. شدَّد جاويش أوغلو على الحاجة المُلحة للاستـثمار في التعليم وسُبل العيش والبنية التحتية في هذا المجال، مضيفًا "صحيحٌ أنَّ إعادةَ إعمار بلدٍ أو أيِّ مكان تستمر فيه الحرب ـ غير واقعي، ونحن جميعًا لدينا موقف واضح من النظام، إلا أنَّ تلبيةَ الاحتياجات الأساسية على الأرض لا يعني إعادة بناء الدولة ".[37]

شجَّـعتِ الحكومةُ التركية الدولَ الأوروبية على تمويل تحسينات البنية التحتية هذه من أجل إبعاد اللاجئين السوريّين، حتى مع رفض أوروبا تمويل جهود إعادة الإعمار في سوريا دون تغييرٍ سياسي. ومع ذلك، فإنَّ الحماسَ لـتَحسين البنية التحتية في المنطقة لا يعتمد على المصالح الفضلى للاجئين، بقدر ما هو مُستوحى من اتفاقيةٍ تركية روسية محتملة. ويحتاج حزبُ العدالة والتنمية (AKP) إلى معالجة الاستياء الذي غذَّتـهُ المعارضة التركية بشأن وجود لاجئين سوريّين في البلاد.

وبحسب التصريحات الأخيرة للحكومة التركية،[38] فقد تم "إعادة توطين" 462 ألف لاجئ سوريٍّ في شمال غرب سوريا، في أعقاب العمليات العسكرية لـدرع الفرات وغصن الزيتون. ولم يتضحْ مدى دقة هذا الرقم، إذ إنَّ للحكومة التركية مصلحة سياسية في المبالغة فيه. لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت "إعادة التوطين" هذه طوعيةً أو قسرية، لأن هذه المناطقَ في سوريا تخضع لانـتدابٍ تركي غير رسمي، مما يجعل عملية الحصول على شهادات من العائدين مَحفوفة بالمخاطر.

بالإضافة إلى العائدين المذكورين أعلاه، هناك تقاريرُ عن قيام الحكومة التركية بترحيل آلاف السوريّين إلى إدلب والمناطق التي يُسيطر عليها الجيش الوطني السوري، الخاضعة للسيطرة التركية الفعلية. في عام 2019، سجَّـل معبرُ باب الهوى الحدودي أكثر من 63 ألف ترحيل سوري.[39] استشهدَ المركزُ السوري للعدالة والمساءلة بثلاث مجموعاتٍ من المُرحَّـلين: (1) أفراد دخلوا تركيا بشكلٍ غير قانوني، (2) أفراد ارتكبوا جرائم بسيطة أو جُـنَح، (3) أفراد عادوا طواعية. تضمُّ المجموعة الأولى السوريّين الذين لم يُسجِّـلوا في برنامج الحماية المؤقتة أو حصلوا على كيملك عند دخول تركيا، وكذلك أولئك الذين حصلوا على واحدةٍ، ولكن تم تسجيلهم في ولاية أخرى غير تلك التي تم احتجازهم فيها. وبهذه الطريقة، تُمكِّن سياساتُ الإيقاف والتفتيش السلطاتِ التركية من تفتيش وترحيل السوريّين بشكلٍ عشوائي، وأيضًا من خلال خداعهم للتوقيع على وثائق "العودة الطوعية" بلُغةٍ لا يمكنهم قراءتها.[40] يمكن للسلطات بعد ذلك أن تَدعي أنَّ السوريّين العائدين يفعلون ذلك طواعية.[41]

35- منظمة العفو الدولية، "تركيا: سوريون يتم ترحيلهم بشكل غير قانوني إلى الحرب قبل "منطقة آمنة" متوقعة"، بيان صحفي، منظمة العفو الدولية، 25 تشرين الأول 2019، تم الدخول 12 تشرين الأول 2021.
https://www.amnesty.org/en/latest/press-release/2019/10/turkey-syrians-illegally-deported-into-war-ahead-of-anticipated-safe-zone/

36- بكر صدقي، "عودة اللاجئين السوريين شعار العصر الجديد"، القدس العربية، 15 أيلول 2021. https://tinyurl.com/rsf8xanv

37- إسماعيل جمال، "هل يمكن أن تبدأ تركيا في إعادة اللاجئين السوريين إلى مناطق المعارضة في الشمال؟" (باللغة العربية)، القدس العربية، 13 أيلول 2021. https://tinyurl.com/emkfam9k

38- سيريا ستريم، "تصريحات جديدة للرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول سوريا"، 22 أيلول 2021، فيديو، 2:12. https://www.youtube.com/watch?v=_IwRtLCAzAI

39- موظفو المركز السوري للعدالة والمساءلة، "تركيا تواصل ترحيل السوريين إلى إدلب، وتنتهك القانون الدولي"، المركز السوري للعدالة والمساءلة، 8 تشرين الأول 2020.
https://syriaaccountability.org/updates/2020/10/08/turkey-continues لترحيل السوريين إلى إدلب المخالفين للقانون الدولي.

40- منظمة العفو الدولية، "تركيا: سوريون يتم ترحيلهم بشكل غير قانوني إلى الحرب قبل "منطقة آمنة" متوقعة".

41- المصدر السابق.

في لبنان، هناك أيضًا سببٌ للقلق. في أيار 2015، أغلقتِ الحكومةُ اللبنانية حدودَها أمام اللاجئين السوريّين، وطالبت المفوضيةَ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوقف تسجيل الوافدين الجُدد من اللاجئين. في نيسان 2019، اتخذَ المجلسُ الأعلى للدفاع في لبنان قرارًا بترحيل أيّ سوريٍّ دخل لبنان "بشكل غير قانوني" من تلك اللحظة فصاعدًا. بين منتصف 2019 وأواخر 2020، رحَّـلتِ السلطاتُ اللبنانية أكثر من 6000 سوريٍّ إلى سوريا بناءً على هذا القانون؛[42] وفي حزيران 2019، صدر مرسومٌ عسكري يُطالب اللاجئين بهدم أيّ بناءٍ خرساني يزيد ارتفاعه عن متر واحد.[43] نتيجةً لذلك، اضطر اللاجئون السوريون في عرسال إلى هدم مساكنهم. إذا رفضوا الامتـثال، كان لدى السلطات الصلاحية بهدم المباني بأنفسهم.

كما أوضح تقريرٌ حديثٌ نشرته هيومن رايتس ووتش، أنَّ جهازَ الأمن العام اللبناني، وهو جهاز الأمن اللبناني المسؤول عن دخول وخروج الأجانب، يُنسّق بانـتظامٍ مع الأجهزة الأمنية السورية، ويستخدم مجموعةً من التكتيكات الخادعة التي تهدف إلى جذب اللاجئين في لبنان، المعرضين لخطر الاعتـقال في سوريا، للعودة إلى سوريا. وذكر مُحامٍ تمَّـتْ مقابلـته في التقرير أنَّ "[الأمن العام] يقوم [بالتصريح الأمني] مع عددٍ قليل من أجهزة المخابرات، وليس جميعها دائمًا، كما تبرئ الأشخاص عندما يكونون مطلوبين بالفعل ـ عن قصد".[44]

في تموز 2020، تبنَّى لبنان خطةً رسمية أكثر لـتَنظيم وتسريع عودة اللاجئين إلى سوريا. في أيلول من ذلك العام، قال الرئيسُ اللبناني للجمعية العامة للأمم المتحدة أنَّ "معظم الأراضي السورية أصبحتْ آمنة" وأنَّ "الحكومة اللبنانية تسعى للمساعدة في تنفيذ الخطة التي اعتمدتها لعودة النازحين السوريّين الآن، بعد أن أصبحتْ ظروفُ عودتهم أكثر مُلاءمة ".[45] بمجرد عودتهم، يتم إلغاء تصريح إقامة السوريّين، يليه حظرٌ دائم على العودة من معبر حدودي لبناني. مما يُشكّل تهديدًا إضافـيًّا للعائدين الذين تعرضوا للانتهاكات في سوريا ويُحاولون الفرارَ مرةً أخرى.

أخيرًا، فإنَّ السياساتِ والممارسات في الدول المجاورة يُغذّيها التدهورُ السريع في الظروف الاجتماعية والسياسية في المنطقة، لا سيَّما مع ظهور مرض الكورونا والانهـيار الاقـتصادي وانفجار بيروت. في تركيا ولبنان والأردن على حَدٍّ سواء، يُواجه السوريون عوائقَ تحول دون دخولهم سوق العمل وتلبية احتياجاتهم الأساسية والحصول على الإقامة القانونية والمأوى وغير ذلك.[46] في كانون الأول2020، كان 89٪ من أسَر اللاجئين السوريّين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر؛[47] بينما في تركيا يعمل ما يُقدَّر بمليون لاجئ بدون كيمليك (بطاقة الحماية المؤقتة) ـ مما يُسهّل على أصحاب العمل استغلالهم للحصول على عمالةٍ رخيصة في ظروف سيئة.[48] كلُّ هذا يجعل من غير المحتمل أن تَستوفي العودة إلى سوريا متطلبات العودة الآمنة والطوعية التي وضعتها المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. بالإضافة إلى ذلك، خلصتْ منظمةُ العفو الدولية إلى أنَّ "البيئة القسرية التي حدثتْ فيها عملياتُ الإعادة هذه تجعل من المستحيل عليها أن تكونَ طوعية".[49]

42- منظمة العفو الدولية، "ستموت" الانتـهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا، 7 أيلول 2021، تاريخ الدخول 19 أكتوبر 2021.

https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/4583/2021/ar/

43- لمى العريان وروث شيرلوك، "أجبروا على هدم منازلهم، اللاجئون السوريون في لبنان يَبحثون عن مأوى جديد"، الإذاعة الوطنية العامة، 22 حزيران 2019، في 12 تشرين الأول 2021.

https://www.npr.org/2019/06/22/733408450/syrian-refugees-in-lebanon-seek-new-shelter-forced-to-demolish-their-own-homes

44- هيومن رايتس ووتش، "حياتنا مثل الموت" اللاجئون السوريون العائدون من لبنان والأردن، 21 تشرين الأول 2021، تم الدخول في 3 تشرين الثاني 2021.

https://www.hrw.org/report/2021/10/20/ftn94#_our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan

45- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

46- "عودة اللاجئين"، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP)، 26 آب 2019، تم الدخول 19 تشرين الأول 2021. https://timep.org/reports-briefings/timep-brief-return-من-اللاجئين /

47- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

48- "عودة اللاجئين"، معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط.

49- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

فيما يتعلق بدول الاتحاد الأوروبي بشكلٍ عام، يتحمَّل اللاجئون السوريون مناخًا من المشاعر المعادية المتزايدة تجاه اللاجئين، والتي يمكن أن تؤدي إلى فجواتٍ واسعة، وعوائقَ كبيرة أمام الاندماج، وأعدادٍ متزايدة من جرائم الكراهية. وبينما بدأتْ بعضُ الدول الأوروبية مثل هولندا في منح الجنسية للاجئين السوريّين، استمرَّتْ دولٌ أخرى في تقييد حقوقهم في اللجوء والضغط عليهم للعودة.

تستضيف **ألمانيا** حاليًا أكبر عددٍ من اللاجئين السوريّين في الاتحاد الأوروبي (560,000)،[50] وتَعتبر المناطق الخاضعة للحكومة السورية غير آمنةٍ للعودة. ومع ذلك، انتهى الحظرُ المفروض على عمليات الترحيل في عام 2020 ولم يتم تجديده بعد.[51]

أما **الدنمارك** فلا تستضيف سوى جزءٍ صغير من اللاجئين السوريّين في الاتحاد الأوروبي، لكنها تتبنَّى بعضَ أقسى السياسات تجاههم؛ وهي أول دولةٍ أوروبية تَعتبر دمشق والمناطق المحيطة بها "آمنة للعودة". ووفقًا لمنظمة العفو الدولية، فقد تم تجريدُ 402 سوريّ على الأقل، من منطقة دمشق الذين يَعيشون في الدنمارك، من تصاريح إقامتهم أو رفض تجديدها منذ كانون الثاني 2020،[52] مما وضعهم في قائمة "خطر الترحيل" بمجرد استعادة العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السورية. بحلول حزيران 2021، وضع مجلسُ طعون اللاجئين 48 شخصًا على الأقل من سوريا في "وضع عودة" نهائي. وقد طعن في القرار اتحادٌ مُكوَّن من 150 بريطانيًّا ودنماركيًّا من شركاتِ المُحاماة العاملة في قضايا اللجوء، والتي تستعد لتَقديم الحكومة الدنماركية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن هذه القضية.[53]

أخيرًا، في **السويد** (التي تستضيف 11٪ من اللاجئين السوريّين في الاتحاد الأوروبي)، أعلنتِ السلطاتُ أنَّ طالبي اللجوء السوريّين لم يعودوا مؤهلين للحصول على الإقامة التلقائية إذا جاءوا من مناطقَ شهدتْ تحسنًا في الوضع الأمني، وهو التصنيف الذي أُعطي لمنطقة دمشق؛[54] لا تنطبق هذه السياسةُ إلا على طالبي اللجوء الجدد، وليس أولئك الذين حصلوا على حقِّ اللجوء.

4.3 سياسات الحكومة السورية بشأن العودة وإعادة الإدماج

وفقًا للمكتب الأوروبي لدعم اللجوء (EASO)،[55] كان النهجُ طويل الأمد الذي تتَّبعه الحكومةُ السورية (دمشق والأسد) تجاه عمليات العودة ـ مُثبطًا للعزيمة. نظرتْ دمشقُ إلى الهجرة الجماعية على أنها نتيجةٌ مرغوبة من شأنها أن تُسهّل قيام "مجتمع أكثر تجانسًا" و"سُكان مَدنيون تابعون".

ومع ذلك، فبعد المكاسب الإقليمية التي حققَتها في السنوات الأخيرة، عدَّلتِ الحكومةُ السورية نَهجَها السابق، وبدأتْ في دعوة اللاجئين للعودة كجُزءٍ من استراتيجيةٍ سياسية، باستخدام صورة عودة اللاجئين على نطاقٍ واسع للمساعدة في تصوير أنَّ سوريا آمنةٌ، وأنَّ الأعمالَ العدائية على أراضيها قد انتهت. ولتَعزيز الميزة التي اكتسبها هذا التصور، أصدرتْ وزارةُ الخارجية بيانًا في تموز 2018 نصَّتْ فيه: "كما تدعو الدولة السورية المواطنين السوريّين الذين أجبرَتهم الحربُ والهجماتُ الإرهابية على مغادرة البلاد ـ للعودة إلى ديارهم بعد تحرير أكبرِ عددٍ من المناطق التي كانت تحت سيطرة الإرهابيّين".[56]

في تشرين الثاني2020، عقدت الحكومةُ السورية مؤتمرًا بدعمٍ روسيٍّ بشأن تسهيل العودة، من خلال استخدام العائدين لإعطاء العالم تصورًا بأنَّ سوريا أصبحتْ آمنة. ويمكن أن يُشجِّع هذا أيضًا الأموالَ الدولية نحو إعادة الإعمار، ويُعزِّز علاقاتٍ دبلوماسية واقتصادية أفضل مع الحكومة السورية ـ مما يَمنحها شرعيةً على الساحة العالمية. كما أنه يزيد من احتمالية أن تُنهي الحكومات المضيفة حمايتها للاجئين السوريّين قبل أن يصبح ذلك آمنًا.

50- اعتبارًا من كانون الأول 2020. "بين الاندماج والعودة: واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا".

51- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

52-المصدر السابق.

53- بيثان ماكيرنان، روزي سواش وآني كيلي، "الدنمارك يمكن أن تواجه إجراءات قانونية بسبب محاولات إعادة اللاجئين السوريين"، الغارديان، 29 تموز 2021، تم الدخول 19 تشرين الأول 2021.

https://www.theguardian.com/global-التنمية / 2021 / تموز / 29 /

54- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

55- مكتب دعم اللجوء الأوروبي، "سوريا: النازحون داخليًّا والعائدون والتنقل الداخلي" (تقرير معلومات بلد المنشأ)، EASO، PDF، نيسان 2020. https://www.easo.europa.eu/sites/default files/publications/EASO-COI-Report-Iraq-Security-situation.pdf/

56- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

لذلك، من المحتمل أن يكون نهجُ الأسد الأخيرُ وسيلةً لتَحقيق غايةٍ سياسية، وليس تمثيلًا للتحولات الحقيقية في السياسة والحماية على الأرض. كما تم توثيقه في التقارير الأخيرة،[57] لا يزال من الشائع لأفراد القوات المسلحة السورية والأجهزة الأمنية أن يُهدّدوا اللاجئين والنازحين الذين يُفكّرون في العودة، ودون أسُسٍ قانونية، مع وصف النظام لمَن طلبوا اللجوء خارج سيطرته بأنهم خونة "سرَطانيون"، و"إرهابيون" يستحقون المعاملةَ السيئة،[58] والتي يمكن أن تؤدي في كثيرٍ من الأحيان إلى الاختفاء القسري للعائدين و/أو التعذيب و/أو الموت.[59]

في عام 2018، بعد أسابيعَ من دعوة بشار الأسد علنًا السوريّين للعودة إلى ديارهم، وردَ أنَّ جميل الحسن _رئيس المخابرات الجوية السورية آنذاك، والمطلوب بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من قِبَل المحكمة الفيدرالية الألمانية_[60] كشف خلال اجتماعه بعددٍ من الضباط، أنَّ أكثر من 3 ملايين سوريٍّ (12.5٪ من سُكان ما قبل الحرب) مَطلوبون من قِبَل الحكومة السورية، وأنَّ القضايا القضائية قد تم تلفيقُها لهم جميعًا.[61]

تتضمَّن القائمةُ أسماءَ المطلوبين للفرار من الخدمة العسكرية، والذين يُعتقد أنهم شاركوا في الاحتجاجات، والعاملين في وسائل الإعلام أو المنظمات غير الحكومية، ونشطاء حقوق الإنسان، وعُمال الإغاثة، والمسؤولين الإداريّين المحليّين الخاضعين لسيطرة المعارضة. في حين أنه من الصعب التحقق من صِحة الأرقام، فمن المعروف أنَّ وسائلَ الإعلام المناهضة للحكومة تنشر أسماءَ المطلوبين من قِبَل الحكومة السورية. وبحسب ما ورد، وصف الحسنُ أيَّ شخصٍ يعتبره عقبةً أمام خطة الحكومة لتَوطيد السلطة بأنه "إرهابي سيتم التعامل معه وفقًا لذلك"، وأن اللاجئين العائدين هم "خِراف فاسدة" سيتم "تصفيتها"، بينما "سيتم "استخدام" العائدين الجَيدين".[62]

على الرغم من الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة السورية لتَعزيز مظهر الأمن والسلامة في العالم، إلا أنَّ القصةَ مختلفةٌ للغاية خلف الأبواب المغلقة. تظلُّ الحماية مصدرَ قلقٍ بالغٍ لجميع الذين يعيشون داخل سوريا.

5.3 قوانين الحكومة السورية التي تؤثر على العائدين

داخل سوريا، يخلق عددٌ من الإجراءات القانونية عقباتٍ أمام عودة السوريّين بأمانٍ إلى ديارهم وممارسة حياتهم في سلام. عملتْ هذه القوانينُ كعاملِ دَفعٍ للسوريّين الفارّين من البلاد ورادعٍ لعودتهم. أبرزها المرسوم التشريعي رقم 30 لعام 2007 بشأن التجنيد الإجباري، وقانون مكافحة الإرهاب رقم 19 لعام 2012، وقانون الإسكان والأراضي والممتلكات رقم 10 لعام 2018. كلٌّ منها مُفصَّل بإيجاز أدناه.

قانون التجنيد (مرسوم بقانون رقم 30 لسنة 2007)

لطالما استخدمت الحكومةُ السورية التجنيدَ الإجباري كأداةٍ لتَوطيد سُلطتها ومعاقبة المدنيّين داخل سوريا وأولئك الذين فروا. المرسوم التشريعي رقم 30 لسنة 2007 (قانون التجنيد) هو القانونُ الأساسي الذي يحكم الخدمة العسكرية الإجبارية والاحتياطية لهذه الأغراض. تم تعديلُه عدة مراتٍ، ويهدف إلى إنشاء مجموعةٍ واسعة من الجنود، حيث جميع الرجال السوريّين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و42 سنة مُطالبون بالخدمة.[63] لقد عمل القانونُ على تأجيج أزمة اللاجئين، حيث فرَّ ملايين الرجال من المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة لتجنُّب تجنيدهم للقتال في حربٍ ضد شعبهم من أجل نظامٍ متهم بارتكاب العديد من جرائم الحرب. أظهرتِ الدراساتُ أيضًا أنَّ الخوفَ من التجنيد هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل اللاجئين يخشون العودة إلى سوريا.[64] من خلال نقاط التفتيش العسكرية، تستطيع الحكومةُ السورية أيضًا تسخيرَ هذا الخوف لاستخدامه ضد المدنيّين داخل حدودها، مما يضمن عدم تمكن أيّ شخصٍ من التهرب من التجنيد.

57- المصدر السابق.

58- مي السدني، "عندما يطلب الأسد من السوريين العودة إلى الوطن، هذا ما يعنيه حقًّا"، التل، 16 آب 2018، تاريخ الدخول 12 تشرين الأول 2021. https://thehill.com/opinion/international/401638-عندما-يسأل-الأسد-السوريين-بالعودة-إلى-الوطن-هيريس-ما-الذي-يعنيه-حقًا

59- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى الموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

60- المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، "السلطات الألمانية تصدر مذكرة توقيف بحق جميل حسن"، ECCHR، 2021، الدخول في 12 تشرين الأول 2021. https://www.ecchr.eu/en/case/german-authorities-issue-arrest-warrant-against-jamil-hassan-former-head-of-syrian-intelligence-agency/ مذكرة توقيف بحق جميل حسن رئيس المخابرات الجوية السورية

61- المعهد الأوروبي للسلام ، عودة اللاجئين في سوريا: مخاطر، مخاطر أمنية وندرة معلومات، EIP، PDF، تموز 2019، الدخول في 12 تشرين الأول 2021. https://www.eip.org/wp-content/uploads

62- السداني، "عندما يطلب الأسد من السوريين العودة إلى ديارهم، هذا ما يعنيه حقًا".

63- "موجز: قانون التجنيد"، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط (TIMEP22) آب 2019، تم الدخول في 19 تشرين الأول 2021 ، https://timep.org/reports-briefings/timep-brief-conscription-law

64- منظمة العفو الدولية، "ستموت" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

أصدرت الحكومةُ السورية لائحةً جديدة في شباط 2021، تسمح لسلطات الدولة بمصادرة ممتلكات "المتهربين من الخدمة" وعائلاتهم. لـتجنُّبِ الاستيلاء على ممتلكاتهم، يُجـبَر النازحون السوريون في الخارج الذين تجنبوا التجنيد الإجباري على دفع 8000 دولار نَـقدًا في أقرب قنصليةٍ أو سفارة سورية. تُستخدم الرسوم لـتَعزيز جهود الحرب وربما جرائم الحرب. مُراقِـبون حقوقيون يتهمون هذه الممارسة بأنها شكلٌ من أشكال الابتزاز.[65] تُشير التقارير الأخيرة إلى أنَّ رسومَ الإعفاء العسكري ستصل إلى 3.2٪ من إيرادات الموازنة السنوية لسوريا، ارتفاعًا من 1.75٪ في عام2020.[66] وقد تمَّـتِ التهيئة لذلك بموجب "القانون رقم 10" لعام 2018 (الذي سيُناقش لاحقًا في هذا القسم) والذي سمح للسلطات فعليًّا بالاستيلاء على الممتلكات دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة، و"المرسوم 66" الذي استُخدم لطرد سكان المناطق التي كانت تُسيطر عليها المعارضة سابقًا.[67]

قانون مكافحة الإرهاب (رقم 19 لـعام 2012)

أقـرَّت الحكومةُ السورية القانون رقم 19، قانون مكافحة الإرهاب، في تموز 2021، كإجراءٍ شامل أرسَى أساسًا قانونـيًّا لـتَجريم ومعاقبة جميع الأفراد _بمن فيهم الصحفيون المَدنيون والعاملون في المنظمات غير الحكومية والنشطاء_ المتورطين في تعريفه الواسع لـ "نشاط إرهابي". يُعيق القانون بشدةٍ قدرةَ الأفراد والعائدين على العيش والعمل بسلام. وفقًا لمعهد التحرير، يحمل القانون الأهمية التالية لكُلٍّ من المدنـيِّين والعائدين:

> "من خلال تعزيز تعريفٍ شاملٍ للإرهاب، يُجـهِّز النظام السوري نفسَه بأداةٍ قانونية يمكن تفسيرها على نطاقٍ واسع على أنها لا تُجرِّم الأعمالَ الإرهابية المروعة فحسب، بل تُجـرِّم النشاطَ والمعارضة السِّلمية المُطالِبة بحقوق الإنسان. بـفِعل مناخ من الخوف كهذا، قد يتردَّد المواطنون العاديون في المشاركة أو المساهمة في الأنشطة المَحمية دستوريًّا ودوليًّا؛ وكذا تمكين نزع ملكية الأفراد المَملوكة بشكلٍ شرعي نتيجةً لعمليةٍ قانونية مشكوكٍ فيها من الناحية الإجرائية. نظرًا لمدى استخدام هذا القانون وغيره من إجراءات مكافحة الإرهاب طوال الحرب السورية ضد المدنـيِّين، لا تزال هناك مخاوف من استمرار استخدامها لفترةٍ طويلة بعد انتهاء الحرب، مما يُعيق بشدّةٍ قدرة بعض السوريِّين على العودة إلى ديارهم، والبعض الآخر على البقاء في بلادهم دون خوفٍ من الملاحقة والاعتقال، وفي بعض الحالات الإعدام".[68]

قانون الإسكان والأراضي والمُمتـلكات (رقم 10 لسنة 2018)

للقانون 10 آثارٌ مهمة على حقوق المِلكية للسوريِّين. صادقتْ عليه الحكومةُ السورية في 2 نيسان 2018 وتم تعديله في 11 تشرين الثاني 2018 بعد إدانةٍ واسعة النطاق. القانون 10 هو جزءٌ من إطارٍ قانوني بدأ بالمرسوم 66، ويهدف إلى تمكين الحكومة السورية من تَخصيص مناطقَ في جميع أنحاء البلاد لإعادة الإعمار والتنمية.[69] وفقًا لمركز كارنيغي للشرق الأوسط، كان تركيزُ المرسوم 66 على تطوير مناطق الإسكان غير المصرح به والمستوطنات العشوائية ـ حيث المُمتـلكات غير مُسجلة، ولكنَّ أجيالًا توارثوها لربما. وسَّع القانونُ 10 هذا الإطار لـيَشمل البلدات والمدن. بهذه الطريقة، يعمل القانونُ على تعزيز أهداف الحكومة السورية، من خلال السماح لها بالاستيلاء على مُمتلكات السكان الذين يفتـقرون إلى وثائق ملكية رسمية و/أو غير قادرين على إثبات الملكية الرسمية لمُمتلكاتهم، بسبب تواجدهم في الخارج أو غير ذلك، دون الاضطرار إلى تعويضهم أو إيجاد سَكنٍ بديل. عليه، أصحابُ العقارات الذين لا يستطيعون المطالبةَ بالمِلكية في غضون عامٍ واحد، سيفقدون ممتلكاتهم، مما يَسمح للحكومة باستعادتها.[70] قبل تعديل القانون 10، أُعطى أصحابُ العقارات 30 يومًا فقط لـتَقديم مطالبةٍ بالملكية. واعتـبارًا من أيار 2020، فقدَ ما لا يقل عن 50,000 سوري منازلَهم بسبب هذا التشريع.[71]

65- علي الإبراهيم، كيف تُساعد السفارات السورية في أوروبا في تمويل الحرب إلى الوطن، OCCRP (مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد)، 28 أيلول 2021، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.

https://www.occrp.org/ ar / ccblog-37 / ccblog / how-syria-s-embassies-in-europe-help-Fund-the-war-back-home-15235

66- علي الإبراهيم، "المنفيون السوريون يُجبرون على دعم النظام برسوم تجنب التجنيد الإجباري"، الغارديان، 28 أيلول 2021، تم الدخول في 19 تشرين الأول 2021. https://www.theguardian.com/world/2021/sep/28/لماذا-المنفيين-السوريين-يضطرون لدفع ما يصل إلى تخطي-الخدمة العسكرية

67- الإبراهيم، "كيف تساعد السفارات السورية في أوروبا في تمويل الحرب في الوطن".

68- "موجز: القانون رقم 19 لعام 2012: قانون مكافحة الإرهاب"، The Tahrir Institute for Middle East Policy (TIMEP)، 7 كانون الثاني 2019، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.

https://timep.org/reports - إحاطات / no-law-brief-timep-2012-of-19-law / anti-Terrorism

69- "موجز: القانون رقم 10 لسنة 2018: الإسكان والأرض والملكية"، TIMEP، 10 كانون الأول 2018، تم الدخول إليه في 12 تشرين الأول 2021.

https://timep.org/reports-briefings/timep-brief-law-no-10-of-2018-housing-land-and-property/

70- "موجز: القانون رقم 10 لسنة 2018: الإسكان والأرض والملكية".

71- هاني فاخاني وسوسن أبو زين الدين، "إعادة إعمار سوريا بين التطبيق التمييزي والمقاومة المحصورة". (في "السياسة الخلافية في الصراع السوري: المعارضة والتمثيل والمقاومة" بقلم مهى يحيى)، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 15 أيار 2020، تمت الزيارة في 12 تشرين الأول 2021. https://carnegie-mec.org/2020/05/15 / syria-s-إعادة الإعمار بين-التمييز-التنفيذ-والمقاومة-المقيدة-pub-81803

يُثير هذا مخاوفَ جدية لأكثر من نصف سكان سوريا قبل الحرب ـ الذين نزحوا من ديارهم ولا يستطيعون العودة بأمان. من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى مصادرةٍ جماعية للممتلكات المَملوكة حتى بشكلٍ قانوني، في نفس الوقت الذي يتم فيه إضفاءُ الطابع الرسمي على التهجير القسري للسوريّين والمساهمة في الهندسة السكانية والتحسين الشامل السائد حاليًا داخل سوريا.

6.3 إجـراءات الحكومة السورية للعائـدين

بالإضافة إلى القوانين الموضحة أعلاه، هناك أيضًا عددٌ من السياسات التي تؤثر على عودة النازحين السوريّين إلى مناطق الحكومة السورية ـ من مناطق المعارضة، وكذلك السوريّين العائدين من الخارج. يمكن أن تؤثر هذه السياساتُ على العائدين في أيّ مرحلةٍ من مراحل رحلة العودة وعملية التسوية. بغَضِّ النظر عن الحالة، يجب على الجميع التفاعل مع الأجهزة الأمنية السورية إذا كانوا يرغبون في العودة إلى الأراضي التي تُسيطر عليها الحكومة.

يجب أن يخضعَ السوريون لسلسلةٍ من العمليات الإدارية قبل أن يتم قبولهم مرةً أخرى في مناطق الحكومة السورية. هذه العملياتُ ضروريةٌ للاجئين السوريّين الراغبين في العودة من الخارج، والنازحين داخليًّا الذين يتطلعون إلى العودة من المناطق التي تُسيطر عليها المعارضة إلى منطقةٍ تابعة للحكومة السورية، وأولئك الذين يظلون في مكانهم عندما تسيطر الحكومة السورية على منطقةٍ كانت تسيطر عليها المعارضة سابقًا. خلال مرحلةِ ما قبل المغادرة، يجب على العائدين ملء استمارات التوثيق؛ وإلّا فإنهم يتعرضون لخطر الاعتقال أو تقييد الوصول. يعتمد الإرجاع على وجود سجلٍّ نظيف والحصول على تصريحٍ أمني بعد ملء الاستمارات.[72]

في 2019، قـدَّم المعهدُ الأوروبي للسلام (EIP) أمثلة مقارنة لنماذج الإعادة إلى الوطن الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (على اليمين)[73] والحكومة السورية (على اليسار)، كما هو مُوضَّح أدناه.

جدول 5: مثال على نموذج العودة الطوعية - المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقابل الحكومة السورية

نموذج المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعودة الطوعية	"نشرة المعلومات" السورية
الحالات المرتبطة:	الاسم واللقب:
رقم العائلة / المجموعة:	الأب:
العنوان / الموقع في المخيم:	الأم:
رقم الهوية / البطاقة التموينية:	تاريخ الولادة:
اسم العائلة:	مكان ورقم السجل:
الاسم الأول:	رقم الهوية الوطنية:
الجنس:	العنوان السابق:
سنة الولادة:	العنوان الحالي:
مكان الولادة:	رقم الهاتف الخلوي، الخط الأرضي:
العلاقة:	موجز عن حياتك:
المهارات:	التوجه السياسي:
الاحتياجات الخاصة:	العمل الحالي:
تاريخ المغادرة المقصود:	العمل السابق:
مركز الاستقبال:	الأحكام والاعتقالات:
الوجهة المقصودة:	هل سبق لك أن رفعتَ سلاحًا ضد الجيش العربي السوري؟
	هل سبق لك أن ارتكبتَ جريمةً ضد مدنيين أبرياء أو تلطخت يداك بالدماء؟
أنا، مُقدم الطلب الرئيسي الموقع أدناه، أقر بأنني (ومن أعولهم)	هل سافرت خارج البلاد؟
أرغب في إعادتي إلى الوطن، إلى:	هل لديك أي أقارب تم اعتقالهم خلال الأحداث الجارية؟
	التاريخ: - / - / 2018
	الاسم والتوقيع
	بصمة الإبهام الأيسر

72- المعهد الأوروبي للسلام، "عودة اللاجئين في سوريا: الأخطار والمخاطر الأمنية وندرة المعلومات".

73- لاحظ أن هذه ليست عوائد مُيسرة على نطاق واسع، ولكن فقط على أساس كل حالةٍ على حدة، كما تمت مناقشته في القسم 3.2 حول مشاركة الأمم المتحدة في عوائد المرحلة الأولى.

وفقًا للمعهد الأوروبي للسلام، بالنسبة لأولئك الذين كانوا يعيشون في منطقةٍ مُحاصرة سابقًا تحت سيطرة المعارضة، وعادوا الآن إلى سيطرة الحكومة السورية، أو أولئك الذين عادوا من منطقةٍ تُسيطر عليها المعارضة ـ تحتوي النماذج على أسئلةِ تحقيق إضافية، تشمل:

- اذكر دورك في الأحداث الجارية وتورطك في الاحتجاجات وأعمال الشغب والأنشطة الإرهابية المسلحة.
- اذكر ما تعرفه عن الجماعات الإرهابية المسلحة، وقادتها، ومراكز قيادتها، ومناصبها.
- اذكر ما تعرفه عن مُستودعات الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات أو أي مادةٍ مُعدة لاستخدامها في الأنشطة الإرهابية.
- اذكر تفاصيل مشاركة أقاربك في الأحداث الجارية.

بالنسبة لمن كانوا في المناطق المحاصرة سابقًا، يجب ملء استماراتٍ لما يُسمَّى "ملاجئ النازحين" التي تعمل مثل مراكز الاحتجاز. على أنه اعتبارًا من كانون الثاني 2019، في الغوطة الشرقية، بَقِيَ ما يُقدَّر بنحو 40 ألف شخص في هذه "الملاجئ".[74] كما يتعين أيضًا على مَن بقوا في منازلهم ملء الاستمارات قبل السماح لهم بالمرور عبر نقاط التفتيش الحكومية إلى أجزاء أخرى من سوريا. في الواقع، هذا يعني أنه لا يُسمح لأيّ شخصٍ بالدخول إلى أراضي الحكومة السورية ما لم يُقدِّم بياناتٍ حساسة للحكومة، والتي يمكن استخدامها بسهولةٍ ضدهم أو ضد أفراد أسرهم. تعمل هذه الممارسةُ على الحفاظ على مناخٍ واسعِ الانتشار من الخوف والخضوع. وهذا يُمكِّن الحكومةَ السورية أيضًا من الاعتماد على المُخبرين لتقديم مزاعم و/أو معلوماتٍ كاذبة ضد أولئك الذين يُنظَر إليهم على أنهم يُشكِّلون تهديدًا، وبالتالي تعزيز الشكّ على نطاقٍ واسع ممَّا يُزعزع الثقة المجتمعية والروابط الاجتماعية. أرستْ هذه العمليةُ الأسسَ لاستمرار الاضطهاد المحلي والحرمان من حقّ التصويت في فترة ما بعد المصالحة.

لقد تغيَّرتْ هذه العملياتُ بمرور الوقت، وتركَّزت الأسئلةُ على القضايا الخاصة بالمنطقة المحلية التي "يتصالح" شخصٌ ما معها، ومخاوف الحكومة، وأولويات الاستقصاء الأمني المتغيرة للدولة. هذا، ويمكن القيام بهذه العملية من خلال التصريح المُنظّم لمجموعاتٍ من الأسماء، كما هو الحال في العائدين من لبنان، أو عن طريق سفارة. في المحصلة، لا تُوفِّر أيٌّ من هذه العمليات أيّ ضمانٍ أمني دائم أو حماية ضد المضايقة أو الاضطهاد.

ذكرتْ خدماتُ الهجرة الدنماركية أنَّ عملية ما قبل المغادرة من الخارج تتطلب من السوريّين الراغبين في العودة، التقدم في أقرب سفارةٍ أو قنصلية سورية. هناك، يجب عليهم إبلاغُ المسؤولين عن كيف ولماذا غادروا البلاد، وما الذي كانوا يفعلونه في البلد المضيف، ومصدر دخلهم في البلد المضيف.[75] يتم إرسالُ هذه المعلومات إلى هيئات وزارة الخارجية السورية. حيث يقومون بإجراء فحصٍ أمني لمُقدِّم الطلب للتأكد من جنسيته السورية وإبلاغه بما إذا كانت هناك تُهم جنائية موجهة ضده أم لا. إذا كانت الإجابة بنعم، فمن المحتمل أن يواجهوا مشاكل عند العودة إذا لم يحسموا مخاوفهم مع الحكومة في وقتٍ مُبكر.

يجب على العائدين من لبنان الحصول على تصريحٍ أمني من فرع المخابرات التابع للحكومة السورية قبل العودة. من المفترض أن يُقلِّل ذلك من حالة التوجُّس التي يُواجهها العائدون فور وصولهم؛ ومع ذلك، فهو لا يحميهم من الانتهاكات أو الاضطهاد أو الابتزاز على يد الميليشيات والقوات الحكومية في المستقبل.

74- معهد الشرق الأوسط وإيتانا سوريا، "الحياة المنسية: الحياة تحت حكم النظام في الغوطة الشرقية المعارضة السابقة"، PDF، معهد الشرق الأوسط (MEI)، أيار 2019، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.

20Ghouta.pdf/20Lives_East/Forgotten/05-2019/https://www.mei.edu/sites/default/files

75- مكتب تنسيق العمليات الأوروبية، "سوريا: النازحون داخليًّا والعائدون والتنقل الداخلي".

download/1265566/https://www.justice.gov/eoir/page/file

7.3 الانتـهاكات عند العودة عبر مناطق السيطرة

يواجه اللاجئون والنازحون السوريون الذين يسعون إلى العودة إلى ديارهم عقباتٍ عديدة في سبيل ذلك. تواصِلُ الحكومةُ السورية فرضَ قيودٍ على وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية التي ترغب في جمع البيانات ومراقبة تجارب العائدين، مما يجعل إحصاء البيانات الدقيقة حول الظروف على الأرض صعبًا.[76] ويُشكِّل هذا أيضًا عقبةً أمام السوريّين الراغبين في اتخاذ قراراتٍ مستنيرة وطوعية بشأن العودة. على الرغم من هذه التحديات، أصدرتْ منظماتٌ مثل منظمة العفو الدولية تقاريرَ في الأشهر الأخيرة تُوضِّح بالتفصيل الانتهاكات التي يُعاني منها العديد من العائدين.[77]

مناطـق الحكومة السورية

تُسيطر الحكومةُ السورية حاليًا على 63٪ من الأراضي السورية، بما في ذلك العاصمة دمشق وأغلبية المراكز الحضرية. لذلك، فإنَّ أيَّ نـقاشٍ حول عودة اللاجئين وأمانهم يجب أن يشمل، إلى حدٍّ كبير، حقوقهم بـضمانٍ من الحكومة السورية. بالرغم من تراجع الأعمال العدائية العسكرية في معظم أنحاء سوريا، تظل مناطقُ الحكومة السورية غير صالحة "لعودة آمنة وكريمة" للاجئين على نطاقٍ واسع، حيث يواصل النظامُ السوري ارتكابَ انـتهاكاتٍ موثقة جيدًا لحقوق الإنسان.

كما نوقِـش أعلاه، فإنَّ التحولَ في السياسة العامة الذي أعلنَـته الحكومةُ السورية مؤخرًا، كان لـتَشجيع اللاجئين على العودة. وفي حديثه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 27 أيلول، قال وزيرُ الخارجية السوري فيصل المقداد: "لقد أوضَحنا أنَّ أبوابَ سوريا مفـتوحةٌ على مصراعيها لعودةٍ آمنة وطوعية لجميع اللاجئين إلى بلادهم"، مُضيفًا أنَّ الحكومةَ السورية كانت تضع الإجراءات اللازمة المعمول بها لـتَسهيل عودة اللاجئين وتوفير احتياجاتهم الأساسية.[78]

لكنَّ الوضعَ على الأرض، بناءً على شهادات العائدين والبحـثِ والتوثيق الذي أجرَته منظماتُ حقوق الإنسان، يتناقض مع هذه المزاعم.

يُوثِّـق تقريرٌ حديثٌ ومُفصَّل صادرٌ عن منظمة العفو الدولية بعنوان "أنت ذاهب إلى موتك" ـ حالاتِ الانـتهاكات التي ارتكبها ضباطُ المخابرات السورية ضد 66 لاجئًا، بينهم 13 طفلًا، عادوا إلى سوريا من لبنان، الأردن، فرنسا، ألمانيا، تركيا والإمارات العربية المتحدة، بين منتصف عام 2017 ومنتصف عام 2021. وتضمَّـنتِ الانـتهاكاتُ التي ارتكبت بحَقِّ هؤلاء العائدين: عدة أشكال من العنف الجنسي، والتحرش والإهانات والتهديدات، والاحتجاز التعسفي وغير القانوني، واحتجاز وإساءة معاملة النساء وأطفالهن، والاعـتقالات بـتُهَمٍ تتعلق بالإرهاب، والابـتزاز، والاختفاء القسري، والوفاة أثناء الاحتجاز أو تحت التعذيب. تماشيًا مع التقرير الرابع والعشرين للجنة الأمم المتحدة لـتَقصّي الحقائق في سوريا، يُحذِّر تقريرُ منظمة العفو الدولية من أنَّ "أيَّ حكومةٍ تدعي أنَّ سوريا آمنةٌ الآن تتجاهل عن عمدٍ الواقع المُروع على الأرض، مما يترك اللاجئين يَخـشون مرة أخرى على حياتهم".[79] وبشكلٍ مُشابه، دعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لـشؤون اللاجئين الدولَ إلى عدم ترحيل المواطنين السوريّين إلى أيِّ جزءٍ من سوريا، بما في ذلك المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة (مثل دمشق ومحيطها).

76- المـصدر السابق.

77- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى موتك" الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا.

78- زينة كرم، "سوريا تقول أبوابها مفتوحة أمام اللاجئين رغم الادعاءات المتناقضة"، AP NEWS (أسوشيتد برس)، 27 أيلول 2021، الزيارة في 12 تشرين الأول 2021. https://apnews.com/article/united-nations

الجمعية العامة - الشرق الأوسط - سوريا - أوروبا - الأمم المتحدة - faf1559b3535a6bce1b91d4264e6cbf2

79- لجنة الأمم المتحدة لـتقصي الحقائق في سوريا، "[24] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية (A/HRC/ 70/48)"، موقع ReliefWeb (المصدر الأصلي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، 13 آب 2021، تمت الزيارة في 12 تشرين الأول 2021. https://reliefweb.int/node/3773889

كما هو مُوضَّح أعلاه، قامت الحكومةُ السورية أيضًا بتَجميع ترسانةٍ من القوانين وتشريعات التنمية الحضرية المُصمَّمة لتَقويض وانتهاك حقوق الإسكان والأرض والمِلكية للنازحين واللاجئين، من خلال تَقنين مُصادرة وتدمير ممتلكاتهم. كما استهدفت الحكومةُ السورية أحيانًا السجلات المدنية في المناطق التي تُسيطر عليها المعارضة بضرباتٍ جوية، مما أدى إلى تدمير وثائق الممتلكات، وجعلَ من الصعب على الكثيرين إثبات ملكية ممتلكاتهم. في الوقت نفسه، خدمتْ قوانينُ مكافحة الإرهاب هذه الغايات لتبرير المصادرة الاحترازية للممتلكات والأصول لما لا يقل عن 10,000 شخص.[80] سمحتْ هذه التشريعاتُ للنظام السوري بالاستفادة من الممتلكات المصادَرة لتَعزيز سلطته ومنح مزايا شخصية لرجال الأعمال المقربين من أفراد القوات العسكرية والميليشيات الإيرانية. وبهذه الأساليب نجح النظامُ السوري في إجبار آلاف السوريّين على بيع ممتلكاتهم تحت الإكراه. في كثيرٍ من الحالات لعناصر الميليشيات الإيرانية،[81] خاصةً في دمشق ومحيطها.

بالإضافة إلى مُصادرة الممتلكات، لجأت الحكومةُ السورية إلى أساليب أخرى للعقاب الجماعي، تشمل الحرمان من الخدمات وتقييد التفاعل الاقتصادي والتنموي، لاستهداف المجتمعات التي شاركتْ في الاحتجاجات التي بدأتْ في عام 2011. وبالتالي، فإنَّ هذه المجتمعات لديها نِسبة عالية من معدل النازحين واللاجئين في مناطق الحكومة السورية.

مناطق المُعارضة

في حين تم تسليط الضوء بشكلٍ متكرر على ظروف الاستقبال في مناطق الحكومة السورية، واستِنكارها من قِبَلِ العديد من الوكالات، باعتبارها غير قادرةٍ على منح عودةٍ آمنة ـ فقد تم إيلاء اهتمامٍ أقل لمناطق المعارضة. يُقدِّم هذا القسمُ لمحةً عامة عن الانتهاكات المعروفة التي تحدث في مناطق المعارضة الخاضعة لسيطرة الجماعات غير الحكومية، والتي تشمل:

- إدلب، في المناطق التي يُديرها جيش الإنقاذ في شمال غرب سوريا.
- إعزاز، في المناطق التي تديرها الحكومة السورية المؤقتة في شمال غرب سوريا.
- الرقة والقامشلي، في مناطق سيطرة الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا.

تشترك كلُّ مجموعةٍ من هذه المجموعات في العديد من السّمات، مع المناطق التي تُسيطر عليها الحكومة السورية، والتي تجعلها بيئاتٍ مُعادية أو غير مناسبة للعائدين. في 14 أيلول 2021، أصدرتْ لجنةُ الأمم المتحدة لتَقصّي الحقائق في سوريا تقريرَها الرابع والعشرين، مؤكدةً أنَّ سوريا ككُلٍّ لا تزال غير صالحةٍ لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة، حيث "تُواصِلُ أطرافُ النزاع ارتكابَ جرائم حربٍ وجرائم ضد الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان الأساسية للسوريّين".[82] واستند التقريرُ في بيانه على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب، والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز، والوفيات أثناء الاحتجاز، والاختفاء القسري. كما سلَّط الضوءَ على التدهور السريع والمستمر للاقتصاد السوري، والانعدام الحاد للأمن الغذائي، وأزمة المياه في المنطقة، وانتشار فيروس كورونا المستجد في المجتمع على نطاقٍ واسع؛ مما وضع البنية التحتية الصحية في جميع أنحاء البلاد في حالة طوارئ. بالإضافة إلى ذلك، فقد عرَض التقرير بالتفصيل هجماتِ الحكومة السورية وروسيا المستمرة على إدلب وغرب حلب، لا سِيَّما على المستشفيات التي تمّ تحييدها عن طريق الأمم المتحدة، دون إغفالِ القيود التي تضعها هيئة تحرير الشام على وسائل الإعلام وحرية التعبير، تدهور الأمن في مناطق الإدارة الذاتية والحكومة السورية المؤقتة، قمع السّكان العرب في شرق سوريا، والمعاملة القاسية واللّا-إنسانية لمُعتقلي مخيم الهول.

80- "قانون العقارات الجديد في سوريا"، هيومن رايتس واتش، 28 تشرين الأول 2020، الدخول في 12 تشرين الأول 2021. https://www.hrw.org/news/2018/05/29/property-new-syrias-qa قانون

81- سهيل الغازي ونور حمادة، "الجزء 1: الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة"، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط (TIMEP)، 2 نيسان 2021، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.

https: // timep. org / المفسرون / الجزء 1-الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة /.

82- "لجنة الأمم المتحدة لسوريا: زيادة العنف والقتال يضافان إلى ويلات سوريا، ويجعلها غير آمنة للعودة"، مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، 14 سبتمبر/ أيلول 2021،

تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https: //www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx؟NewsID = 27456 & LangID = E

وعليه، قام عددٌ من منظمات حقوق الإنسان وجماعات المناصرة بتوثيق وإدانة هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري، وقوات سوريا الديمقراطية، وتوثيق انتهاكاتٍ واسعة النطاق ومستمرة لحقوق الإنسان،[83] مثل: التغيير الديموغرافي المنهجي - وانتهاكات حقوق الإسكان والأرض والملكية[84]- والاضطهاد السياسي والعرقي - وغياب الاستقرار وسيادة القانون - والتجنيد الإجباري في مناطق قوات سوريا الديمقراطية،[85] وربما قريبًا في مناطق هيئة تحرير الشام.[86]

مناطق الحكومة السورية المؤقتة

اتُّهمت القواتُ التركية وفصائل الجيش الوطني السوري بقائمةٍ طويلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقتها هيومن رايتس ووتش.[87] وتشمل هذه الانتهاكات بحَقِّ المواطنين الأكراد في عفرين، ما يلي: عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء - ونهب الممتلكات - والاستيلاء غير القانوني على الأراضي - ومنع النازحين من العودة إلى منازلهم - وتغيير التركيبة السكانية للمناطق الكردية في شمال وشرق حلب.

بعد نزوح ما يُقدَّر بنحو 137,070 شخصًا من عفرين في آذار 2018، كانت هناك أيضًا تقاريرُ عن انتهاكات حقوق الإنسان والسَّكن والأرض والملكية والتي تشمل: منع استخدام اللغة الكردية ومحو الهوية الكردية للمنطقة[88]- الاستيلاء على منازل النازحين[89]- والاستيلاء على الأراضي الزراعية وحرقها وتدميرها[90]- نهب الممتلكات[91]- وإخلاء قرى بأكملها والاستيلاء عليها لتحويلها إلى قواعد عسكرية تستخدمها القوات التركية.[92]

في آب 2018، اتهمتْ منظمةُ العفو الدولية تركيا أيضًا بغَضِّ الطرف عن استخدام الجيش الوطني السوري للاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري ومُصادرة الممتلكات والنهب.[93] مع تصاعد الانتقادات والإدانات الدولية، في أيلول 2020، وبإشرافٍ تركي، شكَّل الجيشُ الوطني اللجنةَ الوطنية للإصلاح وإنصاف المظالم لمعالجة شكاوى أهالي منطقة عفرين.[94] لكنَّ اللجنةَ اختفتْ بسرعةٍ دون تفسير، ما يشير إلى أنَّ تشكيلَها لم يكن جهدًا صادقًا للتصدي للانتهاكات المستمرة.

83- تنشر الشبكة السورية لحقوق الإنسان تقارير شهرية عن انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء سوريا من قِبل جميع الكيانات العسكرية والسياسية. انظر "نتيجة أبرز انتهاكات حقوق الإنسان" (باللغة العربية)، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، آخر تحديث في 4 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/9vuzb7cw

84- سهيل الغازي ونور حمادة، "الجزء 2: انتهاكات من قبل الجهات غير الحكومية"، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط (TIMEP)، 2 أبريل/ نيسان 2021، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://timep.org / المفسرون / الجزء 2-الانتهاكات من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية

85- عدنان أحمد، "تكتيكات التجنيد الإجباري لقوات سوريا الديمقراطية: كابوس سوري"، العربي الجديد، 18 يناير/ كانون الثاني 2021، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/yra2zez8

86- "هيئة تحرير الشام تفتح قسم التجنيد العسكري: مؤسسة للعمل العسكري أم مقدمة للتجنيد الإجباري؟" (باللغة العربية)، مركز جسور للدراسات، 12 أيار 2021، تاريخ الاطلاع 12 تشرين الأول 2021.

https://tinyurl.com/5y72cd6t

87- "سوريا: انتهاكات ضد المدنيين في "مناطق آمنة" (باللغة العربية)، هيومن رايتس ووتش، 27 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://www.hrw.org/ar/news/2019/11/27/335938

88- كمال شحو، "عفرين: انتهاكات للإنسان والأشجار وتغيير في الديمغرافية"، الشرق الأوسط، 14 يوليو/ تموز 2019، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/74t9uy3

89- روداو ، "نقل المعارضين السوريين الذين تم إجلاؤهم إلى عفرين"، Rudaw.net، 20 أبريل/ نيسان 2018، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://www.rudaw.net/english/middleeast/syria/20042018

90- شيخو، عفرين: انتهاكات للإنسان والأشجار وتغيير في الديموغرافية.

91- الغازي وحمادة الجزء الثاني: الانتهاكات في مناطق سيطرة الحكومة.

92- توماس ماكجي، "لا شيء لنا بعد الآن" - انتهاكات حقوق الإسكان والأرض والملكية في عفرين، سوريا، PDF، في SSRN، 12 ديسمبر/ كانون الأول 2019، تم الاطلاع عليه في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://papers.ssrn.com/sol3/paper.cfm?abstract_id=3492414

93- Swissinfo.ch، "منظمة العفو الدولية تطالب أنقرة بوقف "الانتهاكات الجسيمة" في عفرين" (باللغة العربية)، swissinfo.ch SWI، 2 أغسطس/ آب 2018، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://tinyurl.com/5zhw4fjs /

94- "لجنتان للاستجابة للمظالم والإصلاح في ريف حلب: خطوة في رحلة الألف ميل" (العربية)، السورية، 22 تشرين الثاني 2020، تم الوصول إليه في 12 تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/9sx7j2dk

يُواجه العائدون إلى إدلب عددًا من التحديات الأمنية، التي تشمل الهجمات شبه اليومية على المناطق السكنية والمستشفيات والبنية التحتية الحيوية، من قِبَل الحكومة السورية وحلفائها في جميع أنحاء شمال غرب سوريا، مما يدفعُ المزيد من الناس إلى الخروج من مجتمعاتهم إلى مناطق مُكتظَّة وغير مخدّمة ـ والتي تُمثِّلها المجتمعاتُ الشمالية في المحافظة. في المجموع، وثّقتِ الشبكةُ السورية لحقوق الإنسان 26,707 قتيلًا مدنيًّا في إدلب بين آذار 2011 وأيلول 2020؛[95] سقطت الغالبيةُ العظمى منها على يد الحكومة السورية والقوات الروسية المتحالفة معها والمليشيات الإيرانية. ووثّق تقريرُ الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ما مجموعه 16 حالة قتلٍ خارج نطاق القضاء لمدنيّين في إدلب في أيلول 2021؛[96] نصفها بسبب قصفٍ من قِبَل قوات الحكومة السورية وحلفائها.

بالإضافة إلى الهجمات التي تَشنها الحكومةُ السورية والقوات الروسية، تُواصِل هيئةُ تحرير الشام انتهاك حقوق المجتمعات المحلية بالاعتقالات غير القانونية والإجراءات الإدارية والاقتصادية العقابية والاستغلالية، واضطهاد وسائل الإعلام والنشطاء، وانتهاك حقوق المرأة، وانتهاك حقوق الإسكان والأرض والملكية. منذ عام 2015، استولتْ هيئةُ تحرير الشام على مئات الممتلكات للسكان المسيحيّين النازحين عن مدينة إدلب؛[97] في الواقع، تُشير بعض التقارير إلى أنّ هيئة تحرير الشام استولتْ على جميع ممتلكات المسيحيّين في إدلب وجسر الشغور؛[98] في أيلول 2020، صادرتْ هيئةُ تحرير الشام نحو 500 عقارٍ في محافظة إدلب[99] مملوكة لمُجندين في جيش الحكومة السورية ومُوظَّفي الحكومة السورية وأعضاء حزب البعث. وخصَّصتْ بعضَ الممتلكات المحجوزة لقادة الفصائل؛[100] فيما تم الاستيلاء على عقاراتٍ أخرى من قِبَل المديرية العامة للعقارات التابعة لهيئة تحرير الشام في إدلب، التي استثمرتْ فيها واستأجرتها دون موافقة أصحابها الأصليّين.[101] أخيرًا، في حوادث أخرى لانتهاكات حقوق الملكية، ساعدتْ هيئةُ تحرير الشام القواتِ التركية في إفراغ قرى بأكملها والاستيلاء عليها لتحويلها إلى قواعد عسكرية.[102]

أخيرًا، تُواجه مناطقُ هيئة تحرير الشام تحدياتٍ تتعلق بالاحتياجات الأساسية والمعيشة، والتي تشمل محدودية المساحة والمأوى والخدمات. تضم المحافظة حاليًا أكثر من 4 ملايين نسمة، منهم 2.1 مليون نازح. يعيش 1,043,869 نازحًا حاليًا في ظروفٍ يُرثى لها في 1,293 مخيمًا للنازحين داخليًّا، يفتقر معظمها إلى الخدمات الأساسية وإمكانية الوصول إليها.[103]

95- "قتل 226,247 مدنيًّا في سوريا من آذار 2011 إلى أيلول 2020"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تم الدخول في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://sn4hr.org/syria-map-snhr/

96- "القتل خارج نطاق القضاء يودي بحياة 86 مدنيًّا، بينهم 23 طفلًا وتسع نساء وثمانية ضحايا بسبب التعذيب، في سوريا في أيلول 2021"، PDF، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تم الاطلاع عليه في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https://sn4hr.org/wp-content/pdf/english/Extrajudicial_Killing_ Claims_the_Lives_of_Children_Nine_Women_and_Eight_Victims_Due_toy_Torture_23_Civilians_Including_86.

97- "هيئة تحرير الشام تصادر ما لا يقل عن 550 منزلًا ومتجرًا للمسيحيين في مدينة إدلب"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 14 يناير/ كانون الثاني 2020، تم الاطلاع عليه في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https://stj-sy.org/en/hts-confiscates-no-less-than-550-homes-and-businesses-belonging-to-christians-in-idlib/

98- "سوريا: ما لا يقل عن 750 منزلًا مسيحيًّا تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني في جسر الشغور، إدلب"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 23 سبتمبر/ أيلول 2019، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https://stj-sy.org/en/سوريا-على-الأقل-750-منازل-مسيحية-استولى-عليها-بشكل-غير-قانوني-في-الجسر-الشغور-إدلب/

99- سهيل الغازي ونور حمادة، "الجزء 1: الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة"، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط (TIMEP)، 2 نيسان 2021، تم الدخول في 12 تشرين الأول 2021.
https: // timep. org / المفسرون / الجزء 1-الانتهاكات في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة /.

100- "هيئة تحرير الشام تصادر ممتلكات المدنيين المهجورة في إدلب بحجة أنهم ينتمون إلى السلطة السورية"، الاتحاد برس، 11 سبتمبر/ أيلول 2020، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https: // tinyurl .com / fes7czfn

101- الغازي وحمادة الجزء الثاني: الانتهاكات في مناطق سيطرة الحكومة.

102- الشرق نيوز، "هيئة تحرير الشام تُخلي منازل مدنيين في ريف حلب لإنشاء نقطة تموضع تركية" (باللغة العربية)، فيسبوك، 25 ديسمبر/ كانون الأول 2020، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https://tinyurl.com/3ymc4jxw

103- عمر يوسف، "اللاجئون السوريون عام 2021: أرقام كارثية تكشف حجم المأساة"، الجزيرة، 5 كانون الثاني 2021، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/5ce227t6

من المعروف أنَّ حزبَ الاتحاد الديمقراطي، من خلال ذراعه الإدارية/السياسية (الإدارة الذاتية)، وأذرعه العسكرية (وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية)، يَبذل جهودًا كبيرة لقمع أيّ معارضة، حتى داخل التجمعات الكردية، من خلال مصادرة ممتلكات المعارضين، والاعتقال، والترحيل والتجنيد الإجباري والتعليم الأيديولوجي والعقاب الجماعي (خاصة في المجتمعات العربية) على شكل إتاواتٍ مفروضة، والحرمان من الخدمات العامة.[104] مع انتشار حزب الاتحاد الديمقراطي وتعزيز سيطرته في شرق سوريا، قامتْ ميليشياتُه بطرد السّكان من عشرات القرى العربية ابتداءً من مطلع عام 2016، ليحِلّ الأكرادُ الموالون القادمون من تركيا والعراق وإيران مكانهم.[105]

في تموز 2019، أصدر المرصدُ الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان تقريرًا يُسلّط الضوء على الانتهاكات الإنسانية والقانونية وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، التي ارتكبَتها قوات سوريا الديمقراطية، والتي تضمَّنتْ تغييرًا ديموغرافيًّا مُمنهَجًا وانتهاكات وقتل واعتقال المدنيّين، ومنع الفارّين من استبداد داعش في شمال شرق سوريا من العودة إلى مجتمعاتهم.[106] كما سلّط التقريرُ الضوءَ على التجنيد الإجباري الذي تفرضه قوات سوريا الديمقراطية على المواطنين، بمَن فيهم الأطفال دون سن 18 عامًا، الذين تعرضوا أحيانًا للاختطاف وتمّ إجبارهم على المشاركة في عملٍ عسكري بقيادة التحالف الدولي ضد داعش. كما اتهمَ التقريرُ قواتِ سوريا الديمقراطية بتعذيب مئات النازحين واحتجازهم بشكلٍ غير قانوني لفتراتٍ طويلة في سياق محاربة داعش. وفي الآونة الأخيرة، تردّدتْ مزاعمُ بأنَّ قوات سوريا الديمقراطية اعتقلتْ أكثر من 4000 شابٍّ وشابة داخل مناطق سيطرتها في دير الزور والرقة والحسكة بتهمة التهرب من التجنيد الإجباري.[107]

بينما كانت قواتُ سوريا الديمقراطية تُقاتل داعش بين عامي 2015 و2018، فإنّها لم تَطرد مقاتلي داعش من المنطقة فحسب، بل ضايقتْ أيضًا المجتمعات المحلية، الذين نزحوا قسرًا في بعض الأحيان من قبل قوات سوريا الديمقراطية، ثم هَدموا و/أو استولوا على ممتلكاتهم،[108] وقاموا بتحويل منازل المدنيّين والمباني العامة إلى مقرّات عسكرية.[109] كما شملتْ مصادرةُ قوات سوريا الديمقراطية المحلاتِ التجارية والأراضي الزراعية للاستثمار. في عام 2020، نشرتْ منظمةُ "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" تقريرًا يفضح انتهاكاتٍ منهجية للسكن والأرض والملكية في الرقة على يد قوات سوريا الديمقراطية، مثل مصادرة ما لا يَقِلُّ عن 1200 منزلٍ في مدينة الرقة وحدها منذ عام 2019.[110]

حاول المجلسُ العام للإدارة الذاتية لشمال شرق سوريا _أعلى سلطةٍ شرعية في المناطق الخاضعة لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية_ في آب 2020، ضبطَ هذه الانتهاكات في إطارٍ قانوني بـ "قانون حماية وإدارة ممتلكات الغائبين"،[111] الذي منح قوات سوريا الديمقراطية الحق في إدارة ممتلكات كُلِّ مَن أقام خارج سوريا لمدة عامٍ أو أكثر. تسبَّب القانونُ في ردِّ فعلٍ شعبي عنيف، مما دفع المجلس العام إلى تعليق القانون بعد أسبوع فقط من إصداره.[112]

أخيرًا، لم تستهدفِ استراتيجيةُ التغيير الديمغرافي لحزب الاتحاد الديمقراطي البلداتِ والقرى العربية فقط. في نيسان 2021، اتهم مديرُ المرصد الآشوري لحقوق الإنسان حزبَ الاتحاد الديمقراطي بالاستيلاء على أراضٍ مملوكة للمسيحيّين.[113] وأكَّد أنَّ المرصدَ أجرى اتصالاتٍ بوزارتي الخارجية الأمريكية والبريطانية، واشتكى من انتهاكاتِ حليفهما، لكن هذه الشكاوى تم تجاهلها.

104- جان أحمد، "استمرار هجرة الشباب يعيق قدرة الإدارة الذاتية على تأمين "الكوادر"، تلفزيون سوريا، 1 سبتمبر/ أيلول 2021، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/ym6tu633

105- أكرم البني، وجوه التغيير الديموغرافي في سوريا، الشرق الأوسط، 10 كانون الثاني/ يناير 2020، تم الدخول في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. https://bit.ly/3iqDu2f

106- المرصد الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان، "الأورو-متوسطي: جرائم غير مرئية... قوات سوريا الديمقراطية ترتكب انتهاكات مروعة بحق السوريين تحت غطاء التحالف الدولي"، المرصد الأورو-متوسطي لحقوق الإنسان، 30 يوليو/ تموز 2019، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/493d7wy5

107- أحمد، "تكتيكات التجنيد الإجباري لقوات سوريا الديمقراطية: كابوس سوري".

108- منظمة العفو الدولية، "لم يكن لدينا مكان نذهب إليه" - التهجير القسري والهدم في شمال سوريا، منظمة العفو الدولية، 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2015، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/en/

109- العدالة من أجل الحياة، " كل محاولاتي لاستعادة بيتي كانت عبثًا"، JFL، 28 آب، 2018، تاريخ الدخول 12 تشرين الأول، 2021. https://jfl.ngo/en/my-all-attempts-to-regain-my-house-were-in-vain/

110- بسام الأحمد، "الرقة: لواء الشمال الديمقراطي يستولي بشكل تعسفي على 80 منزلًا"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 9 ديسمبر/ كانون الأول 2020، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://stj-sy.org/en/الرقة-الشمال-لواء-ديمقراطي-يستولي-بشكل-تعسفي-على-أكثر-من-80-منزلاً/

111- مهند القاطي، "قراءة لقانون أملاك الغائبين الصادر عن إدارة قوات سوريا الديمقراطية" (باللغة العربية)، إدراك، 11 أغسطس/ آب 2020، تم الاطلاع عليه في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://idraksy.net/sdf-property-قانون/

112- محمد ن.، "بعد إثارة الجدل، الإدارة الذاتية تتراجع عن قرارها بـ "إدارة ممتلكات الغائبين"، شبكة شام، 12 أغسطس/ آب 2020، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/s435vcru

113- "قوات سوريا الديمقراطية متهمة بالاستيلاء على أراضٍ مسيحية في الحسكة"، القدس العربي، 5 أبريل/ نيسان 2021، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://tinyurl.com/39fdpkjc

4. نـتائج البـحـث

1.4 عمـليات العودة والخـبرات

1.1.4 مَـن عاد إلى سوريا؟

تُوضِّح الخريطةُ تفاصيلَ أحدث البيانات العامّة المتعلقة بمناطق العالم التي يعود السوريون منها، بالإضافة إلى أعدادهم.

شكل 2: توزّع اللاجئين والعائدين السوريّين في بلدانٍ مختارة[114]

أظهر العائدون الذين شملهم هذا البحث اتجاهات مُماثلة لتلك الواردة في الرسم البياني أعلاه، حيث جاءت الغالبيةُ العظمى من العائدين من الخارج من ثلاثِ دولٍ فقط: تركيا (38٪)، لبنان (32٪)، وكردستان العراق (10٪). بالنسبة للعائدين من داخل سوريا، فإنَّ الصورة أكثر تشتتًا، حيث عادت الأغلبيةُ من حلب (24٪)، وإدلب (13٪)، ودمشق (12٪)، وحماة (11٪).

114- تفصيل مصادر الإنفوجرافيك:

أ: بوابة بيانات وعمليات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، "الاستجابة الإقليمية للاجئين في سوريا: حلول دائمة"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدخول في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.

unhcr.org/en/situations/syria_durable_solutions.https://data2

ب: "بين الاندماج والعودة: واقع اللاجئين السوريين الجدد في أوروبا: دراسة استقصائية للاجئين في ألمانيا وفرنسا وهولندا والسويد"، PDF، اليوم التالي، 10 شباط 2021، تمت الزيارة في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

pdf.2021-01-29-Between-Integration-and-Return/01/2021/https://tda-sy.org/wp-content/uploads

ج: "ما لا يقل عن 1000 سوري عادوا إلى ديارهم من ألمانيا منذ 2017"، ديلي صباح، 15 يونيو/ حزيران 2020، تمت الزيارة في 3 تشرين الأول/ تشرين الأول 2021.

https://www.dailysabah.com/politics/at-least-syrians-returned-1000-Germany-from-Homeland-the-to-2017 / الأخبار

د: Bethan McKernan و Rosie Swash و Annie Kelly، "الدنمارك يمكن أن تواجه إجراءات قانونية بشأن محاولات إعادة اللاجئين السوريين"، الغارديان، 29 تموز 2021، تمت الزيارة في 8 تشرين الأول 2021.

https://www.theguardian.com/global - تطوير / 2021 / تموز / 29 / الدنمارك-وجوه-قانوني-إجراءات-تجاوز-محاولات-عودة-لاجئين سوريين

هـ: "66٪ من طالبي اللجوء السوريين في الاتحاد الأوروبي لا يعتزمون العودة إلى وطنهم"، أخبار شنغن، 24 حزيران 2020، تمت الزيارة في 5 تشرين الأول 2021.

https://www.schengenvisainfo.com/news/66-طالبو اللجوء السوريون في الاتحاد الأوروبي لا يعتزمون العودة إلى وطنهم /

العودة القـسـرية

من بين جميع العائدين الذين شملهم الاستبيان لهذا التقرير، أفاد 41٪ على الأقل بأنهم لم يعودوا طوعًا. حيث قال 22٪ إنهم أُجـبروا على العودة إلى سوريا، وقال 16٪ بأنهم تعرضوا لضغوطٍ من السلطات في المنطقة المضيفة لهم، و 3٪ تم تحفيزهم من قِبَلِ السلطات أو الوكالات الدولية. بينما قال 13٪ آخرون إنهم "يُفـضِّلون عدم الإجابة" أو اخـتاروا "غير ذلك"، ربما لأسبابٍ أمنية أو لأسباب أخرى.

بالنسبة للعائدين غير الطوعيّين من الخارج، جاء العددُ الأكبر من لبنان وتركيا. أما بالنسبة لـمَن عادوا من داخل سوريا، جاءت أعلى الأرقام من حلب ودرعا والرقة على التوالي.

العـودة "الطـوعـية"

يُلـقي هذا القسم الضوءَ على "العودة الطوعية"، من خلال رسم صورةٍ متعددةِ الطبقات تُـظهر النوايا وعوامل الدفع وعوامل الجذب التي تَـنطوي عليها تجاربُ العودة الفردية واتخاذ القرار. تُظـهر النتائج أنه بالنسبة للكثيرين ممَّن عادوا طواعية، كانت الظروفُ التي واجهوها أثناء النزوح سيئةً للغاية، لدرجة أنها دفـعَـتهم إلى العودة من حيث أتوا؛ لذلك، هذا يدعو إلى التساؤل عن عددِ العائدين إلى سوريا بشكلٍ طوعي بالفعل.

بناءً على نتائج الاستبيان، 45٪ من العائدين اعتبروا أنفسهم أنهم اخـتاروا العودة طواعية.

ومع ذلك، من بين أولئك الذين أبلغوا عن عودتهم طواعية، ذكر 42٪ أنَّ الظروفَ الصعبة في المناطق المضيفة لهم (عوامل الدفع) لعبت دورًا أكبر في صُنع القرار لديهم ـ أكثر من أيِّ تحسنٍ في الظروف في مناطقهم الأصلية (عوامل الجذب). يُشير هذا إلى أنّه على الرغم من اتخاذ العديد من العائدين قرارًا بالعودة بحُريّة، في الواقع ربما تم دفع العديد منهم إلى اتخاذ القرار بسبب البيئات المضيفة غير المواتية و/أو عدم وجود بديل.

"نحن نعيش في إذلالٍ داخل سوريا وخارجها" - عائد في دمشق.
"سوريا ليست على ما يرام، ولا حتى لبنان" - عائد في جرمانا.
"عدنا لأننا لم نكن مَحميِّين من التمييز" - عائدة من الرقة إلى إدلب.

بشكلٍ عام، تضمّنتْ أهمُّ ثلاثةِ عواملِ دَفعٍ ذكرها العائدون الطوعيون: الوضعَ المعيشي السيئ في المناطق المضيفة (51٪)، والوضع الأمني غير المستقِر في المناطق المضيفة (40٪)، وعدم القدرة على مواصلة الدراسة (10٪). والمثير للدهشة، أنَّ نصفَ أولئك الذين قالوا إنهم عادوا طواعية (54٪) فعلوا ذلك بنِية صريحة للانـتـقال لفترةٍ طويلة قبل المغادرة. في الواقع، لم يتخذْ 39٪ من المستجيبين قرارَ العودة إلا خلال زيارةٍ مؤقـتة قرروا خلالها البقاء، بينما قام 4٪ بمثل هذه الزيارة ثم مُنعوا من المغادرة. يُشير هذا إلى عدم وجود معلوماتٍ واضحة يحتاجها النازحون السوريون لاتخاذ قراراتٍ مستنيرة بشأن قرارهم بالعودة، مُفضِّلين العودة إلى ديارهم ليَروا بأنفسهم، لأنها الطريقة الوحيدة للحصول على فكرةٍ عن الظروف. وبالفعل، هناك تـقاريرُ عن قيام اللاجئين والنازحين داخليًّا بإرسال أحد أقاربهم "للاستشكاف"، وغالبا ما تكون أنثى، "كفـترة اخـتبار" بالنيابة عن بقية أفراد الأسرة.

وفقًا لخبير مجموعة الأزمات الدولية لسوريا والعراق ولبنان، هايكو ويمين، "يَميل أفراد الأسرة الذين يتعرضون لخطر الاعـتـقال أو التجنيد إلى البقاء في بلدان اللجوء الحالية، مثل لبنان أو الدنمارك على سبيل المثال، وإرسال الأموال إلى الوطن للأفراد الذين اخـتاروا العودة إلى سوريا". ومع ذلك، يُوضِّح هذا الخبير أنه على الرغم من أنَّ مثلَ هذه الممارسات "أكثر أمانًا"، إلا أنها غالبًا ما تؤدي إلى "كشف الأسَر التي بدون ذكور". في كثير من الحالات، "يؤدي كشفُ فرد أو اثـنين من أفراد الأسرة إلى رَدع ستةٍ أو سبعة آخرين من العودة".[115]

115- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع الباحث، 27 تشرين الأول 2021.

يَذكر خبيرُ مجموعة الأزمات الدولية أيضًا، أنَّ وجودَ الشباب الذكور في العائلات التي ترغب في العودة يزيد من تعقيد العملية، نظرًا لأنه "لا يمكنك ترك طفلٍ يبلغ من العمر 17 عامًا بمفرده في بيروت مثلًا"، ولكن نفس هذا الطفل البالغ من العمر 17 عامًا لا يمكنه العودة إلى سوريا، لأنه قد ينتهي به الأمر إلى التجنيد الإجباري، مما يزيد من احتمال "أن يُجبَر هذا الفردُ على ارتكاب جرائم حرب أو المشاركة فيها أو القتل".[116]

علاوة على ذلك، وكما أوضح خبيرٌ لم يرغب بذكر اسمه، من المعروف أنَّ الحكومةَ السورية تستخدم أفرادَ الأسرة كوسيلةٍ لإغراء الأفراد بالعودة إلى سوريا، وهو ما قد يؤدي في بعض الحالات إلى اعتقالهم التعسُّفي والتعذيب حتى الموت أحيانًا.
في الواقع، أوضح تقريرٌ حديث لـ هيومن رايتس ووتش[117] كيف أنَّ نقصَ المعلومات يضرّ بعملية العودة، ويمكن أن يدفعَ الأفراد إلى العودة قبل أن يكونَ ذلك آمنًا لهم: "اعتَمدَ الأشخاصُ الذين أُجرِيَتْ معهم المقابلات على معلوماتٍ من وسائل الإعلام ومن أفراد الأسرة والأصدقاء الذين عادوا بالفعل، لكنَّ اللاجئين قالوا لـ هيومن رايتس ووتش بانتظامٍ أنَّ ما سمعوه لا يتطابق في كثيرٍ من الأحيان مع الواقع. الحصولُ على معلوماتٍ دقيقة عن الأوضاع داخل سوريا أمرٌ بالغ الصعوبة ويصعب الحصول عليه، حيث لا يرغب أفراد العائلة والأصدقاء داخل سوريا في الكشف عن معلوماتٍ حساسة عبر الهاتف".

لذلك، نظرًا للمخاطر والفجوات الهائلة في المعلومات الموثوقة، فقد ثبتَ أنَّ الخبرةَ المباشرة مهمةٌ في مساعدة العائدين على تَقييم خياراتهم بشكلٍ مَلموس، بناءً على الواقع على الأرض. ومع ذلك، من الواضح أيضًا أن هذه هي الوسيلةُ الوحيدة التي يمكنهم من خلالها القيام بذلك، وهي ليست مُستدامةً بسبب المخاطر الهائلة الموجودة.

> "الوضع المعيشيُّ في سوريا صعبٌ للغاية، ولولا الضغط عليّ من قِبَلِ عائلتي، لما عدت أبدًا" - عائدة من الاتحاد الأوروبي إلى دمشق، استبيان.

من بين أولئك الذين عادوا وبقوا طواعية، أشار 49٪ إلى تَحسُّن أوضاعهم المعيشية كعاملِ جذبٍ أساسي، يليه لم شمل الأسرة بنسبة 24٪. ومع ذلك، عند تحديد هذه النتائج بمزيدٍ من التفصيل، يتّضح مرةً أخرى أنَّ 44٪ ممَّن تأثروا بتَحسُّن الوضع المعيشي (59٪ من العائدين الداخليّين، مقابل 30٪ من العائدين من الخارج)، كانوا مُتحمّسين للقيام بذلك، لأن الظروفَ في المنطقة المضيفة لهم أصبحتْ صعبةً جدًّا. وهذا يُشير إلى أنَّ العديدَ من العائدين طوعًا عالِقون بين المطرقة والسندان. في الواقع، بالنسبة للكثيرين، أصبحت الظروفُ المعيشية أثناء النزوح لا تُطاق لدرجةِ أنَّ العودةَ أصبحتْ خيارًا مُفضلًا للعيش في ظل عدم الاستقرار الدائم، على الرغم من المخاطر الكبيرة التي تَحملها العودة. وبالمثل، فإنَّ غالبيةَ الذين تم جَذبهم عبر لَمِّ شمل الأسرة (63٪) كانوا عائدين من الخارج؛ يُشير هذا بوضوح إلى أنَّ سياساتِ اللجوء الأكثر صرامةً في الخارج قد تُجبِر السوريّين على اتخاذ خياراتٍ صعبة للغاية بشأن العودة، مما يُعرّضهم لمخاطر شخصية عند لَمِّ شملهم بأحبائهم.

> "الحياة بدون الأحبة لا تُطاق. لا فائدةَ من البقاء في الجنة بدون الناس" (الجنة بلا ناس ما بتنداس) - عائد من ألمانيا إلى جرمانا، استبيان.

> "كان لا بُدَّ لي من العودة للحفاظ على عائلتي" - عائد من ألمانيا إلى جرمانا، استبيان.

> "أهم العوامل التي تمنع لَمَّ شمل الأسرة هي التهديدات الأمنية للأفراد على أساس ميولهم السياسية عند زيارة مناطقَ مختلفة من السيطرة (بما في ذلك السّجن والتعذيب والقتل)، وانعدام الأمن وعدم الاستقرار الذي تُعاني منه معظم المجتمعات في مختلف مناطق السيطرة، وصعوبة الوصول عبر الحدود (لمَن هم خارج البلاد)، ومخاطر التهريب والتكاليف الباهظة المرتبطة بذلك" - نازح في إدلب، مقابلة مُجتمعية.

116- المصدر السابق.

117- هيومن رايتس ووتش، "حياتنا مثل الموت" اللاجئون السوريون العائدون من لبنان والأردن"، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، تم الدخول في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2021.
https://www.hrw.org/report/2021/10/20/our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan#_ftn94

من المفيد أيضًا ملاحظةُ أنه في المناطق التي تسيطر عليها الحكومةُ السورية، تم الإبلاغ عن 21٪ فقط من حالات العودة على أنها "طوعية"، وهي نسبة أقل بكثيرٍ من المتوسط في جميع مناطق السيطرة. من بين هذه العودة الطوعية القليلة، إلى حَدٍّ بعيد، كان العاملُ الأكبر الذي تم الإبلاغ عنه هو ضَعف الأمن في المناطق المضيفة (52٪)، خاصةً بالنسبة للعائدين من إدلب، مما يوحي بفرارهم من القصف والانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية وحلفاؤها؛ أو أطراف النزاع الأخرى. لذلك، لا يمكن اعتبار عمليات الإعادة هذه طوعيةً تمامًا، وفقًا لتعريف الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، كان الدافعُ وراء جزءٍ كبير من العائدين هو لَمّ شمل الأسرة، ربما للأسباب الموضحة أعلاه.

3.1.4 تجارب العودة

عملياتُ العودة التي تُيسّرها الأمم المتحدة

في المجموع، حدَّد مسحُنا إجمالي 13 عائدًا (4٪) أفادوا أنَّ الأممَ المتحدة شاركتْ في تسهيل عودتهم. تم تسهيلُ ثمانيةٍ من هذه الإعادات داخل سوريا (من درعا والحسكة ودمشق وإدلب)، وتم تسهيلُ ثلاثِ عملياتٍ من لبنان، واثنتان من تركيا.

ما يلفت الانتباه في هذه المجموعة، هو أنَّ شخصين فقط أبلغا أنَّ عودتهم التي يَسَّرتها الأممُ المتحدة كانت طوعية، أحدهما من لبنان والآخر من تركيا. فيما أفاد الباقون أنهم أُجبروا على العودة (وعددهم 4) أو تم تحفيزهم على العودة من قِبَلِ السلطات (وعددهم 4)، بينما لم يشعر ثلاثةٌ بالراحة في تقديم التفاصيل. أفاد أربعةٌ فقط من الأفراد الثلاثة عشر بأنهم تلقوا المشورةَ أو تم تزويدهم بمعلوماتٍ كافية قبل عودتهم.

هذا يتعارض مع ما هو مُتوقَّع من الأمم المتحدة خلال المرحلة الأولى من إطار تنظيم العودة. كما هو موضح في الإطار التشغيلي الإقليمي لعام 2019 لعودة اللاجئين إلى سوريا، فإنَّ المرحلةَ الأولى تسمح فقط للمفوضية بالمشاركة في العمليات التالية:

> "داخل سوريا، يستجيب المجتمعُ الإنساني لاحتياجات العائدين كجزءٍ من البرامج الإنسانية المنتظمة. ويمكن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تسهيل العودة الطوعية للاجئين **الأفراد** على أساسٍ **استثنائي** حتى في المرحلة التي لا تُشجّع فيها أو تُسهّل حركات العودة على نطاقٍ واسع. يُتخذ قرار التيسير في مثل هذه الظروف على أساس كلِّ حالةٍ على حدة، وعندما توجد أسبابٌ واضحة ومقنعة تفيد بأنَّ هذا التسهيلَ سيكون حاسمًا لسلامة وكرامة اللاجئين العائدين. ولا يجوز توفير التسهيل إلا عندما تكون المفوضية راضيةً عن ذلك **وتكون رغبةُ اللاجئ بالعودة طوعية".**

كمصدر قلقٍ إضافيٍّ لكون غالبية عمليات العودة التي تُيسّرها الأمم المتحدة ليست طوعية، أبلغتْ هذه المجموعةُ الفرعية الصغيرة عن انتهاكاتٍ على مستوياتٍ أعلى بكثير من متوسط عدد السكان العائدين، مما يشير إلى وجود فجوةٍ في تدابير الحماية. في حين أنَّ هذه النتائجَ ليست قطعية بسبب صغر حجم العينة، إلا أنها تشير إلى الحاجة إلى مزيدٍ من البحث لتحديد أوجه القصور في عمليات العودة الرسمية التي تمنح التأكيدات والضمانات بأنَّ العودةَ الطوعية هي بالفعل طوعية. يجب فهم هذه الثغرات ومعالجتها قبل النظر في عمليات العودة الميسرة واسعة النطاق.

> "(مُخاطِبةً الأمم المتحدة) شكرًا على التيسير، ولكن حتى الآن، لا يتم التعامل معنا بالطريقة التي تم الاتفاق عليها" - عائد بتَيسير من الأمم المتحدة في جرمانا، استبيان.

تجارب العودة

بناءً على نتائج الاستبيانات والمقابلات، يمكن استنتاج أنَّ تجاربَ العودة تتمايز بشدة بين الأفراد، مع الإبلاغ عن صعوبات في جميع مناطق العودة. وأشار عائدون من داخل سوريا إلى نقاطِ تفتيشٍ عسكرية ومواجهات مختلفة مع عصابات، فضلًا عن عدم وجود مَمرّات آمنة بين المناطق. فيما أبلغ العائدون من الخارج عن تدقيقٍ شديد واستجوابٍ عند المعابر الحدودية، وأوقاتِ انتظارٍ طويلة ومخيفة، ومشاكل أخرى. بينما لم يشعر الكثير من العائدين، حوالي 30٪، بالراحة في تقديم تفاصيل عن تجربتهم.

شكل 3: تجارب وصول العائدين، على مستوى سوريا بأكملها

إذا كنتَ تشعر بالراحة، يُرجى وصف تجربة وصولك باختصار.

كانت الإجراءات صعبة وكان هناك تدقيق عند المعبر 14.77٪

من بين أولئك الذين قبلوا تَقديم تفاصيل، تم سردُ بعض تجاربهم الصعبة في الاقتباسات أدناه:

"عند العودة إلى القامشلي، كانت هناك صعوبةٌ كبيرة في التحرك. واجهتُ تهديداتٍ من قُطّاع طرقٍ في طريق العودة، رغم أنني لم أتدخل في الأحداث السياسية في البلاد" - عائد في القامشلي، مقابلة مجتمعية.

"تم احتجازي واستجوابي لمدّة ساعةٍ أو ساعتين من قِبَلِ قوى المعارضة عندما عدتُ من مناطق النظام، كانت قوات المعارضة تَخشى أن أتواصلَ مع النظام في دمشق" - عائد في إعزاز، مقابلة مجتمعية.

"كان عذابًا مريرًا إلى حَدٍّ لا يمكن وصفه، بسبب التحقق المستمر مِنّا والإجراءات الطويلة" - عائدة من إعزاز عبر المعبر مع لبنان، استبيان.

2.4 الانتهاكات وتهديدات السلامة عند العودة

1.2.4 السلامة الجسدية

العُنف والاضطهاد

على مستوى سوريا بأكملها، أفاد 11٪ من العائدين أنهم تعرّضوا أو تعرضَ أحدُ أفراد أسرتهم للعنف الجسدي أو الأذى في مكان إقامتهم خلال العام الماضي وحده، مع 7٪ فضّلوا عدم الإجابة، و5٪ أفادوا بأنهم لا يعرفون، مما يشير إلى وجود خوفٍ محتمل من التحدث بصراحةٍ عن هذه القضية، لا سيّما في المناطق التي تُسيطر عليها الحكومةُ السورية. من بين العائدين الذين أكّدوا تعرضهم للعنف الجسدي أو الأذى، لم يشعرْ معظمهم بالراحة الكافية لتقديم التفاصيل، بينما أفاد الباقون أنهم تعرضوا للضرب على أيدي الجماعات المسلحة لأسبابٍ غير معروفة، ونزاعات شخصية أدّتْ إلى أعمالِ عنفٍ واعتقال تعسُّفي من قِبَلِ قوات النظام، واعتقالات أثناء حظر التجول بسبب كورونا.

بالإضافة إلى ذلك، أفاد 17٪ من العائدين في جميع المناطق أنهم تعرضوا أو تعرضَ أحدُ أفراد أسرتهم للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي خلال العام الماضي، و10٪ إما فضّلوا عدم الإجابة أو اختاروا "لا أعرف".

من المهم ملاحظة أنَّ هاتين النقطتَين سلّطتا الضوء فقط على الأضرار التي تعرَّضوا لها خلال الاثني عشر شهرًا الماضية، والتي كانت فترة هدوءٍ متزايد بسبب عمليات الإغلاق على إثر انتشار مرض كورونا وتوقف الهجمات العدائية المسلحة. على الرغم من ذلك، لا زالت نسبةٌ كبيرة من العائدين يُبلّغون عن انتهاكاتٍ قاسية ضدهم، مما يؤكد أنَّ بواعثَ القلق الجسيمة على حقوق الإنسان الواردة في تقارير أخرى _على سبيل المثال، تقارير هيومن رايتس ووتش[118] ومنظمة العفو الدولية_[119] ليست حوادثَ معزولة. في حين أنَّ هناك اختلافاتٍ واضحة بين مناطق العودة في وتيرة مثل هذه الحوادث، ليس هناك أي منطقة في سوريا لم تتأثر.

118- هيومن رايتس ووتش، "حياتنا مثل الموت" - عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن، 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، الدخول في 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://www.hrw.org/report/2021/10/20/our-lives-are-death/syrian-refugee-returns-lebanon-and-jordan

119- منظمة العفو الدولية، "أنت ذاهب إلى موتك" - الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا، منظمة العفو الدولية، 7 سبتمبر/ أيلول 2021، الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/4583/2021/ar/

"تعرضّتُ للضرب على يد مسلحين عند نقطة تفتيش " - عائد من لبنان إلى الرقة، استبيان.

"قوات النظام داهمت المنزلَ ليلًا واعتقلتني" - عائد من الرقة، استبيان.

"لقد أثّرتِ الحربُ على المجتمع بشكلٍ عام، وأصبح العنفُ القائم على النوع الاجتماعي الآن أكثر تواترًا من ذي قبل، بسبب الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والتشرد، مما يؤدي إلى انتشار الجريمة والمخدرات والعنف القائم على النوع الاجتماعي مثل جرائم الشرف؛ لكنَّ المجتمعَ حتى الآن لا يُسمّيها جريمة" - نازحة في الرقة، مقابلات مجتمعية.

"لا يوجد استهدافٌ جسدي للنازحين لأنهم (نازحون)، ولكن هناك استهدافٌ وابتزاز واختطاف لبعض الأثرياء لأغراضٍ مادية بحتة، سواء أكانوا مقيمين أم نازحين" - نازح في إدلب، مقابلات مجتمعية.

"أخبر [المجتمع الدولي] عن سوء المعاملة وقلّة فرص العمل والاستغلال وانعدام الأمن" - عائد في الرقة، استبيان.

بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا اختلافاتٌ واضحة بين العائدين من الخارج والعائدين من داخل سوريا، مع الإبلاغ عن انتهاكاتٍ أكثر بكثير من العائدين الداخليّين، لا سيّما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة السورية. في الواقع، أفاد ما يقرب من نصف العائدين الداخليّين في مناطق الحكومة السورية (46٪) أنهم تعرضوا أو تعرضَ أحدُ أفراد أسرتهم **للاعتقال أو الاحتجاز التعسفي** خلال العام الماضي، مقارنةً بـ 18٪ من العائدين من الخارج. وفي الوقت نفسه، أفاد 30٪ من العائدين الداخليّين في مناطق الحكومة السورية، ما يقرب من الثلث، أنهم أو أحد أفراد أسرتهم تعرضوا **للعنف الجسدي أو الأذى**، مقارنة بـ 18٪ من العائدين من الخارج. يشير هذا إلى أن المسؤولين الحكوميّين والجماعات المسلحة قد تستهدف العائدين من مناطق سيطرةٍ أخرى بكثافةٍ أكبر، ربما بسبب وجود رقابةٍ دولية أقل على عمليات العودة الداخلية.

"يعتبر النظامُ كلَّ مَن أصبح لاجئًا عدوًّا بشكلٍ عام، ولا سيما أولئك الذين انتقلوا/عاشوا في مناطق خارج سيطرة النظام أو عاشوا في دولٍ معادية" - فضل عبد الغني، مؤسس ورئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان.[120]

"اعتُقِلْتُ من قِبَلِ قوات النظام، وخلال فترة الاعتقال تعرضتُ للاعتداء الجسدي والنفسي" - عائدة من حلب إلى إعزاز، استبيان.

"تعرضَ ابني للضرب على أيدي مسلحين، بينما كان يصطفُّ للحصول على الخبز" - عائد من لبنان إلى دمشق، استبيان.

فيما يتعلق **بالاضطهاد**، أفاد 27٪ من العائدين في جميع المناطق أنهم أو شخصًا قريبًا منهم تعرضوا للاضطهاد بسبب موطنهم الأصلي، أو بسبب مغادرتهم سوريا بشكلٍ غير قانوني أو لتقديم طلب لجوءٍ في الخارج، مع شعور 7٪ بعدم الارتياح للإجابة. و5٪ اختاروا "لا أعرف". فيما أبلغ 28٪ آخرون عن تعرضهم للاضطهاد بسبب صفةٍ فردية أو عائلية، و10٪ فضّلوا عدم الإجابة. مرة أخرى، كانت هذه النسبُ الأعلى في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة السورية، حيث أفاد نصفُ العائدين تقريبًا إلى مناطق الحكومة السورية (48٪) أنهم تعرضوا أو تعرضَ أحدُ أفراد أسرتهم للاضطهاد بسبب مغادرتهم سوريا بشكلٍ غير قانوني، أو لتقديم طلب لجوء في الخارج، أو بسبب منطقتهم الأصلية. كما تم الإبلاغ عن نسبٍ عالية في مناطق الإدارة الذاتية.

"ضربني مُسلحون وضربوا أصدقائي لأننا من الرقة" - عائدة من الرقة إلى دمشق، استبيان.

120- فضل عبد الغني، مقابلة عبر سكايب للباحث، 6 تشرين الأول 2021.

أما بالنسبة للقيود المفروضة على الحركة في جميع مناطق السيطرة، فقد أبلغ 21٪ من العائدين أنَّ مرض كورونا هو السببُ الرئيسي، يليه نقاط التفتيش العسكرية (17٪)، وغياب سيادة القانون (16٪)، والمخاوف العامة بشأن السلامة والعنف (13٪). إضافةً إلى أسبابٍ أخرى تتضمن الصراعَ المسلح والاختطاف والمتفجرات.

"هناك حالاتُ عنفٍ ناجمةٌ عن انفجاراتٍ وعبوات ناسفة، غير مرتبطة بطبيعة العلاقات بين العائدين والنازحين والمقيمين، بل تؤثر عليهم جميعًا بالتساوي" - عائد في إعزاز، مقابلات مجتمعية.

ملاحظة: لم يلعبْ مرض كورونا دورًا رئيسيًّا في القيود المفروضة على الحركة في مناطق الحكومة السورية مقارنةً بمناطق السيطرة الأخرى. هذا مُوضَّح في الرسم البياني أدناه. وبدلًا من ذلك، أفاد العائدون في مناطق الحكومة السورية بأنَّ القيودَ الرئيسية المفروضة على حركتهم كانت من نقاط التفتيش العسكرية.

شكل 4: أسباب القيود على الحركة للعائدين في مناطق الحكومة السورية فقط

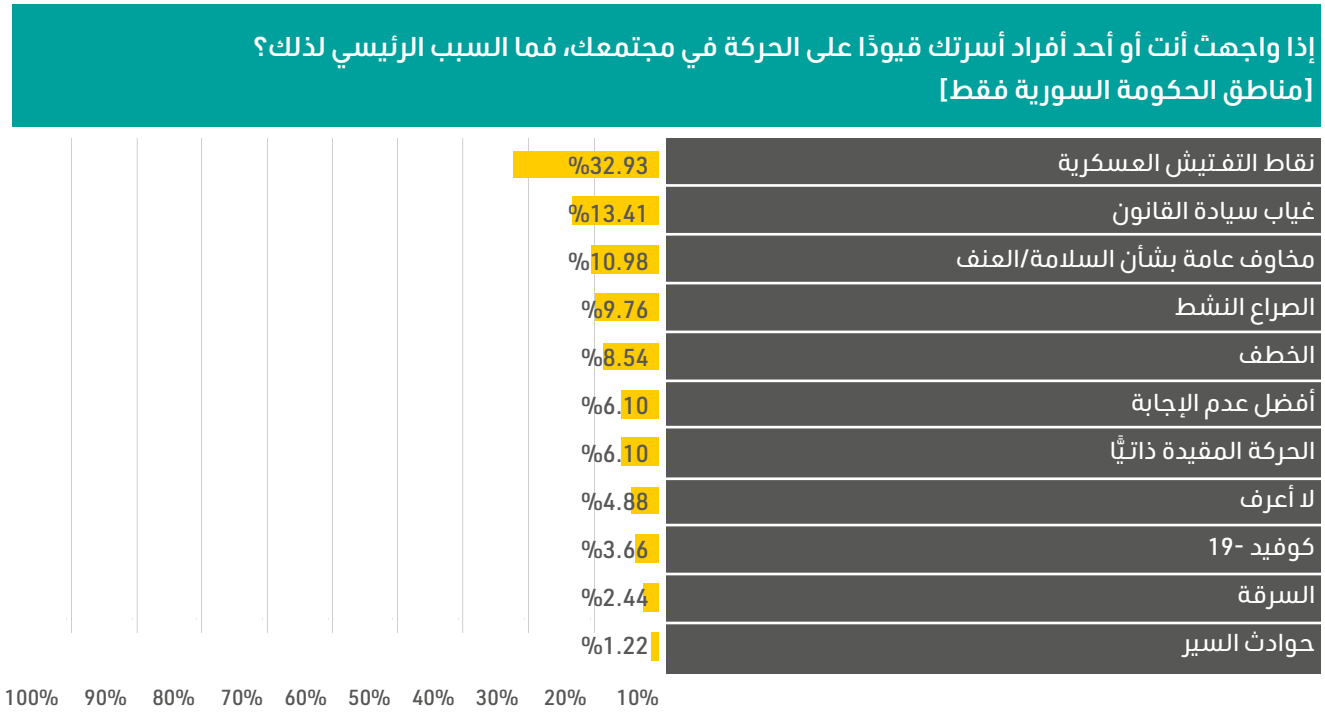

على مستوى سوريا بأكملها، أبلغ 37٪ من العائدين عن حملاتِ تجنيدٍ عسكرية نشطة في مجتمعاتهم، مع 22٪ اختاروا "لا أعرف". وردتْ تقاريرُ عن التجنيد النشط من جميع مناطق السيطرة، مع وجود أعدادٍ كبيرة بشكلٍ خاص عبر مناطق الحكومة السورية والإدارة الذاتية. كانت إدلب المدينة الوحيدة التي لم يُبلِّغ العائدون فيها عن تجنيدٍ عسكري نشط. ومع ذلك، عند أخذها بالاقتران مع استجابات النازحين داخليًّا، يمكن استنتاج أنَّ التقاريرَ تأتي بالفعل من مناطق حكومة الإنقاذ أيضًا، وإن كان ذلك بأعدادٍ أقل. يأتي ذلك في أعقاب التقارير الأخيرة عن هيئة تحرير الشام لتأسيس "قسم التجنيد العسكري" في الآونة الأخيرة فقط.[121] ولهذه القوانين وحملات التجنيد آثارٌ واسعة النطاق، لا سيما على الشباب في جميع مناطق السيطرة.

"العقبات التي تمنع الشبابَ من زيارة عائلاتهم في مختلف مناطق السيطرة هي تهديداتٌ مرتبطة أحيانًا بالهوية والانتماء السياسي، فضلًا عن مخاوف من التجنيد القسري والخدمة الإلزامية. وعمومًا، فإنَّ هذه القضيةَ لها تكاليف باهظة وتتطلب عملياتِ تهريبٍ عبر الحدود" - عائد في إعزاز، مقابلة مجتمعية.

121- "وسط خوف شعبي من التجنيد الإلزامي، هيئة تحرير الشام تنشئ دائرة جديدة للتجنيد العسكري في إدلب"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 23 مايو/ أيار 2021، تم الدخول في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

https://www.syriahr.com/en/216968 /

وهذا يؤكد ما هو مفهوم بالفعل، أنَّ الحكومة السورية تُواصِل إخضاع مواطنيها لقانون التجنيد، وأنَّ السلطاتِ في مناطق السيطرة المتبقية بدأتْ بشكلٍ تدريجي في تبني تكتيكاتٍ مُماثلة لضمان قوةٍ قـتالية يمكن الاعتماد عليها. إضافةً إلى ذلك، مع ضعف فرص كسب الرزق في شمال شرق سوريا، تَنظر الكثيرون إلى الانضمام إلى الإدارة الذاتية على أنه أحد فرص كسب العيش القليلة _وإن كانت فقط_ المتاحة، وخاصة للشباب.[122] وهناك تقاريرُ عن الاستخدام المتزايد للإدارة الذاتية للجنود الأطفال في صفوفها.[123]

مخاوفُ بشأن النـزوح في المستـقـبل

أبلغ العائدون في جميع مناطق السيطرة عن مخاوفَ واسعة النطاق من احتمال نزوحهم مرةً أخرى في المستقبل، كما هو مُبيَّن في الشكل أدناه. في الواقع، مع ذِكر 17٪ فقط من العائدين أنهم غير قلقين بشأن النزوح في المستقبل، فإنَّ ذلك يُضاف إلى المخاوف القائمة بالفعل من أنَّ الوقتَ ليس مناسبًا للعودة إلى سوريا على نطاقٍ أوسع، بالنظر إلى أن الوضع لا يزال غير مستـقر أبدًا. واحتمال أن تـتغيَّر ظروفُ السلامة بشكلٍ كبير في أيِّ وقتٍ في المستقبل، دون سابقِ إنذار.

شكل 5: مخاوف بشأن النزوح المستقبلي للعائدين على مستوى سوريا بأكملها

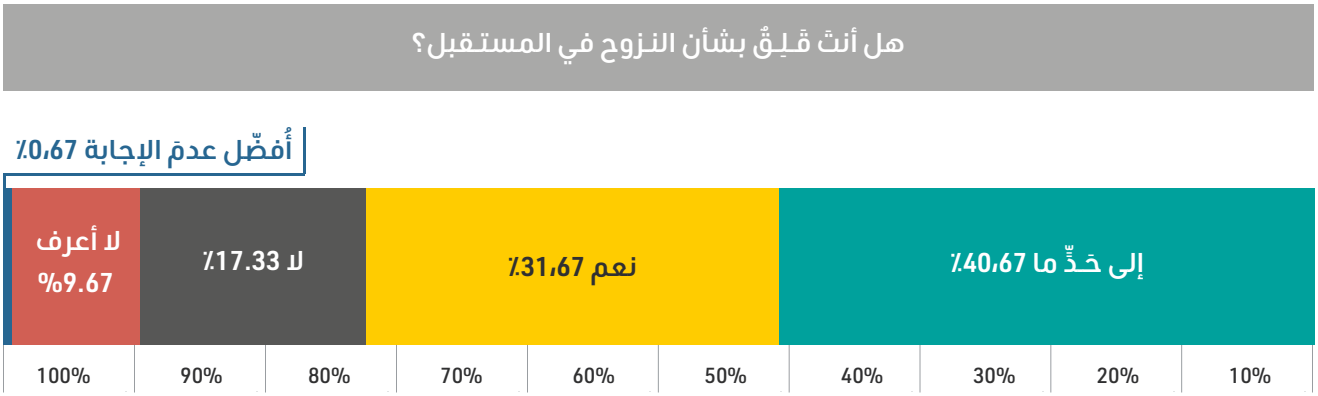

"الصِّراع السوري لم ينـته بعد. لا تـزال المناطقُ السكنية غير مستـقرة على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية" - عائد في الرقة، استبيان.
"إن احتمالَ استعادة النظام للرقة يُشكِّل خطرًا كبيرًا بالنسبة لي" - عائد في الرقة، استبيان.
"الناس متعبون. الطائرات ما زالت تَـقصف ونحن في حالة خوفٍ دائم. لا ملاذَ سوى الحدود التركية" - عائد من لبنان إلى إدلب، استبيان.

2.2.4 السلامة النفـسِـية والاجـتـماعية

الشعور بالأمان

بشكلٍ عام، أفاد 55٪ من العائدين بأنهم "يشعرون بالأمان" في المنزل، يليهم 33٪ "يشعرون بالأمان إلى حَدٍّ ما"، و9٪ "لا يشعرون بالأمان على الإطلاق". كانت هذه الأرقامُ متطابقةً تقريبًا عندما سُئل العائدون عن مدى شعورهم بالأمان أثناء المشي في أحيائهم خلال النهار. أولئك الذين أبلغوا عن شعورهم بالأمان، ما زالوا يُبلِّغون عن حالات انـتهاكٍ جسدي أو أذى، وإن كانت بمستوياتٍ أقل من أولئك الذين أبلغوا عن شعورهم بعدم الأمان.

تباينتْ مشاعرُ الأمان بشكلٍ كبير بين مناطق العودة. على سبيل المثال، أفاد غالبيةُ العائدين في مناطق الحكومة السورية (57٪) بأنهم إما غير آمنين أو أنهم يمشون بأمانٍ إلى حَدٍّ ما في أحيائهم أثـناء النهار. بلغ العددُ الإجمالي لأولئك الذين يَشعرون بعدم الأمان/ بالأمان إلى حَـدٍّ ما إلى 37٪ في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة/ حكومة الإنقاذ، مع أعلى الأرقام في إدلب (50٪) وأدنى الأرقام في مناطق الإدارة الذاتية (20٪).

122- دان ويلكوفسكي، "في سوريا دير الزور، SDF Conscription 'Severs Livuables"، المونيتور، 22 فبراير/ شباط 2021، تم الدخول في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021. https://bit.ly/34eKGKP

123- "شمال شرق سوريا: تسريح 50 طفلًا من الجنود، و 19 آخرين ما زالوا في الخدمة"، سوريون من أجل الحقيقة والعدالة، 2 يونيو/ حزيران 2021، تمت الزيارة في 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2021.
https://stj-sy.org/en/northeastern-syria-50-child-soldiers-demobilized/

"نحن بحاجةٍ إلى دعم، الوضع ليس آمنًا " - عائدة في جرمانا، استبيان.
"ما زالت طائراتٌ تـقصف القرى والمدن، ويُقال لنا باستمرار أننا سنُهجَّر، وسيَستولى الجيشُ [السوري] على مناطقـنا" - عائدة من تركيا إلى إدلب، استبيان.

باستثناء جرمانا، أبلغ الرجالُ في معظم المناطق عن شعورهم بعدم الأمان في مجتمعاتهم عند مستوياتٍ أعلى بكثير من النساء، ويرجع ذلك على الأرجح إلى حملات التجنيد العسكري وعمليات الاختطاف، وغيرها من أشكال العنف المرتبط بالنزاع، والتي تميل إلى استهداف الرجال في كثير من الأحيان (لكن ليس حصريا). ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بالسلامة في المنزل، كانت النساءُ أكثر عرضةً للإبلاغ عن شعورهن بعدم الأمان من الرجال، في معظم الأحيان، ربما بسبب العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. في الواقع، كانت النساءُ في مناطق الحكومة السورية أكثر عرضةً بثلاثِ مراتٍ تقريبًا من الرجال للإبلاغ عن شعورهم بعدم الأمان في المنزل، وما يقرب من الضعفين في مناطق حكومة الإنقاذ. وفي الوقت نفسه، في الرقة، كان الرجالُ هم مَن أبلغوا عن شعورٍ أكبر بعدم الأمان في المنزل، بمُعدَّلٍ يزيد عن ضعف مُعدَّل النساء.

بشكلٍ عام، كان الشعورُ بانعدام الأمان _سواء في المنزل أو في الحي_ أعلى عند العائدين من داخل سوريا، مقارنة مع أولئك القادمين من الخارج، باستثناء مناطق الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ. أما في مناطق الحكومة السورية، فتوجد تقاريرُ عن عمليات اختطافٍ أعلى بكثير من باقي مناطق السيطرة الأخرى.

التمييز والتحرّش

بشكلٍ عام، أفاد 27٪ من العائدين أنهم تعرضوا أو تعرضَ أحدُ المقربين منهم للتمييز خلال العام الماضي وحده، مع 3٪ يفضلون عدم الإجابة. من الواضح أنَّ مُدنًا معيّنة أظهرتْ معدلاتِ حوادث أعلى من غيرها؛ وتشمل دمشق، جرمانا، إدلب، والرقة.

إلى حَدٍّ كبير، جاءت أكبرُ التقارير عن التمييز ضد العائدين من داخل الأراضي التي تُسيطر عليها الحكومة السورية، وخاصة مدينة دمشق، حيث أفاد 56٪ أنهم تعرضوا للتمييز خلال العام الماضي وحده. كانت هذه التقاريرُ الأعلى بين العائدين الداخليِّين، وكانت أعلى بين الرجال في مدينة دمشق، والنساء في جرمانا.

أفاد العائدون بأنواعٍ مختلفة من التمييز في جميع مناطق السيطرة. كما هو مُبيَّن في الشكل 6، كان النوع الأكثر شيوعًا للتمييز هو الوصول إلى الخدمات الأساسية، والذي أفاد به 62٪ من المستجيبين، وفي الحصول على المساعدة الإنسانية بنسبة 53٪.

شكل 6: أنواع التمييز الحاصلة خلال العام الماضي، بالنسبة للعائدين على مستوى كل سوريا

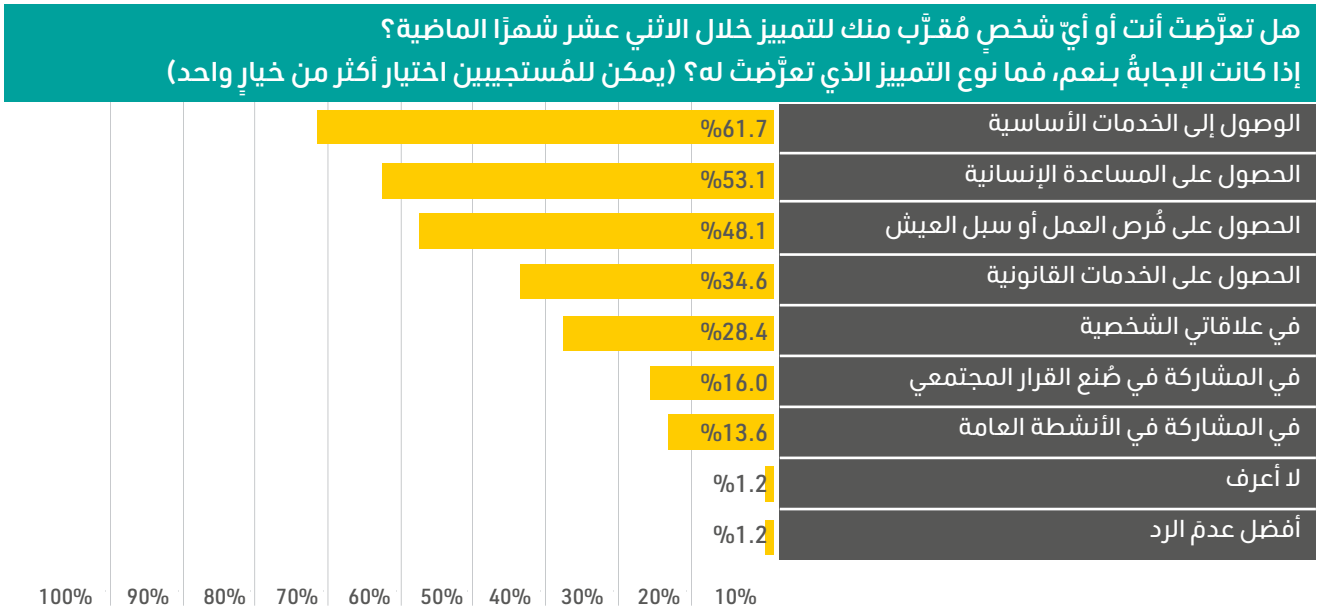

كما هو مُفصَّل في الاقتباسات أدناه، اختار بعضُ المستجيبين توضيح التمييز واسع الانتشار الواقعِ عليهم في جميع مناطق السيطرة:

"هناك حالةٌ اجتماعية عامة من عدم التسامح، ونظرةٌ دونية للعائدين إلى المدينة عبر الحدود ـ تتهمهم بمغادرة البلاد في الأوقات الصعبة وعدم الشعور بألم أهل المدينة الذين بقوا وكافحوا وحرروها" - عائد في الرقة، مقابلة مجتمعية.

"هناك وجهةُ نظرٍ مجتمعية تجاه جميع العائدين تقريبًا: (تركتَنا في ورطةٍ وذهبتَ، والآن عندما هَدَأَتْ، عُدتَ)" - عائد في إعزاز، مقابلة مجتمعية.

"العائدون من مناطق النظام إلى مناطق سيطرة المعارضة يواجهون العزلة الاجتماعية والعلاقات السلبية والخيانة المُتصوَّرة من قِبَلِ السكان بتُهَمٍ مختلفة، مثل التواصل مع العدو [النظام]، ويوصَفون بأنهم من أنصار النظام أو (الشبّيحة)" - عائد في إدلب، مقابلة مجتمعية.

"القبول الاجتماعي للفرد داخل المجتمع المُضيف مرتبطٌ بحالته المادية. إذا كان لديه/ لديها مال، فسيتم قبوله. وإذا لم يكن كذلك، فلن يتم قبول أيٍّ منهم في المجتمع" - نازح في دمشق، مقابلة مجتمعية.

"هناك مخاوفُ من مشاكلَ أمنية للقادمين من مناطقَ كانت تحت سيطرة فصائل المعارضة، وصعوبات مرتبطة بإيجاد سَكن، بسبب أزمة النزوح والضغوط السكانية اللاحقة في جرمانا، بالإضافة إلى استغلال الوافدين من خلال رفع أسعار الإيجارات عليهم" - عائد في جرمانا، مقابلة مجتمعية.

وفقًا للاستبيانات، هناك أيضًا تقاريرُ عن التمييز في الوصول إلى الخدمات القانونية، وفي العلاقات الشخصية للفرد (على سبيل المثال، من الأصدقاء والعائلة والمعارف والمعلمين، وما إلى ذلك)، لا سِيَّما في مناطق الحكومة السورية. في مناطق السيطرة الأخرى، كان هناك تأثيرٌ أقل بكثيرٍ على العلاقات الشخصية، ولكن كان هناك تأثير أعلى بكثيرٍ على المشاركة في الأنشطة العامة.

"هناك اختلافاتٌ بين مجتمعات المهاجرين والسُّكان المحلّيّين (السكان الأصليّين)، استنادًا إلى حقيقة أنَّ هؤلاء يتمتَّعون بوصولٍ أفضل من حيث الخدمات، حيث يتم تجسيد كل مجتمعٍ بشكلٍ مُتعصّب تجاه هويته، على الرغم من حملات التوعية" - نازح في جرمانا، مقابلة مجتمعية.

"هناك معاناة تمسُّ العائدين. فَهُم يَخشون الإيجار لأنهم يأتون من مناطق سيطرة مختلفة (معارضة). والسبب هو انعدام الثقة الذي ظهر بين أفراد المجتمع بعد الأحداث، وتبايُن التوجهات الفكرية والسياسية" - عائد في دمشق، مقابلة مجتمعية.

"المجتمع لا يُميِّز بين النازحين والمقيمين، والعلاقات الاجتماعية طبيعية، ولكنَّ التمييز يتم في مؤسسات الإدارة الذاتية وفي الأوراق الرسمية" - نازح في الرقة، مقابلة مجتمعية.

"هناك تمييزٌ على أساسٍ عرقي من قِبَلِ سلطات قوات سوريا الديمقراطية لكُلِّ مَن يريد دخول مدينة الرقة. النازحون الأكراد يَدخلون المدينة دون كفالة، لكنَّ النازحَ العربي يحتاج إلى كفيلٍ" - نازح في الرقة، مقابلة مجتمعية.

حتى الآن ، أفاد العائدون بأنَّ موطنَهم الأصلي هو السببُ الرئيسي للتمييز، يليه عائلاتهم أو عشيرتهم، والجنس ، وتاريخ الهجرة من سوريا/ طلب اللجوء في الخارج. والجدير بالذكر أنَّ نسبةً كبيرة من العائدين لم تشعر بالراحة في الردّ على هذا السؤال، مما يشير إلى مخاوفَ من التحدث بصراحةٍ عن هذه المسألة. يظهر التوزيع على مستوى سوريا بالكامل في الشكل 7.

شكل 7: الأسباب المتصورة وراء التمييز خلال العام الماضي، العائدون على مستوى كل سوريا

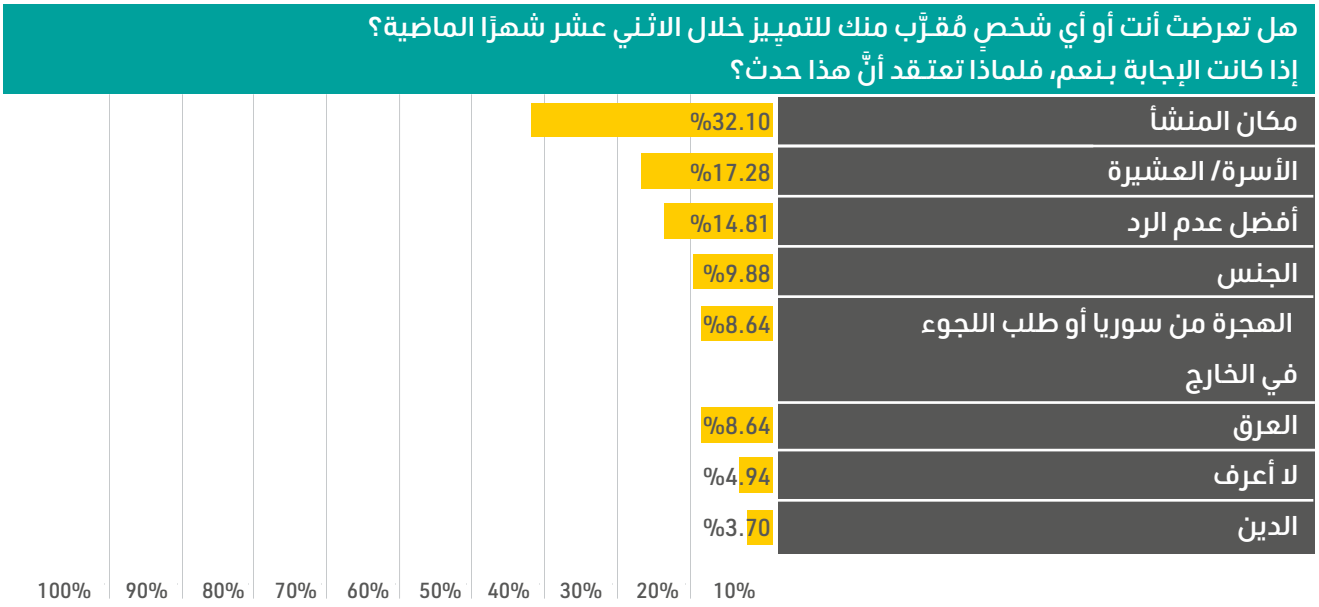

علاوة على ذلك، يمكن أن يتطور التمييز إلى مضايقاتٍ وتهديدات جسدية، والتي أبلغ عنها 17٪ من العائدين، مع 9٪ فضَّلوا عدم الإجابة. على أنَّ معظم العائدين الذين أفادوا بأنهم أو أحد أحبائهم تعرضوا لمثلِ هذه التجارب لم يُوضِّحوا الأسباب، في حين عـزا 20٪ ذلك إلى عائلاتهم/ عشيرتهم، و20٪ إلى موطنهم الأصلي.

والجدير بالذكر أنَّ تـقاريرَ المضايقات/ التهديدات الجسدية كانت أعلى بكثيرٍ في مناطق الحكومة السورية، حيث أفاد 30٪ من العائدين أنهم أو أحد أحبائهم قد تعرضوا لها خلال العام الماضي وحده. كانت التقاريرُ الأعلى بين العائدين الداخلـيّين مقابل العائدين من الخارج، لا سيَّما في مناطق الحكومة السورية (38٪) والرقة (35٪) وإدلب (24٪).
في مناطق الحكومة السورية، لم يشعر العديدُ من العائدين بالراحة عند تـقديم تفاصيل حول هذه الحوادث، ومع ذلك، بالنسبة لأولئك الذين فعلوا ذلك، فإنَّ الأسبابَ الرئيسية المذكورة للتحرش تشمل الأسرة/ القبيلة، والمنشأ، والجنس؛ كما هو مُوضَّح في الشكل 8.

شكل 8: الأسباب المُتصوَّرة الكامنة وراء المضايقات أو التهديدات الجسدية خلال العام الماضي، (العائدون في مناطق الحكومة السورية فقط)

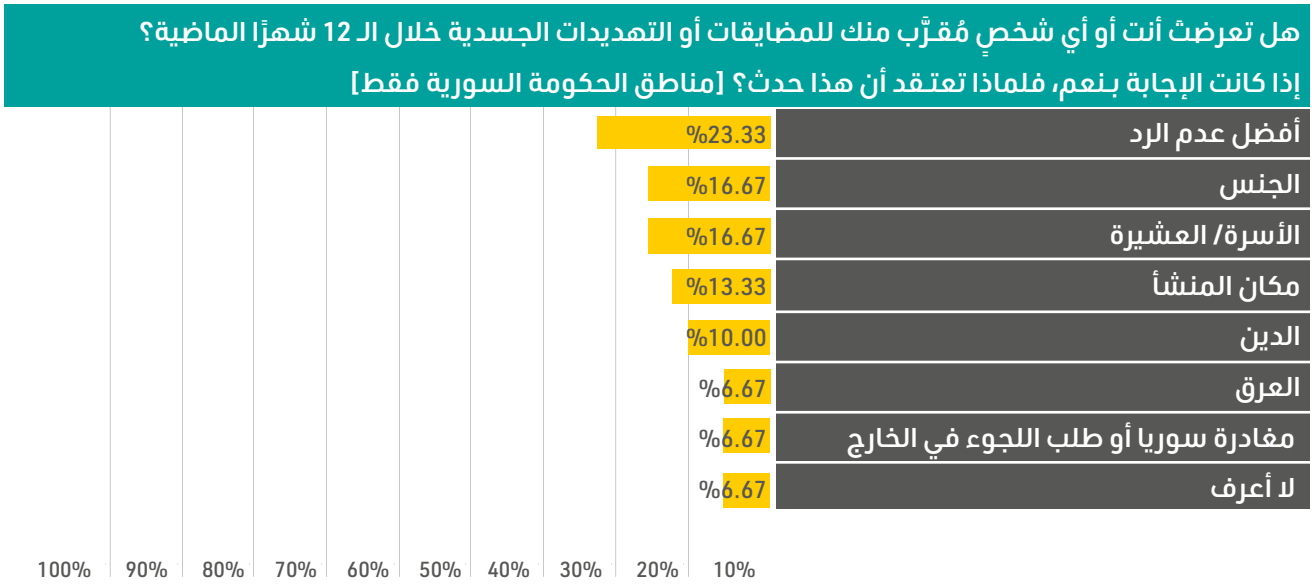

من المثير للاهتمام ملاحظة أنَّ جميعَ تقارير المضايقات/ التهديدات القائمة على النوع الاجتماعي، جاءتْ من مناطق الحكومة السورية. تم الإبلاغُ عن المضايقات/ التهديدات العرقية والدينية أيضًا بشكلٍ حصري تقريبًا في مناطق الحكومة السورية ، على الرغم من أنها لعبتْ دورًا ثانويًّا أكثر من الأشكال الأخرى. عددٌ قليل مَنِ اختاروا توضيحَ أنواع الحوادث التي مروا بها أو شهدوها من خلال مقابلاتهم:

"فيما يتعلق بالتحرش، هناك أشياء كثيرة حصلتْ معي، منها الإساءة اللفظية لأولادي، والتي وصلتْ إلى حَدّ الإهانات المتكررة، وفي إحدى المرات، قام أحدُ الجيران بالاعتداء اللفظي على أطفالي، مما دفعنا إلى القتال والتشاجر. وصلنا إلى نقطةٍ وجَّهنا فيها السلاح إلى بعضنا البعض، ورغم ذلك لم تتوقف المضايقات" - نازحة في جرمانا، مقابلة مجتمعية.

"هناك أيضا تمييزٌ على الصعيد الديني، في بعض أحياء دمشق فيما يتعلق بمسألة الإسكان. فأنا أعرف إناثًا رُفِضْنَ بسبب ارتدائهنّ الحجاب" - نازحة في دمشق، مقابلة مجتمعية.

"شاهدتُ حالاتِ تمييزٍ بين المُحجَّبات وغيرهن في مدرستي، مما تسبب لي بالضيق لأنني مُحجَّبة، حتى وصل الأمر لدرجة أنَّ إحدى المعلمات في المدرسة حاولتِ انتزاعَ حجابي في وقتٍ ما. وهذا أثَّر سلبًا على حالتي النفسية" - نازحة في جرمانا، مقابلة مجتمعية.

وفقًا للاستبيانات، هناك أيضًا تقاريرُ عن التمييز في الوصول إلى الخدمات القانونية، وفي العلاقات الشخصية للفرد (على سبيل المثال، من الأصدقاء والعائلة والمعارف والمعلمين، وما إلى ذلك)، لا سيَّما في مناطق الحكومة السورية. في مناطق السيطرة الأخرى، كان هناك تأثيرٌ أقل بكثيرٍ على العلاقات الشخصية، ولكن كان هناك تأثير أعلى بكثيرٍ على المشاركة في الأنشطة العامة.

3.2.4 السلامة المادّية

الإسكان والأرض والمُمتلكات

على مستوى سوريا بأكملها، 11٪ من العائدين الذين يمتلكون مساكنَ أو أراضٍ أو مُمتلكات في منطقتهم لم يتمكنوا من استعادتها، مع 6٪ فضلوا عدم الإجابة. وشملت الأسبابُ الرئيسية المذكورة "تدميرَ المنزل" و"احتلال الجماعات المسلحة للمنزل". وتجدر الإشارة إلى أنَّ ما يقرب من 27٪ من المستجيبين في جميع المجالات فضَّلوا عدمَ الإجابة على هذا السؤال، مما يشير إلى المخاطر أو الانزعاج الذي يُصاحب الحديث عن القضية بتبَساطة.

شكل 9: أسباب عدم التمكن من استعادة السكن والأرض والمِلكية، بالنسبة للعائدين على مستوى كل سوريا ممَّن أفادوا بأنهم غير قادرين على استعادتها

هل سبقَ لك أو لعائلتك المُقرَّبة امتلاك سكنٍ أو أرضٍ أو مُمتلكات في منطقتك؟
إذا لم تتمكَّن من استعادتها بنجاح، يُرجى توضيح ما حدث، إذا كنت تشعر بالراحة للقيام بذلك.

تُقدّم نتائج الاستبيانات صورةً متنوعة من حيث السهولة/ الصعوبة التي يتمتع بها العائدون في استعادة الإسكان والأرض والممتلكات عبر مناطق سيطرةٍ مختلفة. وثّقتِ الاستبياناتُ صعوبةً أكبر في دمشق وجرمانا. بينما وثّقتْ مناطقُ الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية ـ صعوبةً إلى حَدٍّ أقل بكثير، وإن لم يكن ضئيلًا.

"موضوع الحفاظ على المُمتلكات العقارية باسم المالك، يتطلب ترخيصًا من الحكومة السورية وترخيصًا من الإدارة الذاتية في المدينة، لأنَّ كُلًّا من الحكومة السورية والإدارة الذاتية لا يعترفان بترخيصِ الآخر" - عائد في القامشلي، مقابلة مجتمعية.

"وفيما يتعلق بحقوق السَّكن، يمكنك أن تأخذَ حقوقك (قانونيًّا) طالما أنَّ الجُناةَ ليسوا من أفراد الجيش السوري" - نازح في دمشق، مقابلة مجتمعية.

"يمكن للنازح العودة إلى مدينة دير الزور التي يُسيطر عليها النظام السوري والحصول على جميع ممتلكاته، حيث لديه أوراق ثبوتية رسمية. وسابقًا صادرَ مُسلّحو داعش ممتلكاتٍ للسكان وتم استعادتها. وهناك بعض عمليات الاحتيال من قِبَلِ تجار عقاراتٍ لممتلكات لم يتم إنهاء عقدها أو شراؤها بسبب ظروف الحرب والتهجير" - عائد في القامشلي.

في مناطق الحكومة السورية، واحد من كُلِّ أربعةِ عائدين تقريبًا (24٪) ممّن يمتلكون الإسكانَ والأرضَ والملكية في المنطقة ـ لم يتمكن من استعادتها، مع 14٪ فضلوا عدم الإجابة. أفاد أكثرُ من نصف هؤلاء (55٪) أنَّ منازلَهم قد دُمِّرَتْ أو أصبحتْ غير صالحةٍ للسكن. في حين أفادتْ أقليةٌ (15٪) أنَّ الأطراف المسلحة استولَتْ على منازلهم، مما يمنعهم من استعادتها. ما يقرب من ثُلث المستجيبين لم يشعروا بالراحة عند تقديم التفاصيل.

"هناك ضابطٌ استولى على المنزل بالقوة ولا يمكننا فعل أي شيء" - عائدة في دمشق، استبيان.

"منازلنا هُدمَتْ ومُنِعنا حتى من استغلال الخراب فيها، لذلك اضطُرِرنا لشراء منازلَ والاستقرار هنا" - عائد في جرمانا، استبيان.

"المنزل يُستخدَم كموقعٍ عسكري من قِبَلِ فصيلٍ مُسلّح" - عائدة في الرقة، استبيان.

على الرغم من حقيقة أنَّ معظمَ العائدين (83٪) في جميع مناطق العودة قد تمكَّنوا من استعادة مساكنهم، أفاد 58٪ من جميع العائدين أنهم شعروا بشكلٍ كامل (26٪) أو ربما (28٪) ما زالوا مُعرَّضين لخطرِ فقدان منازلهم في المستقبل. تم الإبلاغ عن أعلى مستوياتِ القلق في إدلب عند 86٪، تليها مناطق الحكومة السورية بنسبة 65٪.

فيما يتعلق باستعادة الممتلكات، من المهم أيضًا ملاحظة أن هناك اختلافاتٍ كبيرة بين العائدين والنازحين داخليًّا، حيث أبلغ النازحون عن صعوبةٍ أكبر في استعادة الممتلكات، وبأعدادٍ أعلى بكثير من العائدين (34٪ غير قادرين على استعادة السكن والأرض والملكية، 17٪ فضلوا عدم الإجابة). هذا غير مفاجئ من نواحٍ كثيرة، حيث يمكن أن يكون فقدانُ السَّكن سببًا رئيسيًّا للنزوح. عندما سُئل النازحون داخليًّا عن الأسباب الكامنة وراء صعوبة استعادة ممتلكاتهم، تم تقديم عددٍ مُتنوّع من الأسباب، بما في ذلك المخاطر الأمنية التي تمنعهم من العودة للمطالبة به (على سبيل المثال، استيلاء جماعة مسلحة على المنزل) وفقدان مستندات الممتلكات؛ وفي ثُلث الحالات، تدمير الممتلكات بالكامل.

"لم نعد لأننا كنا خائفين من أنَّ بيوتنا كانت مُفخَّخةً بعد سيطرة الإرهابيّين عليها" - نازحة في القامشلي، استبيان.

"لا يمكنني العودة إلى المنزل لأنه تم تدميره. أيضًا، لكوني امرأة أرملة، لا يمكنني العودة من خلال التهريب، وأخشى إعادة أطفالي خوفًا من التجنيد الإجباري" - نازحة في إعزاز.

"أحدُ الضباط [النظام] استولى عليه [المنزل]، ولا توجد وثائق" - نازحة في الرقة، استبيان.

"هدموا منازلنا واستولوا على أرضنا ومنعونا من العودة إليها" - نازح في جرمانا، استبيان.

يشير الاختلاف في الاستجابات بين النازحين والعائدين ـ إلى أنَّ كثيرًا من العائدين قد يكون لديهم الدافع للعودة لأنهم يواجهون عقباتٍ أقل في استعادة منازلهم في المقام الأول، مما قد يؤدي إلى تحيُّزٍ إيجابي. وبالنظر إلى المخاوف المتزايدة لدى العائدين بشأن فقدان منازلهم في المستقبل، يمكن استنتاجُ أن القضايا المتعلقة بحقوق السكن والأرض والملكية هي مشكلةٌ خطيرة يُواجِهها النازحون والعائدون على حَدٍّ سواء في جميع أنحاء سوريا.

الظروف المعيشِية

إنَّ تدهورَ الظروف المعيشية والخدمات الأساسية مُوثَّقٌ جيدًا في جميع أنحاء سوريا. بالنسبة لهذا التقرير، تم استبيان آراء المقيمين في مناطق الحكومة السورية وإجراء مقابلاتٍ معهم للحصول على منظور أعم؛ بينما في المناطق المتبقية، اعتمدنا على المقابلات وحدها. لأغراض دراستنا، كما ذكرنا سابقًا، "المقيمون" هم أولئك الذين لم يُهاجروا مطلقًا ولم يكونوا نازحين داخليًّا؛ وهم مَن مكثوا في منطقتهم الأصلية قبل الصِّراع.

في مناطق الحكومة السورية، قال 69٪ من المقيمين الذين شملهم الاستبيان أنهم لم يَحصلوا على الكهرباء و/أو التدفئة بشكلٍ منتظم وكافٍ خلال العام الماضي، مع 4٪ فقط قالوا إنهم حصلوا عليها. بالإضافة إلى ذلك، قال 54٪ من المستجيبين إنهم لا يحصلون بشكلٍ مُنتظم وكافٍ على مياه الشرب الآمنة، و29٪ ليس لديهم وصول منتظم إلى الخدمات الصحية (بما في ذلك الأدوية)، و13٪ ليس لديهم وصول منتظم إلى التعليم. من الواضح أنَّ قلةَ الدخل هي إحدى أكبر المشكلات التي يُواجِهها المقيمون في مناطق الحكومة السورية، حيث قال 63٪ أنَّ دخلَهم الحالي غير كافٍ لتغطية نفقاتهم.

إلى جانب نقص الخدمات الأساسية، سلَّط العائدون والنازحون داخليًّا الضوءَ على مستوياتٍ عالية من التمييز بشأن الموارد المتاحة، مع حصول المقيمين على معاملةٍ تفضيلية على حساب العائدين والنازحين. شدَّد الأشخاصُ الذين تمَّت مقابلتهم أيضًا على ارتفاع تكاليف السَّكن (خاصة للعائدين)، ونقص الرعاية الصحية، واكتظاظ الفصول الدراسية، ونقص الغذاء، وانتشار الفساد.

> "المَحسوبية في المراكز، والتفضيل للسُّكان المحليِّين منتشرةٌ بشكلٍ كبير في أحد مراكز الهلال الأحمر السوري، إضافةً إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية ونقصها، والفرق الكبير بين الراتب وأسعار تلك المواد" - نازح في جرمانا، مقابلة مُجتمعية.
>
> "هناك صعوباتٌ كبيرة في مستوى الخدمات (كهرباء وماء وتأمين الحاجات اليومية والخبز)، وهناك تمييزٌ مناطِقي وطبقي مع وصول هذه الموارد" - عائد في دمشق، مقابلة مجتمعية.
>
> "هناك تكلفةٌ عالية لاستئجار المنازل في دمشق بسبب الضغط السُّكاني المرتفع. التعليمُ كارثيٌّ وعدد الطلاب في الفصول الدراسية كبير جدًّا. وهناك نقصٌ عام في جميع الاحتياجات الأساسية للحياة" - نازح في دمشق، مقابلة مجتمعية.
>
> "التحدياتُ الاقتصادية التي يُواجِهها الناس كبيرةٌ، بسبب الارتفاع غير المتناسب في تكاليف المعيشة، من حيث الدخل الشهري وتأمين وظائف تتناسب مع تكاليف وظروف الحياة في المدينة. سببُ عدم عودتي إلى مدينتي حمص، تدمير المباني والبنية التحتية التي أثَّرتْ على ثلاثة أرباع المدينة" - نازح في دمشق، مقابلة مجتمعية.

تتشابه الظروفُ المذكورة أعلاه في المناطق الأخرى من سوريا والتي تُسيطر عليها الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية، مع التركيز على ضعف القوة الشرائية للعملة، والإيجار الباهظ، إلى جانب ارتفاع تكاليف المعيشة ونقص الوظائف بشكلٍ شائع، ونقص الغذاء وسوء جودته ونقص الكهرباء والمياه ونقص الأدوية وارتفاع أسعارها، وضعف خدمات التعليم. في بعض المناطق، يُلقَى باللوم على العائدين والنازحين داخليًّا في ارتفاع الإيجارات والتنافس في فرص العمل.

ونجد في مناطق الإدارة الذاتية مثلا، أنْ لا ثقةَ في طرق التدريس ولا الشهادات التعليمية، حيث لا يُعترف بها رسميًّا خارج المنطقة. لذا، أشار بعضُ الذين تمت مقابلتهم إلى أنَّ المقيمين والنازحين على حَدٍّ سواء مُجبَرون على العودة إلى مناطق الحكومة السورية للحصول على الشهادات التعليمية والرعاية الصحية، مما يُعرِّضهم للخطر. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على أنَّ المجتمعَ المدني وجهود الإغاثة ليست فعالةً بما يكفي لتلبية الاحتياجات العالية للسكان.

"الشهاداتُ الجامعية التي يُصدرها النظام السوري معترفٌ بها في جميع مناطق المعارضة، لكنَّ الشهادات الجامعيةَ الصادرة عن جامعة إدلب غير مُعترَفٍ بها في ريف حلب المُحرَّر. وبالعكس، شهادات جامعة حلب الحرة غير معترفٍ بها في إدلب، (كما يشمل الأمر الجامعات الخاصة). بالإضافة إلى اختلاف المناهج التعليمية بين مدارس ريف حلب الشمالي ومدارس إدلب، الأمر الذي يُسبّب ارتباكًا لدى الطلاب" - نازح في إدلب، مقابلة مجتمعية.

"هناك ارتفاعٌ في أسعار الأدوية وخاصةً المستوردة منها، وانقطاعٌ في توريد أنواعٍ أساسية من الأدوية، مما تسبَّب في ارتفاع الرسوم. فضلًا عن الرسوم العالية للأطباء في الخدمات الصحية الأولية والثانوية وما يليها في المرافق الصحية. يضطر المرضى المصابون بأمراضٍ مُزمنة ومستعصية إلى السفر خارج الحدود أو إلى دمشق بحثًا عن رعايةٍ صحية ذات جودةٍ أعلى وتكلفة أقل. كما أنَّ فئةَ الشباب الذين يتجنَّبون الخدمةَ الإلزامية يُحرَمون عمومًا من الخدمات الصحية المجانية، لأنها تُقدَّم تحت إشراف الحكومة (حيث الخوف من الاعتقال أو التجنيد القسري في الجيش)" - عائد في القامشلي، مقابلة مجتمعية.

"هناك ندرةٌ كبيرة في الخدمات الأساسية فيما يتعلق بالمياه والكهرباء لجميع شرائح المجتمع بالتساوي، فخلال الصيف تنقطع المياهُ لمدة أربعة أو خمسة أيام ويعتمد السكان على الخزانات، وتأتي الكهرباء من خلال مولداتٍ كهربائية في أغلب الأحيان. هذه الندرةُ تنطبق على كُلٍّ من النازحين والمُقيمين دون اختلاف" - عائد في القامشلي، مقابلة مجتمعية.

"الماءُ مليء بالشوائب وأحيانًا يكون لونه مُحمَرًّا ومليئًا بالأوساخ المُسبِّبة للأمراض وتلف الصحة" - عائد في الرقة، مقابلة مجتمعية.

4.2.4 السلامة القانونية

التوثيق

بشكلٍ عام، ذكرَ ما لا يقل عن 32٪ من العائدين أنهم أو أحد أفراد أسرتهم واجهوا بعضَ الصعوبات، على الأقل في الحصول على وثائق للأطفال المولودين خارج سوريا أو الأزواج الأجانب أو غيرهم. يُعتبر هذا الرقم أعلى بكثيرٍ بالنسبة للعائدين في مناطق الحكومة السورية بنسبة 45٪، خاصةً بين أولئك الذين عادوا من داخل سوريا (62٪). يُشير هذا إلى أنَّ الحكومةَ السورية قد تستهدفُ على وجه التحديد عائلاتِ العائدين داخليًّا، لأسبابٍ سياسية أو لأسبابٍ أخرى. هذه الأرقامُ مقلقةٌ بشكل متساوٍ في مناطق الحكومة السورية المؤقتة/ حكومة الإنقاذ، حيث يُعاني 25٪ على الأقل من العائدين من صعوباتٍ مُماثلة، وكذلك في الرقة (46٪).

عندما طُلب منهم تقديم تفاصيل، أفاد العائدون على مستوى سوريا بأكملها أنهم واجهوا مشاكلَ في الحصول على جوازات سفر (21٪)، وتسجيل الأطفال المولودين خارج سوريا (21٪)، وتسجيل الزواج (16٪). ومع ذلك، من المهم أن نُلاحظ أنَّ 42٪ من جميع العائدين لم يشعروا بالراحة عند تقديم مثل هذه التفاصيل، مما يشير إلى وجود فجواتٍ كبيرة في المعلومات وخوف العائدين من التحدث بصراحةٍ عن هذا الموضوع.

"لم يكن لديّ خيار سوى العودة إلى سوريا، فقد طلّقني زوجي عندما كنتُ في لبنان، ولم يتم تسجيل زواجنا في سوريا" - عائدة في جرمانا، استبيان.

"تسجيل الزواج يكاد يكون مستحيلًا" - عائدة في الرقة، استبيان.

"إنهم لا يُسجّلون الأطفال، الإجراءات صعبة للغاية" - عائدة في الرقة، استبيان.

بالإضافة إلى ذلك، ذكرَ ربعُ العائدين أنهم أو أفراد عائلاتهم فقدوا الوثائقَ الرسمية (الصادرة عن الحكومة السورية) لأسبابٍ مختلفة، كما هو موضح في الشكل 10:

شكل 10: أسبابُ فـقدان الوثائـق الرسمية (الصادرة عن الحكومة السورية)، بالنسبة للعائدين على مستوى كل سوريا

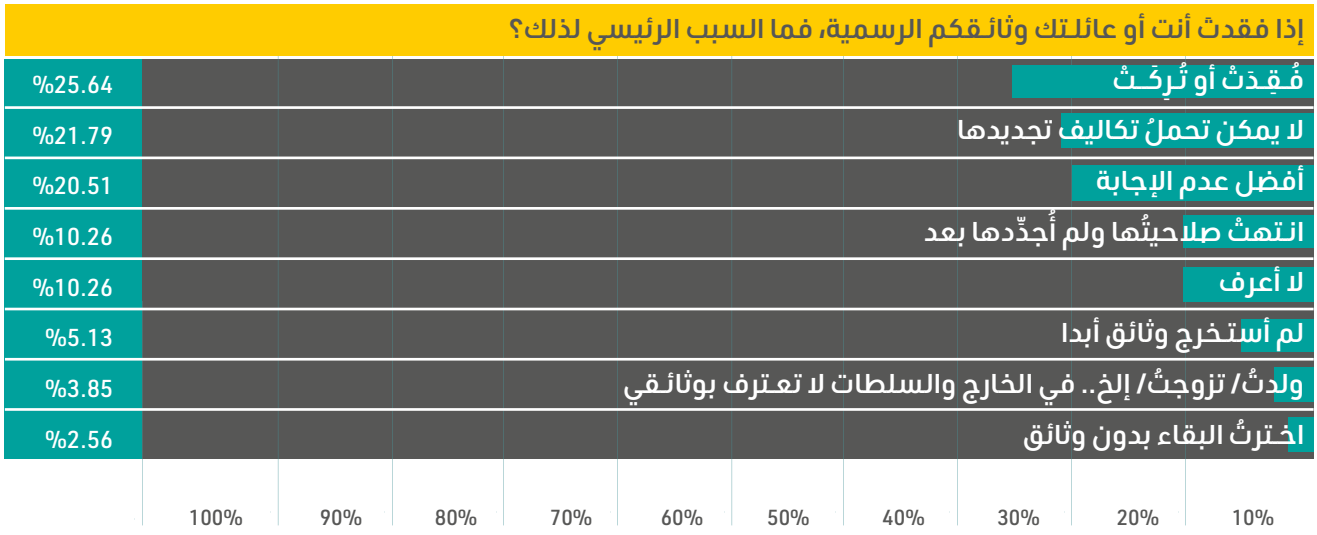

اختلفتْ هذه الأسبابُ أيضًا عبر مناطق السيطرة. على سبيل المثال، قالَ معظمُ العائدين في مناطق الإدارة الذاتية أنَّ وثائقهم قد ضاعتْ أو تُركت أو انتهتْ صلاحيتها. وفي الوقت نفسه، في مناطق حكومة الإنقاذ/ الحكومة السورية المؤقتة، قال العائدون بشكلٍ أساسي أنَّ تكاليفَ تجديد المستندات كانت مرتفعةً للغاية، مما يُسلِّط الضوء على إمكانية الابتزاز، لا سيَّما في إدلب. أخيرًا، في مناطق الحكومة السورية، لم يشعر معظمُ العائدين بالراحة في الإجابة على هذا السؤال، لذا تظل الصورةُ مرةً أخرى غير واضحة. بينما ذكرتْ أقليةٌ من العائدين في جميع مناطق السيطرة أنهم اختاروا البقاءَ بدون وثائق، أو أنَّ رفضَ السلطات الاعتراف بالمواليد أو الزيجات الأجنبية هو ما يجعلهم أو أفراد أسرهم بدون وثائق.

أخيرًا، كان هناك العديدُ من التأثيرات التي تم الإبلاغ عنها، والتي نشأتْ عن عدم وجود وثائق رسمية، وتنوعتْ عبر مناطق السيطرة. على سبيل المثال، في مناطق الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ، تضمَّنت القيودُ الرئيسية قيودًا كبيرة على الحركة، وصعوبات في الحصول على أشكالٍ إضافية أو بديلة من الوثائق، وعدم القدرة على تلقِّي المساعدة - كما هو مُوضَّح في الشكل 11.

شكل 11: آثار فقدان الوثائق الرسمية (الصادرة عن الحكومة السورية)، بالنسبة للعائدين في مناطق الحكومة السورية المؤقتة وحكومة الإنقاذ فقط

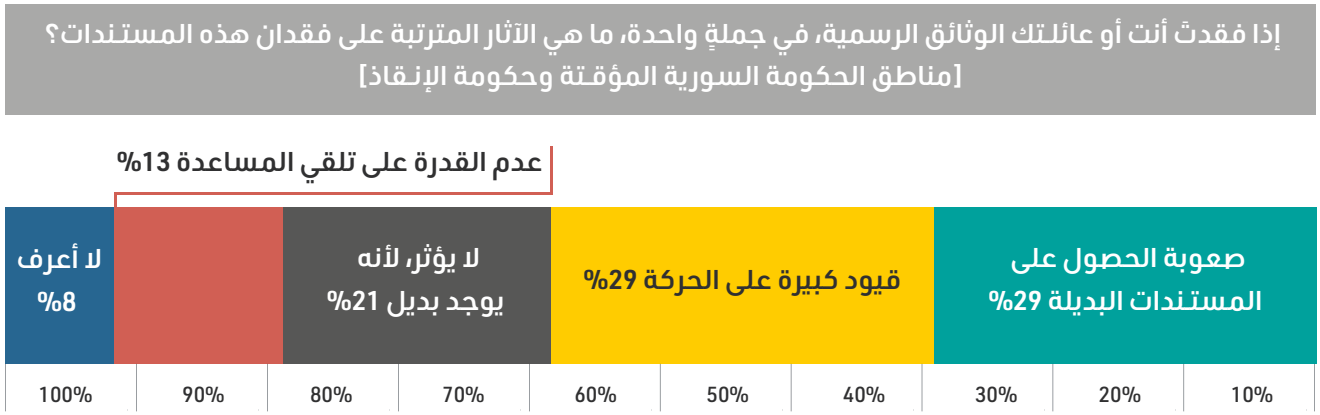

وفي الوقت نفسه، في مناطق الحكومة السورية، تضمَّنت ذات الآثار المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى المسؤوليات القانونية الكبيرة، وعدم القدرة على إثبات الهوية والملكية وعدم القدرة على الدراسة. سنجدها مُفصَّلة في الشكل 12. مرةً أخرى، اختار العديدُ من العائدين في مناطق الحكومة السورية، 40٪ على الأقل، "لا أعرف"، أو فضلوا عدم تقديم تفاصيل عن هذا السؤال، مما يُشير إلى أنَّ بعضَ هذه الآثار قد تكون واسعة النطاق وتُساهم في ثقافة الخوف. كما تُلقي الاختلافات في مناطق الحكومة السورية الضوءَ على كيفية استخدام النظام للوثائق (أو عدم وجودها) كأداةٍ لحرمان العائدين من حَقِّ التصويت والتمييز ضدهم في الأمور القانونية والتعليمية.

شكل 12: آثار فقدان الوثائق الرسمية (الصادرة عن الحكومة السورية) على العائدين في مناطق الحكومة السورية فقط

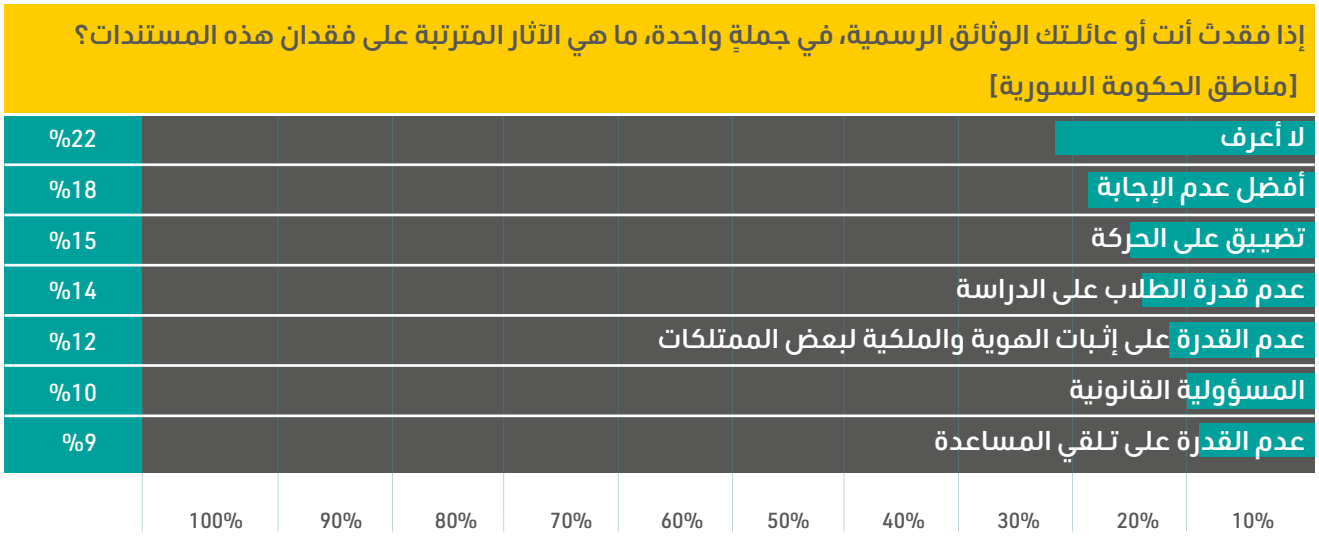

"تكمن معاناةُ العائدين والمقيمين في الأمور القانونية ـ في كثرة الرشاوى والمحسوبية. ومزاج الموظَّف يُحدِّد مسار معاملة المواطنين" - مقيم في جرمانا، مقابلة مجتمعية.

"[عدم التوثيق] مشكلةٌ كبيرة للغاية. من الصعب التنقل، وتسجيل الأطفال، ومن الصعب إدارة الأمور" - عائد في جرمانا، استبيان.

"تُعقَّد الأمورُ وتُبتلَى بالمشاكل بسبب الأوراق [الضائعة]" - عائد في دمشق، استبيان.

"[بدون وثائق] لن نكونَ قادرين على إدارة شؤوننا، لا [تسجيل أطفالنا في] المدارس ولا داخل مؤسسة الدولة" - عائد في جرمانا، استبيان.

"[بدون التوثيق] سنَفقد حقوقَنا في كلِّ شيء، لا سِيَّما تَلقِّي التعليم" - عائد في جرمانا، استبيان.

العدل وإنفاذ القانون

بشكلٍ عام، أبلغ 15٪ فقط من جميع العائدين عن وجود قنواتٍ لمساعدتهم على معالجة الانتهاكات التي تعرضوا لها في مجتمعاتهم، بينما ذكرَ 25٪ أنَّ هذه القنواتِ متاحةٌ "إلى حَدٍّ ما". في مناطق الحكومة السورية، أفاد 3٪ فقط من العائدين (0٪ في مدينة دمشق) بوجود مثل هذه القنوات. بلغ هذا الرقمُ 20٪ في مناطق حكومة الإنقاذ والحكومة السورية المؤقتة، و21٪ في مناطق الإدارة الذاتية. وتَعني هذه النتائجُ المقلقة أنَّ غالبيةَ العائدين لديهم سبل انتصافٍ قليلة (أو معدومة) ضد الانتهاكات التي نُوقِشَتْ حتى الآن في التقرير.

بشكلٍ عام ، هناك أيضًا اختلافاتٌ كبيرة بين مناطق السيطرة عندما يتعلق الأمر بوجود محاكمَ قانونية يَثِقُ بها العائدون. على مستوى سوريا بأكملها، تم توزيع الإجابات، كما هو مُوضَّح في الشكل 13.

شكل 13: وجود محاكم قانونية في المجتمع، للعائدين على مستوى كل سوريا

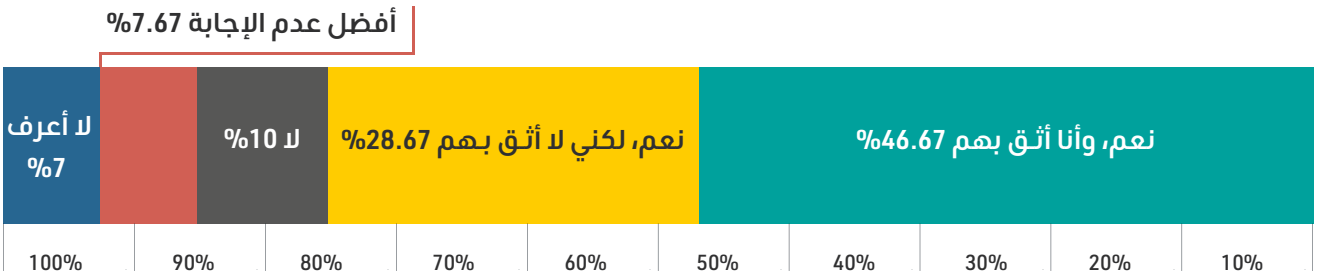

بالتقسيم حسب منطقة السيطرة، ففي مناطق الحكومة السورية، أفاد غالبيةُ العائدين (46٪) بوجود محاكم، ولكن لا يمكن الوثوق بها على أنها عادلة، وأفاد 12٪ فقط بوجود محاكمَ جديرة بالثقة على الإطلاق (في جرمانا، 4٪ فقط). وكان هناك تناقضٌ كبير مع مناطق المعارضة. في مناطق الحكومة السورية المؤقتة/ حكومة الإنقاذ، أفاد 65٪ بوجود محاكم جديرة بالثقة، تليها 63٪ في مناطق الإدارة الذاتية. ومع ذلك، ذكرتْ نسبةٌ كبيرة في كُلٍّ من مناطق الحكومة السورية المؤقتة/ حكومة الإنقاذ (26٪) ومناطق الإدارة الذاتية (34٪) أنَّ المحاكمَ الموثوقة غير موجودة على الإطلاق أو لا يمكن الوثوق بها على أنها عادلة.

وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ وجودَ المحاكم المحلية في مناطق المعارضة يرسمُ صورةً غير كاملة للواقع على الأرض. في حين أنَّ هناك تمييزًا أقل في مناطق المعارضة فيما يتعلق بمَن يُمكنه الوصول إلى أنظمةِ العدالة المتعلقة بأراضي الحكومة السورية، فقد أكَّد فضل عبد الغني أنَّ المحاكمَ في مناطق الحكومة السورية المؤقتة/ حكومة الإنقاذ والإدارة الذاتية مُعطَّلة وبذات السوء.[124] علاوة على ذلك، أوضح هايكو ويمين أنَّ الوصولَ إلى نظام العدالة لا يعني الوصول إلى المحاكم العاملة ومؤسسات إنفاذ القانون: "كان النظام القضائي السوري فاسدًا قبل عام 2011، وهو الآن أسوأ بكثير".[125]

"يجب إصدار قوانينَ لحماية اللاجئين والمُشرَّدين، والحفاظ على حقوقهم" - عائد في إدلب، استبيان.

أبرز المحاكم والقنوات القضائية التي تم الإبلاغ عنها في جميع مناطق السيطرة تشمل الشرطةَ المحلية، والمحاكم المحلية، والمجلس المحلي/ المدني، والمختارين، والمنظمات المحلية والدولية، والزعماء الدينيِّين وغيرهم. ومع ذلك، كما تُوضِّح الفقرةُ أعلاه، فإنَّ وجودَ مثل هذه القنوات لا يُخبرنا كثيرًا عن مدى مَوثوقيتها وفعاليتها. هذه ليست سوى بداية اتجاهاتٍ مُوثَّقة منذ فترةٍ طويلة ـ فيما يتعلق بضعف الوصول إلى العدالة وضمان الحماية، لا سِيَّما في مناطق الحكومة السورية.

عندما سُئل العائدون في دمشق وجرمانا عن المكان الأول الذي سيَلجؤون إليه لطلب المساعدة في حالة حدوث نزاع، قال 32٪ فقط إنهم سيذهبون إلى الشرطة المحلية؛ معظم الباقين إما لا يَطلبون المساعدة، أو يذهبون إلى العائلة أو الأصدقاء، أو لا يعرفون ماذا سيفعلون. وتجدر الإشارةُ إلى أنَّ الغالبيةَ العظمى من العائدين الداخليِّين في جرمانا (52٪) قالوا إنهم لن يَطلبوا المساعدة على الإطلاق، ولم يُفِدْ أيٌّ منهم بأنهم سيذهبون إلى الشرطة المحلية. وهذا يتناقض بشكلٍ صارخ مع العائدين من الخارج في جرمانا، حيث قال 16٪ منهم فقط إنهم لن يطلبوا المساعدةَ على الإطلاق، وقالت أعلى نسبة (28٪) إنهم سيتوجَّهون إلى الشرطة المحلية. يُشير هذا بوضوحٍ إلى أنَّ العائدين من داخل سوريا وأولئك من الخارج لديهم تجارب مختلفة فيما يتعلق بآليات الحماية، وكذلك التصورات تجاههم. عندما طُلب منهم تقييم مدى شعورهم بالراحة عند الذهاب إلى الشرطة المحلية في حالة وقوع جريمةٍ أو عنفٍ جسدي على مقياس من 1 إلى 5، كان الاختيار الأعلى بين العائدين في مناطق الحكومة السورية هو "1" بنسبة 40٪.

124- فضل عبد الغني، مقابلة عبر سكايب للباحث، 6 تشرين الأول 2021.

125- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع الباحث، 27 تشرين الأول 2021.

شكل 14: الشعور بالراحة في الاتّصال بجهات إنفاذ القانون المحلية وقياس مستوى الراحة من 1-5، مقارنة بين العائدين في مناطق الحكومة السورية والعائدين في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة/ حكومة الإنـقاذ/ الإدارة الذاتـية

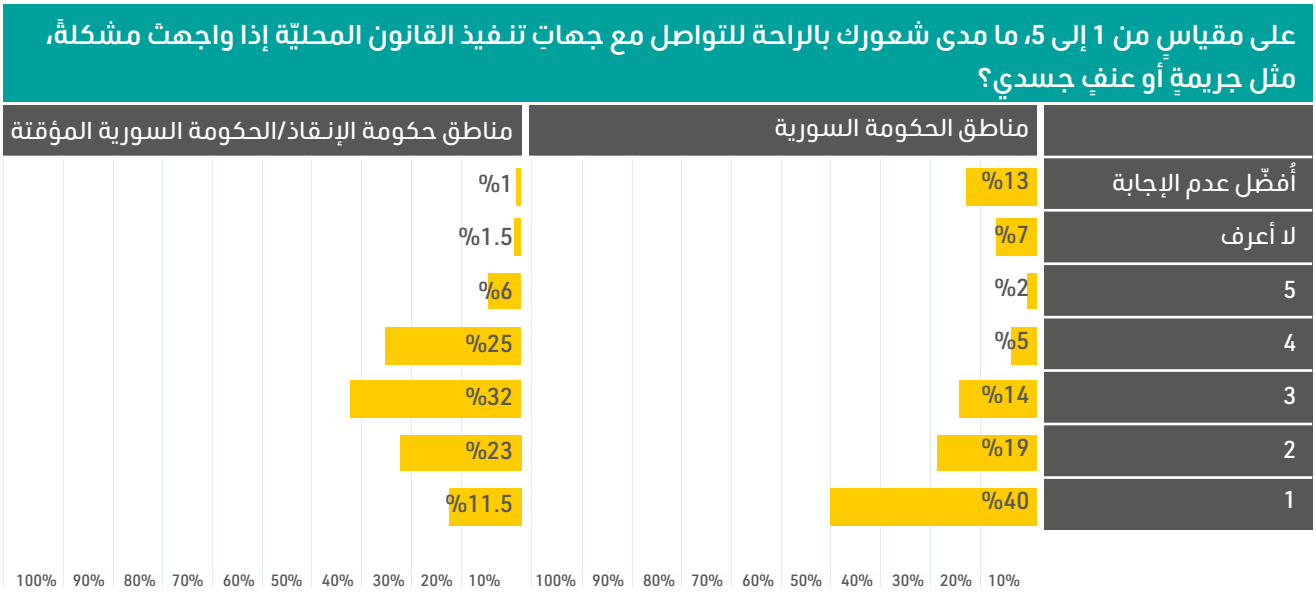

بالانـتقال إلى العائدين في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة وحكومة الإنـقاذ والإدارة الذاتـية، فمن الأرجح أنْ يَعـتمدوا على القنوات المؤسَّسية القياسية (الشرطة المحلية، المحاكم المحلية) في حال وقوع جريمةٍ أو نـزاع. ومع ذلك، يُلاحَظ وجود اخـتلافاتٍ على مستوى المدينة، حيث من المرجَّح أن يلجأ العائدون في إدلب إلى المجالس المحلية/ المدنية، بينما من المرجح أن يلجأ أولئك الموجودون في الرقة إلى العائلة أو الأصدقاء، ربما بسبب تأثير الثقافة القبلية، أو نقص عام في الثـقة بآليات المحلية.

بغَضِّ النظر عن اخـتياراتهم، بشكلٍ عام في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة وحكومة الإنقاذ والإدارة الذاتـية، أفاد العائدون بعدم ارتياحٍ كبير في اللجوء إلى تطبيق القانون المحلي، حيث تقع معظمُ مستويات الراحة بين "1" و "3" كما هو موضَّح في الشكل أعلاه. تم الكشف عن أعلى مستويات عدم الراحة في الاتصال بسلطاتِ إنفاذ القانون المحلية في الرقة، حيث اخـتار 32٪ من العائدين أدنى مستوى راحة من "1"، مقارنة بـ 7٪ فقط من العائدين في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة وحكومة الإنـقاذ.

3.4 النَّدم على العَودة

على مستوى سوريا بأكملها، يبدو أن الندمَ حيال العودة مُنقسِمٌ مناصفةً، حيث يشعر أكثر من نصف العائدين بقليل (52٪) بالثقة بشأن قرارهم، بينما أعرب النصفُ الآخر عن شكوكهم (34٪) أو ندمهم بالكامل (15٪).

اختلفتْ هذه الاستجاباتُ بشكلٍ كبير بين المناطق. ولُوحِظَ الفرقُ الأكبر بين العائدين من داخل سوريا والعائدين من الخارج، حيث شعر 64٪ من العائدين الداخليّين أنَّ العودةَ كانت القرار الصحيح، مقارنة بـ 40٪ فقط من العائدين من الخارج.

إذا كان بإمكانك إخبار الأمم المتحدة/ المجتمع الدولي بشيء واحد عن العائدين السوريّين، فما الذي تريدهم أن يعرفوه؟

"نحن نعيش تحت قصفٍ يومي
وتهديدٍ مستمر بالقتل"
- عائدة من تركيا إلى إدلب

"ارحمونا من فضلكم، لقد تعبنا وسئمنا"
- عائدة من درعا إلى دمشق

"عدنا إلى منازلنا،
ولكننا لسنا على ما يرام"
- عائدة من تركيا إلى إعزاز

"أرجوكم ساعدوني في السفر خارج سوريا"
- عائدة من لبنان إلى جرمانا

"الله يعين مَن بَقيَ في سوريا"
- عائدة من البحرين إلى دمشق

"الخارج كالداخل، موتنا لا معنى له"
- عائد من درعا إلى جرمانا

"نموت ونصرخ لكن بدون صوت"
- عائدة من إدلب إلى جرمانا

"يجب توفير الحماية القانونية للنازحين"
- عائدة من تركيا إلى إدلب

"السوريون بحاجةٍ إلى دعم جميع بلدان العالم"
- عائد من مصر إلى دمشق

"يجب إنشاء (ممر إنساني) آمن للعائدين إلى مناطقهم"
- عائدة من لبنان إلى إعزاز

وبحسب الاستبيان، فقد أعرب العائدون في إدلب وإعزاز والقامشلي عن ندمٍ أقل. ربما يَرجع ذلك إلى انخفاض الأعمال القتالية في إدلب خلال العام الماضي، وزيادة الأمن وسُبل العيش وظروف البنية التحتية في القامشلي وإعزاز.

بالنظر إلى العينة الإجمالية، من الجدير بالملاحظة أنَّ أولئك الذين شعروا بأنَّ العودةَ كانت القرارَ الصحيح، أفادوا أيضًا بأنَّ شعورَهم بالأمان أعلى من المتوسط، مع انتهاكات واضطهادات أقل، وزيادة في الوصول إلى المعلومات، وكذا قلق أقل بكثيرٍ بشأن النزوح المستقبلي أو فقدان مساكنهم الحالية. كما أبلغوا عن ثقةٍ أكبر في المحاكم وأجهزة إنفاذ القانون المحلية. يُشير كلٌّ هذا إلى أنَّ تجربةَ الفرد مع العودة، لها تأثيرٌ كبير على ما إذا كان يشعر بالأمان بشأن قراره أم لا، وكذلك فإن هذه التجارب تختلف بين المجموعات (عائدين داخليًّا/خارجيًّا) أو مناطق السيطرة.

وفقًا لملاحظة أحد الخبراء الذي وافق على إجراء مقابلةٍ معه شريطة عدم الكشف عن هويته، بمجرد عودة الفرد إلى سوريا أو منزله بأمان، يتم تهدئةُ أكبر مخاوفه الأمنية على المدى القصير إلى المتوسط، مما يَسمح له بالتركيز على مخاوف أخرى مثل سبل العيش. ومع ذلك، فإنَّ هذا لا يضمن حمايتهم من التعرض للانتهاكات في المستقبل.

نُشير أيضًا، مع التأكيد، إلى أنَّ العائدين الذين لا يَعودون بأمانٍ، من المحتمل أن يكونوا غير متاحين للمشاركة في مشاريعَ بحثية مثل هذا المشروع في المقام الأول. وهذا يدفع التقارير حول أوضاع السلامة في سوريا إلى رسم صورةٍ متفائلة غير دقيقة بالنسبة للمراقبين الخارجيّين. هذه النقطةُ صحيحةٌ بشكلٍ خاصٍّ في ضوء الفجوات الكبيرة في المعلومات، والرقابة الذاتية الواسعة النطاق التي تحدث في جميع مناطق السيطرة، بسبب المخاطر الأمنية الواضحة. ولكنْ بغَضِّ النظر عما إذا كان العائدون يشعرون بالأمان في قرارهم بالعودة أم لا، شعر 21٪ فقط من جميع العائدين أنَّ لديهم وصولًا كافيًا إلى المعلومات اللازمة للحصول على الموارد و/أو وضع خططٍ مُستنيرة لمستقبلهم.
عندما سُئلوا عمّا يودون نقلَه إلى الأمم المتحدة/ المجتمع الدولي بشأن العائدين السوريّين، تم التعبير عن المشاعر التالية:

"الوضع صعبٌ للغاية. لم يتم تقديم أيّ شيء ونحن تحت ضغطٍ مستمر" - عائدة من لبنان إلى جرمانا، استبيان.

"في لبنان يضغطون علينا، فهم يعتبرون الحرب في سوريا قد انتهت. كأننا نَسرق من اللبنانيّين. كأنهم لا يعرفون أنَّ سوريا ليس فيها وظائف ولا خدمات ولا كهرباء ولا غاز، ولا حتى وسيلة للبقاء " - عائدة من لبنان إلى جرمانا، استبيان.

"يجب ألا يكون هناك ضغط على أيّ شخصٍ للعودة، فكل شخصٍ له ظروفه الخاصَّة" - عائد من تركيا إلى إعزاز، استبيان.

"تسهيل عبور العائدين وفتح ممراتٍ آمنة لمَنع المُهرّبين من ابتزازهم" - عائد من حلب إلى إعزاز، استبيان.

4.4 نوايا العودة/ الهجرة (النازحين والمُقيمين)

النازحين

تظهر نتائج الاستبيان أنه قد تم تهجيرُ 82٪ من النازحين أكثر من مرة؛ و21٪ نزحوا خمس مراتٍ أو أكثر. كانت أكبرُ مجموعةٍ من النازحين داخليًّا قد نزحتْ آخر مرةٍ في عام 2019. وأشار النازحون داخليًّا إلى العديد من الأسباب التي أدتْ إلى نزوحهم الأخير. ولم يكن مُفاجئًا أنَّ أكثرها هو "الصِّراع/ انعدام الأمن" بنسبة 73٪، يليه "تدهور في الظروف الاقتصادية"، و"نقص الخدمات الأساسية".

شكل 15: أهم ثلاثة أسباب دفعت النازحين داخليًّا إلى مغادرة منازلهم، على مستوى كل سوريا

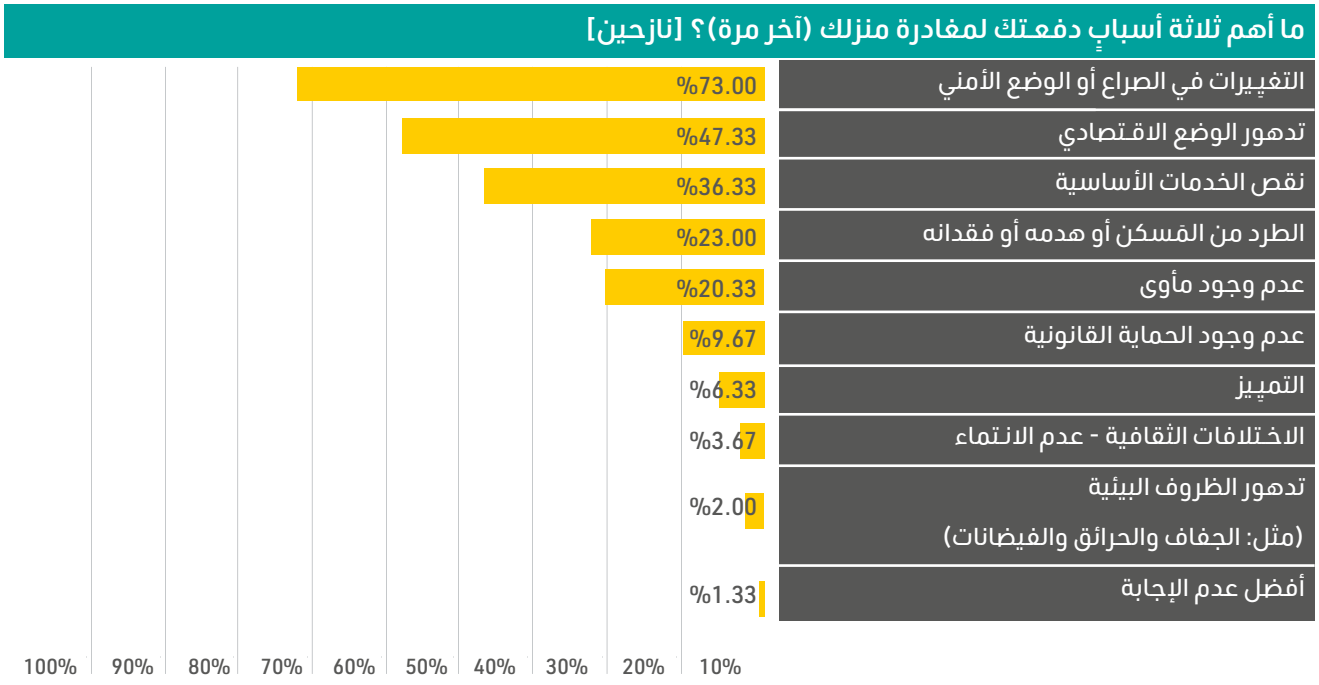

أفاد معظم النازحين داخليًّا (70٪) عن رغبتهم في العودة إلى مكان إقامتهم قبل النزاع، ومن أولئك الذين شعروا بالراحة في الاستجابة، أفاد (53٪) بوجود خطةٍ فعلية للقيام بذلك. ولكن حتى من بين أولئك الذين لديهم خطة للعودة، 75٪ ليس لديهم جدول زمني قوي للوقت الذي سيُحاولون فيه فعلًا العودة، مما يُشير إلى أنَّ معظمَ خططهم فضفاضةٌ نوعًا ما. علاوة على ذلك، أبلغ 12٪ فقط من النازحين داخليًّا عن شعورهم بأنَّ لديهم معلوماتٍ كافية للوصول إلى الخدمات ووضع خططٍ مستنيرة لمستقبلهم ومستقبل أسرهم.

شكل 16: متى تُخطّط للعودة إلى المنزل؟ بالنسبة للنازحين، على مستوى سوريا بأكملها

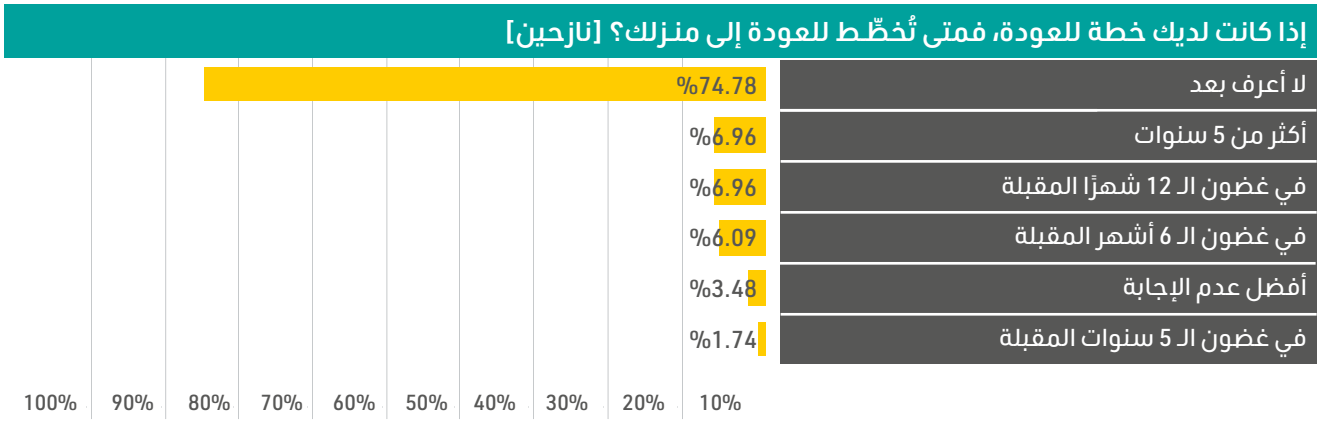

وذكر أولئك الذين ليس لديهم خطة للعودة أسبابًا، منها عدم الاستقرار في الوضع الأمني (56٪)، وتدمير مساكنهم (30٪)، وسوء الخدمات (11٪). علاوة على ذلك، أفاد الغالبيةُ العظمى من النازحين داخليًّا أنهم لم يشعروا بأنهم مشمولون في مناقشات الحكومة والمنظمات غير الحكومية حول ظروف نُزوحهم وأيِّ عودةٍ محتملة إلى منازلهم، كما هو مُوضَّح في الشكل 17. كانت مشاعرُ الاندماج أقل في مناطق الحكومة السورية، مع 1٪ شعروا بأنهم مَشمولون و7٪ يشعرون بأنهم مشمولون إلى حَدٍّ ما؛ أما باقي المُبلِّغين عن شعورهم فهم إما مُستَبعدون (39٪) أو لا يعرفون (42٪) أو يُفضِّلون عدم الإجابة (11٪).

شكل 17: شعور النازحين بالاندماج في مناقشات الحكومة والمنظمات غير الحكومية حول النزوح والعودة، على مستوى كل سوريا

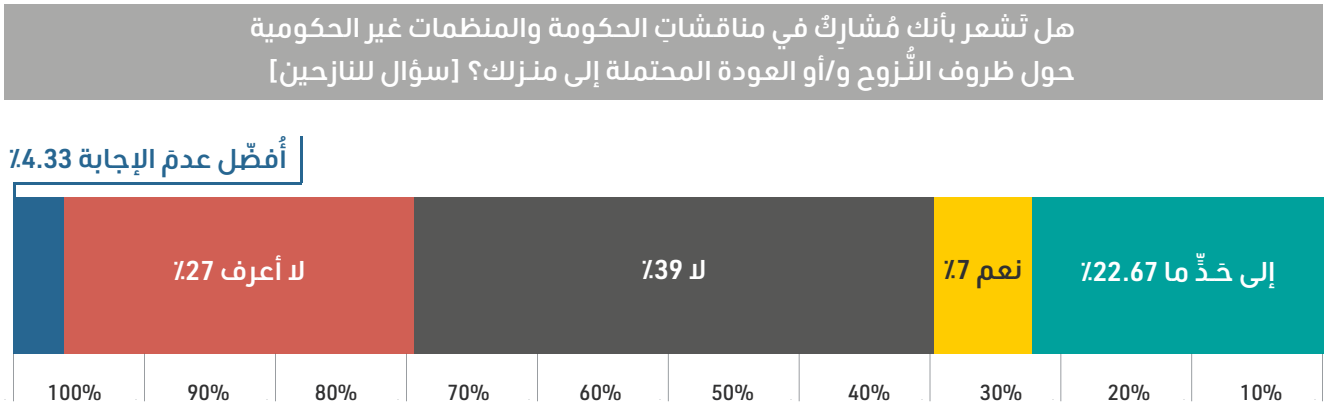

تم سؤال جميع النازحين داخليًّا عن المتطلبات التي يَرونها ضروريةً لعودتهم. وأشاروا إلى العديد من المتطلبات الأساسية، والتي يمكن تَقسيمها على نطاقٍ واسع إلى ثلاثة مواضيع رئيسية تتعلق بـ (1) الأمن، (2) سيادة القانون، (3) الاستقرار ونوعية الحياة.

وكان الشرطُ الأول الذي يُشار إليه بشكلٍ مُتكرِّر يتعلق بضمان الأمن؛ على وجه التحديد، سقوط النظام السوري و/أو خروج القوات الروسية والإيرانية والإرهابيِّين والفصائل المُسلحة الأخرى. أشار العديدُ من النازحين داخليًّا إلى كُلِّ ما سبق كشرطٍ مُسبَق لأيِّ اعتبارٍ للعودة. كما شدَّدوا على ضرورة الأمن والسلامة العامة، والاستقرار السياسي، ووقف القصف، ومحاسبة الأفرع الأمنية السورية، وإنهاء التجنيد العسكري الإجباري، وإزالة الألغام من المنازل والأماكن العامة، وحرية التنقل.

تضمَّن الشرطُ الثاني الذي أكده النازحون داخليًّا، سيادةَ القانون والقِيم المبنية على إدارة الدولة. على وجه التحديد، ذكرَ الأفرادُ أنه يجب أن يكونَ هناك تغيير في الدستور السوري، وتنفيذ سيادة القانون والحماية القانونية للمدنيِّين، وإعادة الممتلكات، وعودة جميع النازحين والأحباء إلى ديارهم، والعدالة الانتقالية، وحل النزاعات (على وجه التحديد في حالات قليلة، قرار الأمم المتحدة 2254). بالإضافة إلى ذلك، أشار النازحون في كثيرٍ من الأحيان إلى الحاجة إلى انتشار قِيَمٍ مُحدَّدة في وطنهم، بما في ذلك الحرية والعدالة والسلام والمساواة والحقوق المدنية وعدم التمييز وعدم وجود ثقافة الخوف.

أخيرًا ، كانت المجموعةُ الأخيرة من المتطلبات الأساسية التي حدَّدها النازحون داخليًّا تتعلق بالاستقرار ونوعية الحياة، وتحديدًا تلك المتعلقة بإعادة الإعمار. وأكد النازحون على ضرورة ترميم المنازل والبنية التحتية، التوفر الواسع للخدمات الأساسية (بما في ذلك الغذاء والكهرباء والمياه والنقل)، توافر السكن والتعليم والخدمات الطبية وفرص العمل المناسبة، الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ورفع الحواجز.

السُّكان المُقيمون (مناطق الحكومة السورية فقط)

تجدر الإشارةُ إلى أنَّ 58٪ من المقيمين الذين شملهم الاستبيان (من غير العائدين ولا النازحين) في مناطق الحكومة السورية أعربوا عن رغبتهم في مغادرة منازلهم. أولئك الذين شعروا بالراحة في الرد (والكثير منهم لم يفعل)، أفاد 75٪ منهم أنَّ لديهم خطةً للقيام بذلك. تعكس هذه الأرقامُ نتائجَ مُماثلة من دراسةٍ نشرها مركز السياسات وبحوث العمليات في أيار 2021،[126] والتي وجدتْ أنَّ 63٪ من السوريِّين الذين شملهم الاستبيان والذين يعيشون في دمشق لديهم رغبة في مغادرة البلاد. في حين أنَّ الغالبيةَ لا تعرف حتى الآن متى سيُغادرون، قال 30٪ إنهم يُخطِّطون للمغادرة في غضون الأشهر الستة المقبلة، وجميعهم _100٪_ قالوا إنهم يُفضِّلون الذهابَ إلى بلدٍ مختلف عن أيِّ جزءٍ آخر من سوريا.

على الرغم من هذه الأرقام الواضحة، من الجَليِّ أيضًا أنَّ المقيمين يشعرون أنهم لا يتمتَّعون بإمكانية الوصول الكافي إلى المعلومات اللازمة لوضع خططٍ مُستنيرة لمستقبلهم ومستقبل أسَرهم؛ وقد أفاد 59٪ أن لديهم معلوماتٍ كافية "إلى حَدٍّ ما"، وأفاد 20٪ أن لديهم معلومات "غير كافية كُليًّا".

126- سلطان جلبي، "المواقف من الهجرة في العاصمة السورية دمشق: دراسة استقصائية في ثلاثة أحياء"، مركز العمليات وبحوث السياسات (OPC)، 5 أيار 2021.

https://opc.center/attitudes-toward-emigration- في-العاصمة-دمشق-مسح-في-ثلاثة-أحياء /

ذكر المقيمون دوافعَ متعددة وراء رغبتهم في المغادرة، كما هو مُفصَّل في الشكل 18، حيث أشارت الغالبيةُ العظمى إلى الظروف المعيشية السيئة.

شكل 18: الدافع الرئيسي وراء الرغبة في مغادرة مناطق الحكومة السورية، للسُّكان المقيمين فقط

هل تُخطّط لمُغادرة محلّ إقامتك؟ إذا كانت الإجابة بنعم، وتشعر بالراحة في المشاركة، ما هو دافعك الرئيسي؟

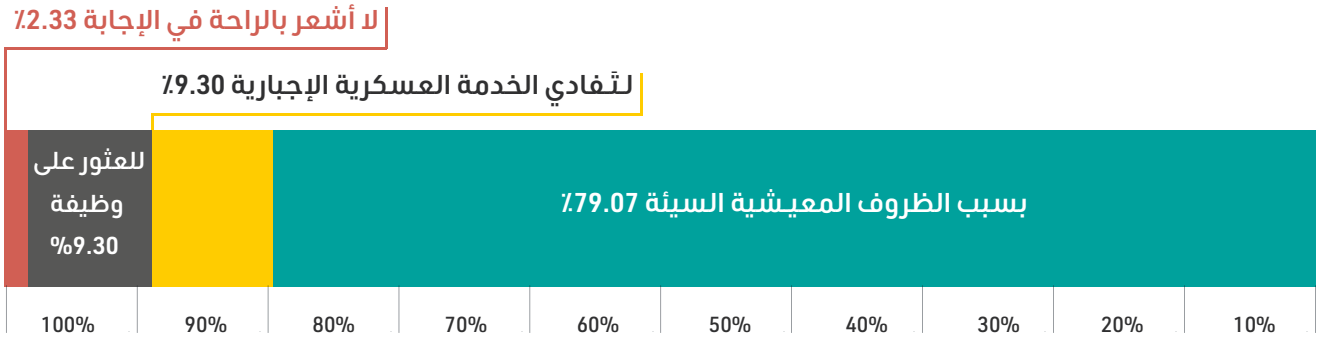

تُشير هذه الأرقام بوضوحٍ إلى أنَّ الظروفَ الاقتصادية داخل سوريا تضع ضغوطًا غير عادية على مواطنيها، بغَضِّ النظر عن وضعهم (نازحين/مقيمين). مع هذه النِّسَبِ العالية من السكان المقيمين الذين أبلغوا عن خططٍ لمغادرة سوريا في المستقبل القريب، فإنه يثير أيضًا تساؤلات حول توقيت وملاءمة مناقشة عمليات العودة على نطاقٍ واسع.

5.4 حدود الحماية

يُقيِّم هذا القسمُ 22 حَدًّا (عتبة) للحماية وضعَتها الأممُ المتحدة، وتم مناقشتها في القسم 2.3. تم تحديد التقييم في المقام الأول باستخدام بيانات الاستبيان، ومقابلات الخبراء، والمقابلات المجتمعية، والتي قدمتْ رؤى قَيمة حول ما إذا كان كلُّ حَدٍّ قد تم الوفاء به، أو الوفاء به جزئيًّا، أو لم يتم الوفاء به، أو عدم وضوحه.

الحد 1: تخفيض كبير ودائم للأعمال العدائية.

- الحالة: لم يتحقق
- في حين تم تخفيضُ الأعمال العدائية الحربية التقليدية إلى حَدٍّ ما في معظم المناطق داخل سوريا، فإنَّ الوضعَ ليس كذلك دائمًا، بسبب عدم وجود حَلٍّ سياسي دائم ومُلزم. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال بعضُ المناطق (كريف إدلب) تُعاني من الأعمال العدائية من خلال الضربات الجوية والمدفعية.

الحد 2: إبرام اتفاقٍ رسمي مع الحكومة والدول المضيفة والجهات الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء، لاستقبال العائدين.

- الحالة: لم يتحقق
- بصرف النظر عن الاتفاق بين الحكومة اللبنانية والحكومة السورية الحاصل في 2018،[127] لم يتم الاتفاق على اتفاقياتٍ ثُنائية أخرى بشأن عودة اللاجئين السوريّين مع أيّ دولةٍ تستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين السوريّين. امتنعتْ تركيا، التي تستضيف أكبرَ عددٍ من اللاجئين في البلدان المجاورة، حتى الآن عن إبرام اتفاقٍ رسمي مع الحكومة السورية، واختارت بدلًا من ذلك تنفيذَ عمليةِ عودةٍ أُحادية الجانب إلى الأراضي التي يُسيطر عليها الجيشُ الوطني السوري.

127- منظمة العفو الدولية، "لبنان: لماذا عودة اللاجئين من لبنان إلى سوريا سابقة لأوانها؟" 12 حزيران 2019، تم الدخول في 18 تشرين الأول 2021.
https://www.amnesty.org/en/documents/mde18/0481/2019/ar/

الحد 3: تُقدّم الحكومةُ/القوات المسيطرة على منطقة العودة ضماناتٍ حقيقية بأنَّ العائدين لن يُواجهوا المضايقات أو التمييز أو الاحتجاز التعسفي أو التهديد الجسدي أو المحاكمة، لأنهم يَنحدرون من منطقةٍ خاضعة سابقًا أو حاليًا للسيطرة الفعلية لطرفٍ آخر للصراع، أو لمُغادرتهم سوريا بطريقةٍ غير شرعية، أو لتَقديم طلب لجوءٍ في الخارج، أو على حساب أيّ خاصية تنوع (فردية أو عائلية).

- الحالة: لم يتحقق
- لا توجد ضماناتُ حمايةٍ حقيقية في الوقت الحالي لأيّ منطقةٍ خاضعة للسيطرة داخل سوريا. فالأفرادُ الذين أقاموا في/ عادوا من أراضي الجيش الوطني السوري، تركيا، أو الذين نشأوا من معاقل المعارضة السابقة، في كثيرٍ من الأحيان تعتبرهم سلطاتُ الحكومة السورية خائنين ومُعرَّضين للاستهداف.[128] تم تسجيلُ مواقف مُماثِلة في مناطق سيطرةٍ أخرى، وإن كان بدرجةٍ أقل. كما تم تسجيلُ التمييز والتحرش على المستوى المجتمعي. على سبيل المثال، كما ذكرنا سابقًا، قال أحدُ العائدين من إدلب: "يواجه العائدون من مناطق النظام إلى مناطق سيطرة المعارضة عزلةً اجتماعية، وعلاقاتٍ سلبية، وخيانة متصورة من قِبَلِ السكان المقيمين، بنُهمٍ مختلفة من ضمنها التواصل مع العدو".

الحد 4: قرار كُلّ فردٍ بالعودة يكون مُستنيرًا وطوعيًّا حقًّا، دون أيّ إكراه.

- الحالة: لم يتحقق
- تُظهر البيانات التي تم جمعها من خلال استبيانات العائدين أنَّ 45.33٪ فقط من المستجيبين أفادوا بأنفسهم أنهم عادوا طوعًا. أعرب الكثيرون عن دَفعهم للعودة بسبب الظروف السيئة وغير الآمنة في المناطق المضيفة لهم. وفقًا لأحد الخبراء الذين تمَّتْ مقابلتهم: "بينما يفهم أفرادُ الأسرة [داخل البلاد] الفروقَ الدقيقة في سوريا، فإنهم لا يفهمون بالضرورة الفروقَ الدقيقة لأفراد الأسرة المَعنِيِّين في الخارج الذين قد يكونون مَطلوبين، ويُواجهون التجنيدَ الإجباري، وما إلى ذلك" مضيفًا "سأكون مترددًا في تصنيف العائدين حاليًا على أنهم على معرفةٍ بمقتضيات العودة".[129]

الحد 5: قبول الحكومة/الكيان المُسيطر على منطقة العودة، بالاختيار الحرِّ للعائدين، لوجهة ومكان الإقامة، وحقهم في حرية التنقل.

- الحالة: لم يتحقق
- وبحسب فضل عبد الغني، فإنَّ حريةَ اختيار العائدين للوجهة ومكان الإقامة وحقهم في حرية التنقل "تختلف من بعض مناطق السيطرة إلى مناطق أخرى"، وهذا الحد لا يتم الوفاء به حاليًا في أيّ مكانٍ في جميع أنحاء سوريا.[130]

الحد 6: يتم ضمان السلامة الجسدية والقانونية والمادية للاجئين والعائدين.

- الحالة: لم يتحقق
- راجع القسم 2.4، "الانتهاكات والتهديدات للسلامة عند العودة"، للحصول على نظرةٍ عامة مُفصَّلة عن هذا الحد.

128- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 27 تشرين الأول 2021.

129- خبير مجهول، ملاحظة صوتية للباحث عبر WhatsApp، 4 تشرين الأول 2021.

130- فضل عبد الغني، مقابلة عبر سكايب للباحث، 6 تشرين الأول 2021.

الحد 7: اتخاذ التدابير اللازمة لتلبية الاحتياجات المُحدَّدة للنساء والفتيات والرجال والفتيان، ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له، والحصول على المساعدة بشكلٍ آمن وكريم، وتوفير الحماية والرعاية والمساعدة طوال الوقت؛ في جميع مراحل عملية العودة وإعادة الإدماج. وأن يتلقى اللاجئون والعائدون من ذوي الاحتياجات الخاصة (بما في ذلك كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة) الحماية والدعم من خلال نهجٍ يُراعي السّنَّ ونوع الجنس.

- الحالة: لم يتحقق
- لم يتم الوفاء بهذا الحدِّ في أيّ مكانٍ في جميع أنحاء سوريا. غالبًا ما يكون الرجالُ والفتيان أهدافًا للتجنيد الإجباري والانضمام إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية والاحتجاز والتعذيب والاختطاف القسري. أيضًا، لا تزال قضيةُ العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر دون معالجةٍ إلى حد كبير، وهي نقطة اهتمامٍ رئيسية للنساء والفتيات. وقد تطرَّقتْ إلى هذا الأمر نازحةٌ في الرقة صرَّحتْ أنَّ "العنف القائم على النوع الاجتماعي أصبح الآن أكثر شيوعًا من ذي قبل، بسبب الظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والنزوح، مما أدى إلى انتشار الجريمة والمخدرات والعنف القائم على النوع الاجتماعي مثل جرائم الشرف، ولكن حتى الآن لا يُسمّيه المجتمع جريمة"، مضيفةً أنه "يحدث بشكلٍ متكرر وأصبح ظاهرةً طبيعية ".[131]

الحد 8: لا تتم إعادة الأطفال غير المَصحوبين بذَويهم، أو المنفصلين عنهم، قبل تعقُّب أفراد الأسرة، واتخاذ قراراتٍ رسمية بشأن المصالح الفُضلى للطفل.

- الحالة: غير واضح
- على الرغم من أنَّ الشروطَ العامة تُشير إلى أنَّ هذه العتبةَ لم يتم الوفاء بها، إلا أنه لا توجد أدلةٌ/ معلومات كافية متاحة لتَقديم تَقييمٍ قاطع. مطلوبٌ المزيد من البحث.

الحد 9: دعم مبدأ وحدة الأسرة، بما في ذلك حق الدخول والبقاء للمُعالين من غير المواطنين السوريِّين.

- الحالة: لم يتحقق
- تُظهر النتائج التي توصَّلنا إليها أنَّ العائلاتِ تُواجه عقباتٍ كبيرة فيما يتعلق بلَمّ الشمل، بسبب القضايا العامة المتعلقة بالعودة، وكذلك الحواجز القانونية والعقبات المتعلقة بالتوثيق. وينطبق هذا بشكلٍ خاصٍّ على الأطفال المولودين خارج الأراضي التي تُسيطر عليها الحكومة السورية والزيجات في بلدان اللجوء. هناك حاجةٌ إلى مزيدٍ من البحث من أجل زيادة فهم هذه العقبات وتأثيراتها على لَمّ شمل الأسرة ووحدتها.

الحد 10: يمكن للاجئين والعائدين المشاركة بفعاليةٍ في تخطيط وتنفيذ عملية العودة وإعادة الإدماج.

- الحالة: لم يتحقق
- تُشير البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات إلى أنَّ 19٪ فقط من المستجيبين قالوا إن لديهم ما يكفي للوصول إلى المعلومات التي تُسهّل قدرتهم على وضع خططٍ مُستنيرة للمستقبل.[132] غالبًا ما تكون عمليةُ إعادة الإدماج بطيئةً وصعبة بالنسبة للعديد من اللاجئين والعائدين، والذين يُعانون في بعض الحالات من نقص الدعم، فضلًا عن المظالم والمضايقات المجتمعية.[133]

الحد 11: يتم منع ومعالجة الأنشطة التي تقوم بها أيُّ جهةٍ، والتي تُعرقل العودة الواعية والطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والمشردين إلى أماكنهم الأصلية أو التي يختارونها.

- الحالة: لم يتحقق
- لم يتم تلبية هذا الحد في ضوء الظروف الحالية في جميع أنحاء سوريا، ولا يتم التعامل معها أو منعها على نطاقٍ فعال. على سبيل المثال، وفقًا لماري فوريستير: "سمع بعضُ الناس أنَّ هناك حالاتِ عفوٍ في موطنهم الأصلي وبالتالي قرروا العودة. ومع ذلك، كان هذا مُضلِّلًا وتعرضوا لانتهاكاتٍ من قِبَل قوات الحكومة السورية التي تُسيطر على المعابر الحدودية ونقاط التفتيش التي قامتْ باحتجاز اللاجئين بشكلٍ تعسفي، والاعتداء عليهم جنسيًّا، وإخفائهم قسرًا عند العودة".[134]

131- مقابلة مجتمعية مع نازحة في الرقة.

132- مقابلات مجتمعية.

133- مقابلة مجتمعية مع نازح.

134- ماري فوريستير، مقابلة عبر سكايب مع باحثة، 29 أيلول 2021.

الحد 12: يستفيد العائدون استفادةً كاملة من العفو في سوريا، باستثناء أولئك المتهمين بانتهاكٍ جسيم للقانون الإنساني الدولي، أو ارتكاب جريمة ضد الإنسانية، أو جريمة تُشكِّل انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان، أو جريمة عامة خطيرة تَنطوي على الموت أو الأذى الجسدي الجسيم، سواء ارتُكِبَتْ قبل أو أثناء النفي. يشمل العفو أولئك الذين تهربوا من الخدمة العسكرية الإجبارية أو الخدمة الاحتياطية، وهربوا من القوات المسلحة، وانضموا إلى جماعةٍ مسلحة غير تابعة للدولة، وغادروا سوريا بشكلٍ غير قانوني و/أو قدموا طلب لجوءٍ في الخارج.

- الحالة: لم يتحقق
- غالبًا ما لا يتم تطبيق إعلانات العفو، فضلًا عن عمليات المصالحة، بالنسبة لجميع النازحين داخليًّا والعائدين واللاجئين. كما أشار هايكو ويمين: "في كثيرٍ من الحالات، يؤدي مجردُ إجراء عملية المصالحة [بما في ذلك العفو] إلى وضع "علامة هدف" على ظهرك، ويجعلك هدفًا محتملًا داخل سوريا، والذي قد لا يكون له أي علاقةٍ بكونك هدفًا فعليًّا/ تهديدًا أمنيًّا، ولكنِ المزيد لتحقيق إيراداتٍ من خلال الابتزاز".[135]

الحد 13: تلتزم الحكومةُ السورية بالاعتراف بحدوث تغييراتٍ في الحالة الشخصية/ المدنية للعائدين أثناء النزاع، بما في ذلك النزوح الداخلي والخارجي (مثل المواليد والوفيات والزواج والتبني والطلاق والحضانة، بما في ذلك تمديد الجنسية السورية للأطفال العائدين المولودين في الخارج، وحالة الإقامة، مع احتمال أن يؤدي ذلك إلى التجنس للأزواج غير السوريّين). يمكن لجميع العائدين الحصول على تسجيلٍ مدني قابل للتطبيق والتوثيق والتحقق من صحة الشهادات التعليمية التي تم الحصول عليها في الخارج. الوثائق الصادرة عن سلطةٍ مُختصة تُشير إلى التحقق من صحة هذه التغييرات أو إعادة إصدارها.

- الحالة: لم يتحقق
- واجه بعضُ الأفراد الذين شملهم الاستبيان في مناطق الحكومة السورية عقباتٍ كبيرة فيما يتعلق بهذا الحد، لا سيَّما بسبب حقيقة أنَّ العمليةَ ليست مباشرةً أو متاحة بشكلٍ متساوٍ لجميع السوريّين. كما تم تسليطُ الضوء خلال مقابلات الخبراء على أنَّ هذه العمليةَ متاحةٌ إلى حَدٍّ كبير للأفراد "ما لم تكن لديهم قضايا سياسية أو مطلوبين من قِبَلِ الحكومة. في 2015-2016 حاولت الحكومةُ السورية تقديمَ بعض هذه الخدمات [لكي] تظهرَ على أنها الكيان الوحيد الذي يُصدِر وثائق، لإضفاء الشرعية".[136] علاوةً على أن التغييرات في الأحوال الشخصية/ المدنية ليس معترفًا بها من قِبَلِ الحكومة السورية، خصوصا إذا تمَّتْ في مناطق قوات سوريا الديمقراطية أو مناطق المعارضة".[137] لمزيدٍ من المعلومات حول هذا الحد، يُرجى مراجعة القسم 4.2.4 "الأمان القانوني".

الحد 14: تُمنَح قيمةٌ إثباتية مناسبة للوثائق المدنية الصادرة عن كياناتٍ غير حكومية، وكذا الوثائق الصادرة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة من قِبَلِ جهاتٍ فاعلة محلية (مثل شهادة الميلاد)؛ والوثائق الشرعية الصادرة عن السلطات السورية المختصة معترف بها. بالنسبة لأولئك الذين لا يَحملون وثائقَ هوية، يتم قبولُ أشكالٍ بديلة من الأدلة. يتم الاعتراف بالوثائق من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أو غيرها من المنظمات المُفوَّضة دوليًّا.

- الحالة: تحقق جزئيًّا
- وفقًا لبيانات الاستبيان والمقابلات المجتمعية، يبدو أنَّ هذا الحدَّ قد تم الوفاء به جزئيًّا. ومع ذلك، غالبًا ما تكون العمليةُ غير مباشرةٍ ومُكلِّفة ومُعقَّدة، ولكن يمكن إجراؤها ما لم يكن الأفراد مطلوبين لأسبابٍ سياسية أو أمنية، عندئذ تُصبح العملية "صعبةً وشبهَ مستحيلة".[138]
- في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، يكون الوضعُ أكثر تعقيدًا بكثير. وذكر أحدُ المستجيبين الذكور في مدينة إعزاز أنَّ "بطاقة الهوية الصادرة عن المجلس المحلي لمدينة إعزاز مُعترف بها فقط في المناطق الشمالية السورية المدعومة من تركيا، لكنها غير معترفٍ بها في أيِّ منطقةٍ أخرى في سوريا".[139]

135- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 27 أيلول 2021.

136- محمد كتوب، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 30 أيلول 2021.

137- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 27 أيلول 2021.

138- محمد كتوب، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 30 أيلول 2021.

139- نازح في مدينة إعزاز.

الحد 15: الإجراءات التشريعية تسمحُ بإصدار الوثائق اللازمة لإثبات الهوية وتكوين الأسرة والجنسية. لمنع انعدام الجنسية، يتم اتخاذ تدابيرَ تشريعية لضمان اعتبار اللاجئين المَولودين لـسوريٍّ، سواء كان أبًا أو أمًّا ـ مواطنين سوريّين، ويتم إصدار شهادات ميلادٍ للأطفال اللاجئين الذين لا يَملكون مثل هذه الوثائق.

- الحالة: تحقق جزئيًّا
- صعوباتٌ مماثلة لتلك المذكورة في حدود الحماية 13 و14.

الحد 16: تعترف الحكومة السورية، حسب الاقـتضاء، بالشهادات الأكاديمية/ المهـنية/ الدبلوم المَمـنوحة أثـناء النزوح.

- الحالة: تحقق جزئيًّا
- بناءً على المُعطَيات المتوفرة، يبدو أنَّ الشهاداتِ التي تم الحصول عليها خارج سوريا مقبولةٌ إلى حَـدٍّ كبير في جميع المناطق التي تَـتـبع إجراءاتٍ مُعيَّنة. لكنَّ العكسَ ليس صحيحًا، فالشهادات التي تم الحصول عليها داخل أراضي الحكومة السورية المؤقـتة معترفٌ بها من قِبَلِ تركيا، ولكن غير معـترفٍ بها في أيِّ مكانٍ آخر حول العالم. لا تعترف الحكومةُ السورية بالدرجات الصادرة عن مناطق الحكومة السورية المؤقـتة/ حكومة الإنقاذ، ولكنَّ الدرجاتِ التي تُصدرها الحكومة السورية معـترفٌ بها في مناطق الحكومة السورية المؤقـتة/ حكومة الإنـقاذ؛ بينما شهادات الإدارة الذاتية غير معترفٍ بها في أيِّ مكانٍ آخر في سوريا، مما يُجـبر الطلاب على عبور الخطوط الحدودية لـتَقديم امتحاناتهم.

الحد 17: تضع الحكومةُ آلياتٍ فعالة ويمكن الوصول إليها وقابلة للتطبيق، لمعالجة قضايا الإسكان والأراضي والممتلكات، ولـتوفير استرداد الممتلكات والتعويض بما يتماشى مع القانون الدولي. ويلزم إيلاءُ اهتمامٍ خاصٍّ لحقوق العائدات المعيلات لأسَرهن، وحقوق الشاغلين الثانويّين لممتلكات اللاجئين.

- الحالة: لم تتحقق
- على الرغم من وجود آلياتٍ قانونية تقليدية تتعلق بحقوق الملكية، إلا أنَّ العديدَ منها غير فعال. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم إنشاء أيِّ آلياتٍ إضافية لمعالجة قضايا الإسكان والأرض والملكية على وجه التحديد، بما يتماشى مع القانون والمعايير الدولية. عادةً ما يمكن للمقيمين والعائدين في مناطق الحكومة السورية استعادة حقوق ممتلكاتهم من خلال المحاكم والقانون، طالما لديهم أوراق تُـثبت الملكية؛ ما لم تكن ممتلكاتهم احتلَّها الجيشُ السوري أو الميليشيات التابعة له.[140]

الحد 18: يتمتع العائدون بحرية الوصول إلى هيئات إنفاذ القانون والمحاكم والسلطات الإدارية المُختصَّة والكيانات الأخرى ذات الصلة.

- الحالة: تحقق جزئيًّا
- بينما ذكر المستجيبون أنَّ لديهم إمكانيةَ الوصول إلى هيئات إنفاذ القانون والمحاكم، من المهم ملاحظة أنَّ الوصولَ لا يعني شيئًا إذا كانت هذه الهيئات غير موثوقة أو عادلة. هذا ما أكده هايكو ويمين، الذي قال: "المؤسسات غير مُجدِية. لا ينبغي أن تكونَ الأسئلةُ حول الوصول، بل حول [كفاءة] تلك الهيئات".[141] بالإضافة إلى ذلك، يتعذّر الوصول لأولئك المطلوبين من قِبَلِ الفروع الأمنية أو الذين تجـنَّبوا التجنيد الإجباري.

الحد 19: احترام المسؤولية الإشرافية للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر، مراقبةَ طوعيةِ العودة إلى الوطن، وإعادة دمج العائدين، وجميع التدخلات التي تهدف إلى ضمان العودة إلى الوطن بأمانٍ وكرامة.

- الحالة: لم تتحقق
- إنَّ المسؤوليةَ الإشرافية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مُعطَّلةٌ حاليا، بسبب مخاطر تعريض العائدين الذين يَخضعون للمراقبة للخطر. بالإضافة إلى ذلك، لا تُراقب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكلٍ منهجي تـنفيذَ الحدود، لأنهم لا يتمتعون بوصولٍ مناسب، ويُعيـقهم الفاعلون المحليون والدولة السورية، كما أنَّ لديهم فهمًا محدودًا للسياق في مناطق مُعينة.

140- كما تم مناقشته خلال مقابلات المجتمع في دمشق.

141- هايكو ويمين، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 27 أيلول 2021.

الحد 20: تتخذ كلٌّ من سوريا والبلدان المضيفة جميعَ الخطوات المناسبة لضمان أمنِ وسلامة موظفي المفوضية وجميع الموظفين الآخرين المشاركين في عملية العودة إلى الوطن.

- الحالة: غير واضح
- على الرغم من أنَّ الشروطَ العامة تُشير إلى أنَّ هذا الحدَّ يتم الوفاء به جزئيًّا حاليًا، إلا أنه لا توجد أدلةٌ/ معلومات كافية متاحة لتَقديم تقييمٍ قاطع. مطلوب المزيد من البحث.

الحد 21: ضمان إزالة المناطق المُلـوَّثة بالألغام الأرضية، وغيرها من الذخائر غير المنفجرة، على طرق العودة الرئيسية وفي مناطق العودة. يتم إنشاء برامج التوعية بخطر الألغام في المناطق المتأثرة.

- الحالة: لم تتحقق
- بينما تم تنفيذ بعض البرامج والمبادرات المحدودة من قِبَلِ السلطات المُختصَّة في مجالاتٍ مُحددة، لمعالجة وإزالة الألغام الأرضية والعبوات الناسفة، فهذه الجهود ليست منتشرةً في جميع أنحاء البلاد،[142] كما هو مطلوب لتلبية متطلبات هذا الحد. وكما وصف أحدُ العائدين إلى الرقة، "هناك مخاوفُ وتهديداتٌ على حياة العائدين إلى ديارهم بسبب مخلفات الحرب من القنابل والألغام (خاصة حياة الأطفال)، خاصة تلك المنتشرة في الأحياء والمعرضة للانفجار في أيّ لحظة، حيث لا تُنفّذ فيها السلطاتُ المسؤولة تدابيرَ السلامة المطلوبة ".[143]

الحد 22: تُمنح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حرية الوصول دون عوائقَ إلى جميع اللاجئين والعائدين، لمراقبة ظروف الاستقبال وإعادة الإدماج. وبالمثل، يمكن لجميع اللاجئين والعائدين، أينما كانوا، بما في ذلك مَن هم في مراكز الاحتجاز والسجون (بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، الوصول إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

- الحالة: غير مستوفاة
- الوصول إلى مراكز الاحتجاز والسجون أمرٌ في غاية الصعوبة ومُقيَّد في جميع أنحاء سوريا.[144] وهذا يشمل اللاجئين والعائدين.

142- محمد كتوب، مقابلة عبر سكايب مع باحث، 30 أيلول 2021.

143- مقابلة مجتمعية مع مستجيب في الرقة.

144- منظمة العفو الدولية، "ضعوا حدًّا للرعب في سجون التعذيب في سوريا"، آب 2016، تاريخ الدخول 18 تشرين الأول 2021.

https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2016/08/syria-torture-prisons/

5. الاستِنتاجات والخُلاصَات

قدَّم هذا التقريرُ أدلةً على أنَّ الظروفَ الأمنية، والاقتصادية الحالية في سوريا ـ ليست مناسبةً لعودةٍ آمنة وكريمة للاجئين السوريّين والنازحين داخليًّا. البياناتُ التي تم جمعها من خلال الاستبيانات والمقابلات التي أُجرِيَتْ مع الأفراد المَعنِيّين (العائدين، النازحين داخليًّا، المقيمين) في مناطق السيطرة المختلفة، بالإضافة إلى المقابلات مع الخبراء، أظهرتْ ذلك على نطاقٍ واسع.

بينما تُواجه مناطق السيطرة المختلفة درجاتٍ متفاوتة من التحديات، فإنَّ نفس التحديات موجودةٌ في جميع المجالات؛ لم يتم التعامل مع أيٍّ منها بشكلٍ كافٍ لضمان وحماية عمليات العودة الكريمة والآمنة، الآن أو على الأرجح في المستقبل المنظور.

المعلوماتُ الموجودة حول هذه القضية تتماشى إلى حَدٍّ كبير مع الكثير من النتائج، مما يُعزِّز الاستنتاج بأنَّ سوريا غير آمنة حاليًا. وفي سياق أهداف هذا التقرير، فإنَّ بعضَ عتبات الحماية المُحدَّدة البالغ عددها 22، تُعتبر "مستوفاة جزئيًّا"، ولا يمكن اعتبار أيٍّ حَدٍّ من الحدود الـ 22 "مستوفى بالكامل"، مما يُوضِّح أنَّ الحقائقَ على الأرض لا تتماشى مع تصور بعض الدول التي تضغط أو تجبر السوريّين على العودة قبل الأوان، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزخم السياسي وليس الفهم الفعلي للوضع الحالي.

بغَضِّ النظر عن القضايا المُوضَّحة في عتبات الحماية _التي تقع المسؤوليةُ فيها في الغالب على الحكومة السورية والكيانات الحاكمة في مناطق أخرى_ يجب معالجة التحديات المجتمعية مثل إعادة الإدماج، والمظالم ، والتمييز على نطاقٍ واسع؛ حيث يتم تغطيتها الآن بشكلٍ غير كاف. بواسطة آليات التقييم الحالية، يُوصَى بإجراء مزيدٍ من البحث، بشكلٍ منهجي وعلى أساسٍ سنوي، للحصول على بياناتٍ كافية لتَتبُّع التغييرات في التصورات واحتياجات المجتمعات في مناطق السيطرة المختلفة. يمكن تطوير البحث بشكلٍ أكبر من خلال تضمين مدنٍ أخرى في الدراسات المستقبلية، حيث تميل الاختلافاتُ في العوامل القانونية والمادية والنفسية إلى التبايُن على نطاقٍ واسع من مدينة إلى أخرى، حتى لو كان كلاهما تحت سيطرة نفس الكيان الحاكم.

يُوصَى بشدة أيضًا بمشاركةٍ أكثف لمنظمات الإغاثة الدولية وهيئات الأمم المتحدة، وعلى رأسها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. تُساعد هذه المشاركة في توفير فهمٍ أعمق للصعوبات والتحديات التي يُواجِهها العائدون والنازحون داخليًّا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكونَ لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين آلية مراقبة لتَتبُّع تجارب العائدين الحاليّين _دون تدخلٍ من قِبَلِ الحكومة السورية أو الكيانات الحاكمة الأخرى_ حتى يتمكن السوريون من اتخاذ قراراتٍ بشأن العودة بناءً على معلوماتٍ وتقييمات دقيقة.

Voices for
Displaced Syrians